الصناعة المعجميّة
والمعجم التاريخيّ عند العرب

الصناعة المعجميّة والمعجم التاريخيّ عند العرب / لغويّات
د. محمّد عبيد الله / مؤلّف من الأردنّ
الطبعة الأولى، 2019




المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر **جامعة فيلادلفيا / الأردنّ**
المركز الرئيسيّ :
المصيطبة، شارع ميشال أبي شهلا، متفرّع من جسر سليم سلام
مفرق الجامعة اللبنانيّة الدوليّة LIU ، بناية النجوم، مقابل أبراج بيروت
ص. ب 5460-11 ، الرمز البريديّ 2190-1107 ، بيروت، لبنان
هاتفاكس 707891/2 1 961+
e-mail: mkpublishing@terra.net.lb
info@airpbooks.com
التوزيع في الأردنّ :
دار الفارس للنشر والتوزيع
ص. ب 9157 ، عمّان 11191 الأردنّ،
هاتف 5605431 6 962+ / 5605432 6 962+ هاتفاكس 4631229 6 962+
موقع الدار الإلكترونيّ :www.airpbooks.com

تصميم الغلاف والإشراف الفنّيّ :
® عمّان، هاتف 95297109 7 962+
لوحة الغلاف : **هيلين عبّاس** / سوريّة
الصفّ الضوئيّ : **المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر** / بيروت، لبنان
التنفيذ الطباعيّ : **ديمو برس** / بيروت، لبنان

نشر بدعم من عمادة البحث العلمي/جامعة فيلادلفيا

ISBN 978-614-419-986-2

لغويات
LINGUISTICS

د. محمّد عبيد الله

الصناعة المعجميّة والمعجم التاريخيّ عند العرب





المحتوى

الفصل الخامس: قضايا المعنى في المعجم التاريخي

مقدّمة

تعدّ قضية المعجم التاريخي للغة العربية من أهم القضايا التي شغلت المعجميين والمهتمين بقضايا اللغة العربية في العصر الحديث ، ويظهر هذا الاهتمام من خلال بروزها في إطار البحث الجامعي وأعمال مجامع اللغة العربية والجمعيات والهيئات الثقافية والفكرية . وقد ظهرت الدعوة إلى وضع معجم تاريخي للغة العربية في مرسوم تأسيس مجمع اللغة العربية في مصر في ثلاثينات القرن الماضي ، وما زلنا -بعد مرور قرابة تسعين سنة على بداية الدعوة لوضْع هذا المعجم- نكرّر الدعوة نفسها ، ولكن مع وجود خطوات وأعمال تمهيدية كثيرة ، تساعد على إيضاح جوانب المشروع ، وعلى رسم منهج سديد يمكّن من وضعه .

وقد تمكّنت الجهود العربية خلال هذه العقود من نشر معظم أمّهات المعاجم العربية القديمة ، وتكشّف عن ذلك تراث معجمي يحقّ لنا أن نعتز به ، فهو يضع أمتنا في طليعة الأمم التي تميزت بالصناعة المعجمية منذ وضع الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ/٧٩٠م) أسس المعجمية العربية من خلال معجمه الشهير (كتاب العين) في النصف الثاني من القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي) . وقد وضع الأسلاف بعد الخليل معجمات ضخمة موسوعية بجهود فردية ، وبأدوات بدائية بالقياس إلى تطوّر عصرنا وحواسيبه وتقنياته وعلومه ، يحدوهم دافع حماية العربية وصونها ونشرها ، وقد نجح جهدهم في رعاية هذه اللغة الكريمة ، فظلّت حية بفضل الترابط بينها وبين القرآن الكريم ، فكان حظّها أن تخلد بخلوده ، وأن تبقى ببقائه ، ولم تكن الجهود المعجمية بعيدة عن ذلك كلّه ، فقد كانت تخدم الدين من خلال اللغة ، وتخدم اللغة من خلال الدين .

والمعجم التاريخي المنشود أخَصُّ بهذه اللغة من غيرها ، فتاريخها الطويل

الممتد يقتضي كتباً أمهات يُتاح للعربي المعاصر من خلالها أن يتجوّل في حياة ألفاظ لغته ، وأن يتابع سيرتها وتحولاتها ، فيرى ما هُجِر من ألفاظها ، فمات أو كاد ، وما ظل مأنوساً حياً على مدى العصور ، مع ما أصابه من تغيرات وتحولات ، وكذلك ما استجدّ من الألفاظ الحضارية في كل عصر من عصور العربية ، وما أضيف إلى ثروتها المعجمية بعد عصور الاحتجاج التي وقفت عندها معظم معاجمنا القديمة وحتى اليوم . وأما الألفاظ المعاصرة والحديثة ومقتضيات التطوّر وتعريب العلوم فهي من دوافع إصدار ذلك المعجم ، ومن تمام العناية بأمر هذه اللغة الحيّة الخالدة .

ولقد بذل المعاصرون بعض الجهود التي يمكن أن تكون علامات في طريق إنجاز المعجم التاريخي للغة العربية ، وشهدت بعض المراحل خطوات جادّة لإنجاز ندوات وبحوث ومؤلّفات يمكن أن نعدّها أعمالاً تمهيدية ضرورية نافعة ، فالأعمال الكبرى المرجعية التي ينتمي إليها المعجم التاريخي لا تُنجز دون جدل ونقاش ، والطريق إليه ليست مُمَنْهجة ناجزة ، وإنما تستلزم جهوداً فردية وجماعية مخلصة ، تسهم في نشر الفكرة وتعميمها ، ولفْت أبناء العربية إلى أهميتها ، وإلى مقتضياتها العلمية الكثيرة ، فمن المؤكد أننا في الصناعة المعجمية قد تجاوزنا الأعمال الفردية إلى الصناعة الجماعية ، فالمعجم التاريخي لا يستطيع فرد أن ينجزه كله أو بعضه ، ولنا في إخفاق محاولة (أوغست فيشر) مثال على ذلك ، ولنا أن نعتبر بالمعاجم والقواميس التاريخية العالمية ، فجلّها أعمال جماعية أنجزتها فِرَق ومجموعات ومؤسسات ، على مدى عقود وسنوات طويلة بلغت أحياناً سبعين أو مائة سنة ، وتحوّلت بعض القواميس أو المعاجم العالمية إلى مؤسسات لغوية ضخمة ، دائمة العمل والنشاط ؛ إذ لا ينتهي المعجم بصدور طبعته الأولى ، وإنما هو عين تحرس اللغة وتصنّفها وتجدّدها ، إنه مرصد دائم الانعقاد والعمل ينتظر منه أهل اللغة كل عام ألفاظاً وتعريفات جديدة ، تظهر فيما يتجدّد من طبعاته ، وما يصدر من قوائمه وإضافاته .

ويبدو أن القناعة بالعمل الجماعي قد تكوّنت لدى المهتمين بهذا المعجم التاريخي العربيّ ، فلاحظنا انصرافاً نحوه ، ودعوة حثيثة إليه في السنوات

الأخيرة ، وهو ما يمنحنا الأمل بأن تثمر هذه الجهود الجماعية في السنوات القريبة ، وتتكشّف عن بعض معالم المعجم التاريخي من الناحية التطبيقية العملية ، أي أن نقرأ بعض المواد المعجمية المنجزة ، فحينها سيغدو العمل أيسر بوجود النماذج ، وإمكانية إضافة موادّ جديدة من خلال محاكاتها واتباع العناصر المنهجية والتنظيمية التي طبّقتها .

وتحاول هذه الدراسة أن تصبّ في الدراسات التمهيدية التي تدعم صناعة المعجم التاريخي ، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة ، وتقليب النظر بين الآراء المتعارضة ، لعل هذه المراجعة تمكّن من الوصول إلى توافق حول النقاط الأساسية التي تلائم العربية ، فليس هناك وصْفة منهجية موحّدة لإنجاز مشروع من هذا النوع ، وإنما لا بد من الإفادة من مختلف الآراء ، لتكوين صورة شاملة تكون هي الأنجع من بين الخطط والاجتهادات الفردية والجماعية المتوفرة .

وقد اجتهدت هذه الدراسة في النظر إلى فكرة المعجم التاريخي في ضوء تقدير التجربة المعجمية العربية ، فمعجمنا المنشود ليس بديلاً لثروتنا المعجمية ، وإنما هو رافد جديد مختلف في منهجه وأهدافه ، يهدف إلى خدمة العربية ودعمها ونقلها إلى المستقبل بروابط وثيقة مع الماضي الطويل لها ، ذلك أنه يُعنى بحياة الألفاظ وسِيَرها الكاملة ، من مبدأها الأول وحتى يومنا هذا ، كما يهتم ببيان صلاتها بغيرها من اللغات ، فاللغة الحية ليست مقطوعة الصلات ، وليست منكفئة على ذاتها ، وإنما هي لغة تقترض وتُقرض ، تأخذ وتعطي ، ومن خلال ذلك تضمن الحياة والاستمرار .

وقد انتظمت الدراسة في فصول متتابعة ، سعت إلى معالجة عدد من القضايا المهمّة في المعجم التاريخي ، فالفصل الأول عُني بمسألة المعجم وصناعة المعاجم في إطارها النظري العام ، ذلك أن المعجم التاريخي فرع من هذه المسألة . وعني الفصل بمراجعة المصطلحات المعجمية ، وبتأصيل مصطلحين مفتاحيّين هما : المعجم والقاموس اللذان أطلقا على هذا النوع من الكتب باللغة العربية ، وخُتم الفصل بتصنيفات المعاجم التي يتفرّع منها المعجم التاريخي .

أما الفصل الثاني فعُني بالمعجم التاريخي من ناحية تعريفاته وظروف

ميلاده ، وصلته بعلم اللغة التاريخي والمقارن . كما التفت هذا الفصل إلى بعض التجارب السابقة للمعاجم التاريخية الإنجليزية والفرنسية ، كما راجع الفصل أبرز المحاولات والمبادرات السابقة والراهنة في مجال وضع المعجم التاريخي للغة العربية .

وأما في الفصل الثالث فناقشت الدراسة قضية مُهمّة هي قضية الفصاحة في المعجمية العربية ، إذ تطلّ هذه القضية كلما فكّرنا في المسألة المعجمية . ومن الملائم بيان حدود الفصاحة في الموروث ، وحاجتنا اليوم إلى تعديل معايير الفصاحة وتوسيعها ، لتشمل دائرة أوسع من ألفاظ العربية وتطور معانيها ودلالاتها ، دون أن يعني ذلك أي تجاوز على الفصحى ، أو الدعوة إلى العاميات التي يلتبس الحديث عنها أحياناً برطانة «أيديولوجية» لا تخلو من خطورة . ومن المعلوم أن القرن الماضي شهد مؤامرة معلنة على العربية الفصحى ، كانت العامية واحدة من أدواتها ، ولم يكن للعامية نفسها يد في هذا العداء ، ولكن الذين استعملوها أرادوا إحلالها محلّ أختها ، فدعوا إلى الكتابة بها ، وإلى الإعلاء من شأنها ، وحاولوا أن يميّزوا بين عاميات الأقطار العربية ويحوّلوا بعضها إلى «لغات محلية» تنوب عن الفصحى المشتركة التي تعدّ عاملاً نادراً من عوامل وحدة العرب اللغوية والثقافية والدينية .

وأما حديثنا نحن عنها - في سياق المعجم التاريخي- فحديث لغوي بحْت ، يدرك أن العامية مستوى شفوي لا يُنكر استعماله والحاجة إليه في التواصل اليومي ، ولكنه لا يرقى أن يُضاهَى بالفصحى ، أو يقارن بها ، دون أن نغضّ الطرْف عن بعض الصلات التي تربط العامية بالفصحى ، وإمكانية الإفادة من بعض ظواهرها في تفسير قضايا الفصحى ، فمقصدنا إذن - بوضوح ودون مواربة- خدمة اللغة الفصيحة المشتركة التي يعرفها العرب أجمعين ، وقسم من هذه اللغة وتطوراتها موجود في بعض ألوان اللهجات والعاميات ، وهو ما لا يمتنع المعجمي واللغوي عن تأمّله ودراسته ، لتفسير ظواهر الفصحى وتطورها ، وليس لتسجيل العامية أو مساواتها مع الفصحى المشتركة .

كما عنيت الدراسة في الفصل الرابع بقضايا التأثيل الذي يعدّ ركناً من

أركان صناعة المعجم التاريخي ، فمن خلاله نتبيّن أصول الألفاظ وانتماءاتها ، سواء أكانت ألفاظاً أصيلة أو مقترضة ، ومن خلاله يظهر سلوك الألفاظ بعد انتقالها ، والتغيّرات البنائية والدلالية التي طرأت عليها . وفي العربية يمكن أن يأخذ التأثيل اتجاهين كبيرين ؛ الاتجاه الأول : اتجاه نحو تأثيل الألفاظ السامية التي تربط العربية بالأسرة اللغوية التي تنتمي إليها ، بل إن كثيراً من علماء اللغة يعدّون العربية أقرب اللغات إلى اللغة السامية الأمّ ، وكثير من هذه الألفاظ تدخل في إطار «المشترك السامي» الذي يصعب فيه تحديد لغة أمّ دون أخواتها ، ولذلك قد يكون الاكتفاء بالنظائر السامية كافياً ، وليس بالضرورة أن نقطع الشك باليقين في كل لفظ من الألفاظ السامية ، فننسب أصالته أو أوّليته إلى لغة بعينها .

وأما الاتجاه الثاني من اتجاهات التأثيل فعبر تتبّع ما دخل العربية من ألفاظ اللغات الهندية الأوروبية التي تفاعلت معها العربية ، ويشمل لغات معروفة كالفارسية والهندية واليونانية واللاتينية ، ومعظم اللغات الأوروبية حديثاً . ويدخل هذا التأثيل ضمناً مع اهتمام الأسلاف بظاهرة المعرّب والدخيل ، وهي ظاهرة لم ينكروها ، وإنما أقرّوا بها ، ونبّهوا إلى كثير من مفرداتها ، بل إن كتاب (العين) للخليل بن أحمد نصّ على طائفة واسعة من الألفاظ المعرّبة ، وكذلك صنع أصحاب المعاجم اللاحقة إلى جانب وضع معاجم ومصنّفات خاصة بالمعرّب والدّخيل . ولكن الظاهرة ما زالت محتاجة إلى توسيع وتطوير في ضوء تطوّر الدراسات التأثيلية التي نشطت واكتسبت طرائق علمية مقارِنة منذ القرن التاسع عشر .

أما قضايا «المعنى» فعُني بها في الفصل الخامس من هذه الدراسة ، وظهر أنه -في حالة المعجم التاريخي- ضرب من تتبّع التطور تتبّعاً تاريخيّاً يبيّن أوّل الدّلالات وآخرها ، ويكشف بشواهد محدّدة مؤرّخة طبيعة كل دلالة وعوامل تطوّرها واستعمالها . وإذا كان مطلب المعنى بعامة من أهم مطالب مستعمل المعاجم والقواميس ، فإنه يتميَّز بالترتيب الزمني وبالمنحى التطوري ، ومن سمات الدلالات والمعاني أنها تستمر في ضيقها وتوسعها ، وارتقائها

وانحطاطها ، لتُمثّل عبر ذلك وجوهاً من تطور اللغة ، ومن قدرة الألفاظ على التجدّد عبر التطور اللغوي الدلالي . وفي كثير من الأحيان تتعايش الدلالات والمعاني ، بمعنى أن التطوّر لا ينهي الدلالات السابقة بل يجاورها . ومن هنا تتشعّب المعاني ويغدو المعجم مضطراً للانفتاح على السياق بما فيه من شواهد تبين وجوه الاستعمال واستمرارها أو موتها .

وهناك قضايا أخرى كثيرة تخص المعجم التاريخي لم يتح لهذه الدراسة أن تخوض فيها بتوسّع ، كمسألة المدوّنة ، والشواهد ، وقضايا الحوسبة ، ومسائل ترتيب الوحدات والمواد المعجمية ، إلى غير ذلك من تمام الحديث عن المعجم بعامة ، والمعجم التاريخي بخاصة ، ولكن كل دراسة محكومة بزمن وطاقة ، فاكتفينا بما اتسع له هذا الكتاب ، بينما وردت القضايا الأخرى منثورة وفق الحاجة إليها ، مؤمّلين أن نتناولها -مستقلة- في دراسات قادمة ، أو يتناولها غيرنا من الدارسين ؛ فقضايا المعجم التاريخي ما زالت جميعاً محتاجة إلى تضافر الجهود ، وإلى أن يقبل عليها الباحثون إقبالهم على غيرها من قضايا اللغة العربية وآدابها .

الفصل الأول

المعجم وصناعة المعاجم:

الإطار النظري والتاريخي

١. المعجم والنظريات اللسانية الحديثة

٢. علم المفردات وصناعة المعاجم

٣. تسمية المعجم والقاموس عند العرب

أ. المعجم

ب. القاموس

٤. القاموس: كتاب الكلمات

٥. تصنيف المعاجم وأنواعها

(١) المعجم والنظريات اللّسانية الحديثة:

ينتمي الاهتمام بالمعاجم ودراستها ووضعها أو «صناعتها» إلى مجال «علم اللغة» أو «اللسانيات» ، ولهذا المجال فرعان أساسيان : اللسانيات العامة أو النظرية ، واللسانيات التطبيقية أو الوظيفية . ويصنف اللسانيون مسائل المعاجم ضمن «اللسانيات التطبيقية» ، إلى جانب مجالات وفروع أخرى نحو : لسانيات المصطلح ، ولسانيات الترجمة ، واللسانيات التعليمية ، واللسانيات الحاسوبية ، وما أشبه ذلك[١] .

ولكن مع هذا الاعتراف بموقع «المعجم» من الاهتمام اللساني ، فإن كثيراً من المعجميين يشتكون من طبيعة الاهتمام ودرجته ، ويرون أن نظرية المعْجم ما زالت ضعيفة بصيغتها اللسانية ، وأنها موطن الضعف في اللسانيات الحديثة ، ويستشهدون على هذا بأمثلة شرقية وغربية تدل على شغف اللسانيات بالجملة والأصوات والأبنية الصرفية ، وقفزها عن قضايا «الكلمة» ؛ لارتباطها بالمعنى والدلالة ، وهي منطقة ظلت غائمة مشوّشة إلى حدّ بعيد في اللسانيات الحديثة .

وقد لخّص (إبراهيم بن مراد) هذه الشكوى بقوله : «ونظرية المعجم لا تزال في الحقيقة موطن الضعف الكبير في اللسانيات الحديثة ، فإن البنيوية في النصف الأول من هذا القرن لم تعط المعجم حقّه من البحث ، ثم زادت المدرسة التوليدية . . . أمره تعتيماً ؛ بتغليبها المكوّن التركيبي في البحث اللساني ،

---

(١) انظر : تصنيفات جون لاينز في كتابه : مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ترجمة حمزة المزيني ، ضمن : التحيّز اللغوي وقضايا أخرى ، كتاب الرياض ، مؤسسة اليمامة ، الرياض ، ٢٠٠٤م ، ص٢٧٥-٢٧٩ ، وانظر : سمير استيتية في كتابه : اللسانيات-المجال ، والوظيفة ، والمنهج ، ط٢ ، عالم الكتب الحديث ، جدارا للكتاب العالمي ، إربد-عمان ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، ص١٠-١٢ .

وخلطها بين المعجم اللساني والمعجم المدوّن ، وبقي مفهوم المعجم لذلك منحصراً في قائمة المفردات ، حتى عدّه بعضهم سجناً ، وعدّ المفردات فيه مساجين خارجين عن القانون ، وقُصِرت وظيفته على أن يكون ذيلاً لنظرية النحو»[١] .

وأوضح معجمي آخر هو (علي القاسمي) مسألة «تهميش المعجم» في اللسانيات الحديثة بما اقتبسه عن بعض اللغويين الغربيين ، فأشار إلى نقد (فاين رايش Weinreish) لمعجم (وبْستر) الدولي الثالث «الذي يعد من أرفع المعجمات الإنجليزية . . . وقال : (إنه لمن المربك حقّاً أن جبَلاً من التطبيقات المعجمية كهذا القاموس الإنجليزي الشامل لا يتمخّض إلا عن حفنة تراب من النظرية اللفظية) . ومن جهة أخرى يزعم المعجميون أن الصناعة المعجمية ليست علماً بل هي فن لا يمكن أن يتقيّد بالطرائق الموضوعية التي يتبعها علم اللغة الحديث . وعلى حد تعبير المعجمي كوف Gove : (لم تصبح الصناعة المعجمية علماً بعد ، وربما لن تصبح علماً أبداً . فهي فن معقّد دقيق ، وبالغ الصعوبة أحياناً ، يتطلب تحليلاً ذاتياً وقرارات اعتباطية ، واستنتاجات حدْسية»[٢] .

ونقل القاسمي قول كليسون Gleason : «من المؤكّد أننا - نحن اللغويين الوصفيّين- **نميل إلى احتقار المفردات ، ونكاد نعتقد أنها أقل عناصر اللغة أهمية** ، ناهيك عن أولئك الذين يساورهم الشك فيما إذا كانت المفردات جزءاً من اللغة على الإطلاق»[٣] .

فهذه آراء صريحة تفسّر لنا جانباً من «تهميش» الاهتمام بالمعاجم ، وخصوصاً في الجانب النظري الذي يمكّن من تقديم أفكار جديدة تسهم في تطوير صناعة المعاجم وتقدّمها ، وفي ظل هذه النظرة ظلت الحاجة إلى المعاجم قائمة ، ولكنها تركّزت على إعدادها ونشرها ، مما أضفى الصفة التطبيقية العملية

---

(١) بن مراد ، إبراهيم ، مقدمة لنظرية المعجم ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٥ .

(٢) القاسمي ، علي ، علم اللغة وصناعة المعجم ، ط٢ ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م ، ص٥ .

(٣) المرجع نفسه ، ص٦ .

على هذا الحقل الحيويّ ، فبدا «جبل» المعاجم - بتعبير فاين رايش- يرتكز على حفنة تراب من النظريات . والمقصود أنه لا يقوم على أساس نظري متين شأن المجالات والحقول اللغوية الأخرى .

ولو التفتنا إلى الصناعة المعجمية العربية ، وهي أقدم صناعات اللغات الحية نوعاً وكمّاً ، لوجدناها قد عانت من الخلل نفسه ، فلدينا عشرات المعجمات اللغوية العامة والمتخصّصة ، ولكنها تكاد تنهض وحدها دون أسس نظرية كافية ، وبمقايسة هذا الحقل مع النحو أو الصرف أو الصوت ، فإننا واجدون فيها نظريات وآراء تؤسس لتطبيقاتها وترافقها وتطوّرها ، أما التطبيقات المعجمية فلا نجد إلا القليل من مبادئها النظرية التي لا تشفي الغليل ، ولا تتلاءم قلّتها ومحدوديتها مع الغنى المعجمي التطبيقي . وليس في تراثنا القديم كتاب واحد في المسائل المعجمية ، خارج نصوص المعاجم نفسها ، وليس من بين مقدّمات المعاجم مقدمة خالصة للنظرية المعجمية بحدودها الدقيقة الصريحة .

وتسرّبت أصداء صريحة مما يمكن تسميته بـ «سوء الظن» بالمعجم ، وشيء من «تهميش» موقعه ومكانته إلى الدراسات اللغوية العربية ، منها ما ورد عند تمام حسان في كتابه الذائع المؤثّر (اللغة العربية معناها ومبناها) . ومع أن كلمة «المعنى» قد سبقت «المبنى» في عنوان كتابه ، في لمحة تتقصّد لفت الانتباه إلى أهمية المعنى وموقعه ، فإن متن الكتاب يحتفي بدراسة «المبنى» بصورة أدق وأعمق وأوسع من دراسة «المعنى» ، وهو أمر يتوافق مع ما طوّره علم اللغة الحديث في هذا المجال ، وتمثّلت دراسة المبنى في دراسة : النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي . أما المعنى فيظهر مختلطاً بالمبنى في فصول : الظواهر السياقية ، المعجم ، الدلالة . والفصول الثلاثة تحتلّ الثلث الأخير من الكتاب ، بينما تحتلّ قضايا «المبنى» الثلثين الآخرين .

وفي فصل المعجم يبدأ المؤلّف باسترجاع الأنظمة اللغوية وخصائصها فيشير إلى أن «اللغة العربية المعاصرة مكونة من أنظمة لغوية هي : النظام الصوتي ، والنظام الصرفي ، والنظام النحوي للغة . وحين نسمّي أفكاراً مركّبة ما نظاماً فلا بد أن تكون بين بعضها وبعض علاقات عضوية معينة ، وكذلك أوجه خلاف

بين كل منها وبين الأخرى بحيث تؤدّي كل واحدة منها في النظام وظيفة تختلف عمّا تؤديه الأخرى ، فللنظام إذن تكامل عضوي واكتمال وظيفي يجعله جامعاً مانعاً بحيث يصعب أن يُستخرج منه شيء أو يُضاف إليه شيء ، ومن طبيعة النظام اللغوي أن يصلح للجدْولة - إن صحّ هذا التعبير- فيكون له من معانيه بُعد رأسي وبُعد آخر أفقي ، ويكون من التقاء كل معنى في البعد الرأسي بمعنى آخر في البعد الأفقي وحدة معينة من وحدات النظام . ولما كان طابع النظام اللغوي عضوياً إلى هذا الحد أصبح من الصعب على اللغات أن تستعير الواحدة جزءاً من نظام الأخرى ، ومن ثم لم نجد لغة تستعير من لغة أخرى أحد أصواتها أو ظاهرة سياقية من ظواهرها ، أو صيغة صرفية أو حرف زيادة أو ملحقاً من ملحقاتها أو علاقة نحوية من علاقاتها»[1] .

وحين يطبّق هذه المعايير التي تميّز النّظام اللغوي على «المعجم» يخرج بالنتيجة التي قد تفسّر سرّ انصراف علماء اللغة عن الاعتناء بالمعجم ، إذ تتمثّل في أن «المعجم لا يمكن أن يوصف بأنه نظام . . . وإذا لم يكن المعجم نظاماً من أنظمة اللغة لأنه لا تتوافر له مقومات النظام ، فلا بد أن يكون منهج المعجم متّجهاً إلى دراسة (قائمة) من الكلمات تشتمل على جميع ما يستعمله المجتمع اللغوي من مفردات . ومن طبيعة هذه القائمة الضخمة ألا يحيط بها فرد واحد من أفراد هذا المجتمع . . .ولكن أفراد المجتمع يتوزّعون مفردات هذه القائمة فيما بينهم . . .لهذا كان تدوين المعاجم ضرورة لغوية لكل مجتمع متقدّم وكان لا بد أن يتم تدوين المعجم على صورة تمكّن كل فرد يطّلع عليها أن يعرف الكثير من المعلومات التي توضّح ما يحيط بمادّتها الأساسية وهي الكلمة»[2] .

ومسألة أن المعجم «قائمة مفردات» وليس نظاماً ، تعني أنه نشاط لغوي محدود ، وأنه أميل إلى البساطة ، وأن العمل فيه لا يتعدّى الحذف أو الإضافة

---

(١) حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط .دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٤م ، ص٣١٢ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٣١٥ .

إلى القائمة ، وليس ثمة أمور معقّدة تستحق الاهتمام والكدّ الذهني من علماء اللغة ، فالامتداد الأفقي يفتقر إلى بعد رأسي يؤدي إلى تعقيد الظاهرة وتحويلها من البعد الواحد إلى البعدين المتعامدين ، كل ذلك يوضّح مسألة غياب النظام في رأيهم ، والاكتفاء بمبدأ القائمة المفتوحة التي يظل امتدادها أفقياً مهما تكن الإضافات أو التعديلات .

ولتمام حسان مقال آخر يتصل بالمشكلة ذاتها بعنوان : «المعجم : أنِظامٌ هو أم رصيدٌ من المفردات؟» يعود فيه لتأمل أمر المعجم وهل يمكن أن يكون نظاماً فيحتلّ بذلك موقعاً أساسياً لا هامشياً في الدرس اللغوي؟ وخلاصة ما نفهمه من هذا المقال أن المؤلف راجع نفسه وأفكاره ، والتمس للمعجم موقعاً أو نظاماً خلافاً لرأيه الذي أذاعه في كتاب «اللغة العربية معناها ومبناها» . وهو في مقاله يبين العلاقات التي تترابط بها محتويات المعجم فلا يعود مجرّد قائمة أفقية من الكلمات ، وهذه العلاقات «هي المبرر لتغيير النظرة إلى طبيعة المعجم ، والمساعد على تحويل الكيان المعجمي في أفهامنا من كونه رصيداً من المفردات إلى كونه نظاماً من أنظمة اللغة :

١) ترابط المفردات بواسطة أصول الاشتقاق .

٢) التمايز بواسطة الصيغ الصرفية للكلمات .

٣) بيان معنى الكلمة بواسطة هذين المحورين .

٤) النظر إلى أصل وضع الكلمة لبيان الأصلي وغير الأصلي من المعاني .

٥) أثر المسموع في بيان الأصلي من غيره .

٦) الحقول المعجمية وأثرها في تكوين السياق .

٧) المناسبة المعجمية بين ألفاظ من حقل وألفاظ من حقل آخر .

٨) فكرة النقل وأثرها في مرونة النظام المعجمي»[1] .

---

(١) حسان ، تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، ج٢ ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م ، ص٨٩ .

ويشرح هذه العناصر النظامية بوضوح وتفصيل ، ليختم مقاله بنتيجة غدت معروفة في ضوء مقدماتها : «بهذا يتضح أن المعجم يمثّل واحداً من أنظمة اللغة التي تقوم على علاقات جامعة وأخرى فارقة ، وتبدو هذه العلاقات بنوعيها من خلال الحقول المعجمية والاستصحاب للأصل والعدول عنه . وأخيراً أقول : لولا أن المعجم نظام ما استطاع طالبُ معنى الكلمة أن يحدّد مكانها بين مداخل ألفاظه عندما يتناول المعجم بيده أو قبل ذلك»[1] .

من الواضح هنا أن تمام حسان يردّ على موقفه الأول الذي شاع عنه أكثر من التصويب والتعديل ، ولكن يُحمد له هذه المراجعة العلمية والنتيجة الإيجابية التي انتهى إليها ، وكأنما قد بدا له الأثر السلبي لرأيه ، خارج الاعتبارات اللغوية ، ليغدو حجّة على إهمال الدراسات المعجمية ، وتهميشها من الدراسة المعاصرة ؛ تبعاً للاحتجاج بهامشية موقعها ، وغياب عناصر النظام عنها ، وأنها «ذيل» لغيرها . . . وما أشبه بهذا من كلام ينعكس على قلة العناية بها قياساً إلى مستويات النظام اللغوي الأخرى .

وقد تنبّه إبراهيم بن مراد إلى مقاربة تمام حسان وإلى تصاديها مع منظور «بلومفيلد» واللسانيات الأمريكية في نظرتها إلى المعجم وتقييمها لموقعه ضمن الدراسة اللغوية ، واجتهد في إبراز عناصر النظام في المعجم ، وهي تتشكّل في رأيه «من علاقات ائتلافية واختلافية بين المفردات ، فإن العلاقات بين المفردات في المعجم متنوعة ، منها الصوتمي(!) ومنها الصرفي ومنها الدلالي ؛ وهي علاقات ائتلافية تُظهر ما بينها من مظاهر الاتفاق ، واختلافية تظهر ما بينها من مظاهر الاختلاف»[2] .

وإذا كان رأي تمام حسان أن الأنظمة الصوتية والنحوية والصرفية أنظمة

---

(١) حسان ، تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، ج٢ ، ص١٠٠ .

(٢) بن مراد ، إبراهيم ، المعجم العربي بين التنظير والتطبيق ، نص محاضرة ضمن سلسلة محاضرات (كرسي مارغريت وايرهاوزر جويت للدراسات العربية) ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص١٨ .

ثابتة ، لا تقبل الاقتراض أو الزيادة والنقصان ، بينما المعجم يقبل ذلك ، وأنه نظام مفتوح لا مغلق ، فإن إبراهيم بن مراد يرى أن اللغويات الحديثة لا تقرّ بهذا «وأن الاقتراض لا يختصّ به المعجم وحده ، بل هو ظاهرة شاملة للمعجم والأصوات والظواهر الصرفية والتركيبية النحوية والدلالية ، فإن الاقتراض ظاهرة لغوية عامة ، وليس الاقتراض المعجمي إلا مظهراً من مظاهره»(١) .

ونرى عبر المقابلة بين هذين الرأيين أن الاقتراض على مستوى المفردات والكلمات في نظام المعجم أيسر وأسرع وأوسع ، بينما يبدو الاقتراض معقّداً بطيئاً في المستويات الأخرى ، وهو مقبول عند كثير من اللغويين على المستوى المعجمي ، بينما يرون أنه يخلّ بالنظام اللغوي في المستويات الأخرى ، وقد يؤدي إذا ما زاد أو توسّع إلى تغييرات وانحرافات مؤثّرة في جوهر النظام اللغوي . فالفرق إذن قد يكون في الدرجة والأثر والتقبل . فليس «الاقتراض» بدرجة واحدة في كل المستويات ، وليس اقتراضُ «الكلمة» المعجمية كاقتراض الصوت أو القاعدة النحوية أو الصرفية . ولكن هذا الاختلاف في الاقتراض لا ينفي أن يكون المعجم نظاماً لغوياً مركّباً ، وليس قائمة محدودة من الكلمات .

فالمعجم إذا كان مواكباً للغة فلا بدّ أن ينمو بنموّ ذخيرتها اللفظية التي تزيد وتتجدّد أسرع وأوسع من تطور الأنظمة اللغوية الأخرى التي تكاد تكون ثابتة إذا ما قارنّاها بنمو المعجم وألفاظه ، بل نلتفت إلى تجدّد الدلالات وتغيّرها وتطورها ، «فليست عناصر اللغة كلّها على سواء ، في سرعة قبول التطور ، إذ هناك فرق في تطور اللغة بين الصوتيات والصرف والمفردات . . .فالنظام الصوتي والنظام الصرفي إذا ما اكتُسبا مرّةً بقيا طول العمر ، وهما يَدينان باستقرارهما إلى استقرار ذهنية المتكلِّم . أما المفردات فإنها على العكس من ذلك لا تستقرّ على حال»(٢) .

---

(١) بن مراد ، إبراهيم ، المرجع نفسه ، ص١٨ .

(٢) عبد التواب ، رمضان ، التطور اللغوي- مظاهره وعلله وقوانينه ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م ، ص١٥ .

ويضيف الطيب البكوش درجة أخرى للنظام المعجمي تتمثل في تعقيده بالقياس إلى الأنظمة الأخرى ، فليست بساطته إلا مظهراً خارجياً خادعاً لا يعبّر عن تعقيده وتركيبه : «لعل المعجم - أي مجموع الوحدات الدلالية- يمثل النظام الذي يبدو لأول وهلة أبسط ، ولكنه في الحقيقة أعقد الأنظمة والهياكل التي تكوّن اللسان ، فالهياكل الصوتية والقواعد النحوية تمثّل بصفة عامة أنظمة مغلقة قابلة للحصر والوصف الشامل نسبياً ، أما الهياكل المعجمية فإنها تمثّل نظاماً مفتوحاً شديد التغير قابلاً باستمرار للزيادة والنقصان . هذا بالإضافة إلى ثنائية الوحدات المعجمية المتكوّنة ضرورة من شكل ومحتوى ، أو دال ومدلول ، هذه الثنائية ولا سيما الوجه المدلولي منها تجعل دراسة المعجم مرتبطة بدراسة المجتمع الذي يستعمل ذلك اللسان . وعلى هذا الأساس فإن تاريخ مدلول من المدلولات أو ظهور كلمة أو تطورها هو في نهاية الأمر جزء من حضارة المجتمع الناطق بذلك اللسان»[1] .

ومن خلال هذا الرأي نتبين اختلاف الاجتهادات حول المسألة المعجمية ، من اجتهاد تمام حسان بأنه ليس نظاماً ، أو أنه نظام بسيط غير معقّد تعقيد الأنظمة اللغوية الأخرى[2] ، إلى الرأي النقيض هنا مما يتمثل في أن نظام المعجم هو أعقد الأنظمة اللغوية ، وأن بساطته ظاهرية وخادعة . وهذا التباين في تقييم نظام المعجم ضمن النظام اللغوي ككل يرينا جانباً من نتائج قلّة اختباره ودراسته لتتقارب آراء الدارسين واجتهاداتهم ، خاصة أننا في هذه المسألة نقف عند حدود ابتدائية يُفترض أن الرأي فيها متقارب غير متخالف أو متباين إلى هذا الحد .

---

(١) البكوش ، الطيب ، بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم التاريخي العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٣٨٧ .

(٢) انظر أيضاً إيجازاً لهذه المسألة يقترب من آراء تمام حسان التي ذكرناها : عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، جهات النظرية المعجمية في التراث العربي-قراءة في نظريات الجمع والتصنيف والتحليل الدلالي والبناء العام للمعجم ، في : مجلة الدراسات المعجمية ، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية ، ع٦ ، يناير ٢٠٠٧ ، ص٢١٥ .

(٢) علم المفردات وصناعة المعاجم

ينطلق مـفـهـوم المعـجم في الوقت الراهن وفي ضـوء تطوّر الدراسـات والصناعات المعجمية من التمييز بين مصطلحين متداخلين ، يمثلان مفهومين مـخـتلفين على مـا بينهـمـا من تعـالق وتكامل ، همـا : Lexicology و : Lexicography . وأقدم ذكر للمصطلحين في المصنفات العربية ما ورد عند الأب أ .س .مرمرجي الدومنكي ، أحد أساتذة المعهد الكتابي والآثاري الفرنسي بالقدس الشريف ، في كتاب سماه «المعجمية العربية» ونشرته مطبعة الآباء الفرنسيسيين في القدس عام ١٩٣٧م ، وظهر عنوان الكتاب بالفرنسية : LA LEXICOGRAPHIE ARABE وفي المقدّمة عرّف المعجمية وذكر مقابلها المصطلحين معاً ، وكأنهما في نظره أمر واحد : «المعجمية Lexicologie ou Lexicographie علم وضْع المعاجم ليس من حيث التدوين ، والتنظيم فحسب ، بل خاصة من حيث الاشتقاق ، وتنسيق المعاني ، وتبيان المناسبة بينها بطريقة منطقية»[(١)] . وهو أول استعمال صريح لهذين اللفظين الحديثين في المؤلفات العربية الحديثة في حدود اطلاعنا ، ولا يعيب أوليته أن الأب الدومنكي لم يوضّح التمييز بين المصطلحين كما سيظهر فيما يأتي :

١) Lexicology

وقد عرّبه اللغويون والمعجميون العرب بعدة مقابلات منها[(٢)] : المعجميّة/ علم المعجم/ علم المعجم النظري/علم المفردات/المفرداتيّة . . .

---

(١) الدومنكي ، مرمرجي ، المعجمية العربية ، مطبعة الآباء الفرنسيسيين ، القدس ، ١٩٣٧ ، ص٦ .

(٢) ناقش سعيد أبو خضر إشكالية تعريف مصطلح : معجمية ، معجميات في بحث خاص لهذه المسألة ، أوضح فيه تعدد المسميات التي أطلقت عليه ، وأوضح مشكلة «الاشتراك اللفظي» وما يؤدي إليه من لبس ، واقترح الميل إلى التوحيد بحيث نستعمل (معجمية) بمعنى : علم المفردات ، أو نظرية المعجم ، وهو مقابل : Lexicology . وأما معجميات (فيدل على الجانب التطبيقي ، وعلى صناعة المعاجم ،) وهو مقابل : Lexicography . وهذه الجزئية الصغيرة تدل على أن المعجميين -وهم =

واستنادا إلى (قاموس المعجميات Dictionary of Lexicography) فإنه «فرع من اللسانيات (علم اللغة) يُعنى بدراسة الوحدات الأساسية التي تشكّل المفردات والمعروفة بـ(lexemes) من حيث اشتقاقها وأبنيتها ودلالاتها . وترتبط المعْجمية بصناعة المعاجم من عدة جوانب ؛ إذ توضِّح كيفيّة صياغة المفردات والتعابير ودمجها(نحْتها) وما يطرأ عليها من تعديل ، ومسائل تعريفها وتعدّد استعمالاتها ضمن أيّة لغة ، اعتماداً على الظواهر اللهجيّة والسياق والموضوع»[1] .

٢) Lexicography

وعرّبه المتخصّصون بعدة مصطلحات من أشهرها : صناعة المعاجم/القاموسية/ المعجمية/ المعجميات/علم المعاجم التطبيقي . . .

ووفق تعريف «قاموس المعجميات» فيعرّف بأنه : «عمل احترافي وحقل أكاديمي يُعنى بالقواميس والأعمال المرجعية الأخرى ، ويتكوّن من قسمين رئيسيين هما : المعجميات التطبيقية lexicographic practice (أو صناعة القواميس Dictionary- Making) ، والمعجميات النظرية lexicographic theory (أو الأبحاث القاموسية Dictionary-Research) . ويتعلّق القسم الأول بالقواميس المنشورة ، أما القسم الثاني فمرتبط بالدراسات الأكاديمية من مثل اللسانيات (وخصوصاً علم المفردات/المعجميّة lexicology) . ويصعب تحديد معايير ثابتة

= أحرى الناس بالتوافق على المصطلحات– لم يسلموا من شرّ تعددها وعدم التوافق عليها . انظر : أبو خضر ، سعيد ، في إشكالية تعريف مصطلح المعجميات ، في : المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، مج٣ ، ع١ ، ذو الحجة ١٤٢٧هـ/كانون الثاني ٢٠٠٧م ، ص٥٥ وما بعدها .

وانظر كذلك في الموضوع نفسه : شباني ، بانا بلال ، في إشكالية ضبط المصطلح المعجمي ، في : مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها ، س٨ ، ع٢٥ ، طهران ، ٢٠١٧م ، ص٣١ وما بعدها .

(1) Hartmann, R.R &, James,Gregory, Dictionary of Lexicography, Routledge London, 1998, p.(86).

للفصل بين القسمين ، فاختلاف المجتمعات والتطبيق المتميّز على أرض الواقع والمؤتمرات الدولية ، والمنشورات ، تلعب دوراً في تحديد ذلك . كما لا توجد قواعد عالمية تحدّد معايير القاموس الجيد ، ولكن القدرة البشرية و(التقنيات الحاسوبية) تقدّمان يومياً ، أنماطاً جديدة ضدّ الأدبيات السابقة والتقاليد التاريخية ، لتلبية حاجات الناس المتجدّدة لتحصيل المعلومات وتجديدها ، عبر اللغويات والموسوعية»[١] .

ويؤكّد «قاموس المعجمية» العلاقة الحيوية بين المجالين أو الحقلين ، ولذلك «لا تُختصر العلاقة بين (علم المفردات/المعجميّة lexicology) و(المعجميّات/صناعة المعاجم lexicography) بـ نظري مقابل تطبيقي ؛ فالمعجميّات lexicography ليست مجرد حقل تطبيقي ، بل تعتبر حقلاً مستقلاً له عمله الخاص في الأبحاث القاموسية مع تبنّيه حقولاً معرفية أخرى لتحقيق أغراضه . ومن جهة أخرى يضم علم المفردات lexicology الكثير من الحقائق التي جُمِعت من القواميس تاريخياً ، من مثل : المفردات الشائعة المُستخدمة ، والحوشية المتروكة ، والمفردات العامية ، والمصطلحات التقنية ، وكذلك الألفاظ البسيطة ، والمعقّدة (المركّبة) ، والمولّدة ، والألفاظ الدينية ، والمشترك اللفظي ، والمصطلحات العالمية»[٢] .

وأما في الدراسات العربية فقد تعدّدت اجتهادات المعجميين واللغويين في تعريب هذين المصطلحين المهمّين ، إلى درجة «الرطانة» المصطلحية التي تؤثّر في فهم المقصود ، وخصوصاً عند الباحثين والطلبة المستجدّين على الاهتمام المعجمي . ويمكن إضاءة هذا التعدّد في الجدول الآتي الذي يجمع عدداً من اجتهادات لغويين ومعجميين بارزين ، وبعض المعاجم المتخصصة :

---

(1) Ibid., p.(86)

(2) Ibid., p.(86)

جدول مقارنة لبيان اجتهادات المعجميين العرب في تعريب فرعي المعجمية[1]

التسلسل	اسم المعجمي/ الباحث	Lexicology	Lexicography
١)	علي القاسمي (العراق)	علم المفردات ، علم الألفاظ ، علم المعجم	الصناعة المعجمية ، صناعة المعاجم
٢)	محمود فهمي حجازي (مصر)	علم المعجمات	علم صناعة المعجمات
٣)	حلمي خليل (مصر)	علم المعاجم النظري	فن صناعة المعاجم
٤)	إبراهيم بن مراد (تونس)	علم المفردات /المعجمية النظرية	المعجمية التطبيقية

(١) أعددنا هذه المقارنة استناداً إلى ما ورد في إسهامات متخصّصة من أبرزها :

- عمر ، أحمد مختار ، صناعة المعجم الحديث ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٠-٢٢ .
- القاسمي ، علي ، المعجم والقاموس-دراسة تطبيقية في علم المصطلح ، مجلة اللغة العربية ، الجزائر ، مج ٤ ، ع١ ، ص٦٤-٩٠ .

- https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14081

- أبو العزم ، عبد الغني ، تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة ، مجلة دراسات معجمية ، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية ، ع١ ، ١٩٩٨م ، ص٧ وما بعدها .
- أبو خضر ، سعيد ، أبو خضر ، سعيد ، في إشكالية تعريف مصطلح المعجميات ، في : المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، مج٣ ، ع١ ، ذو الحجة ١٤٢٧هـ/كانون الثاني ٢٠٠٧م ، ص٥٥ وما بعدها .
- شباني ، بانا بلال ، في إشكالية ضبط المصطلح المعجمي ، في : مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها ، س٨ ، ع٢٥ ، طهران ، ٢٠١٧م ، ص٣١ وما بعدها .

وأضفنا اجتهادات أخرى مستندين إلى مصنفات المعجميين المذكورين وبحوثهم المباشرة .

٥)	سمير استيتية (الأردن)	علم المفردات	علم الصناعة المعجمية
٦)	أحمد مختار عمر (مصر)	المفرداتية	المعجمية
٧)	الجيلالي حلام (الجزائر)	المفرداتية	المعاجمية
٨)	عبد الغني أبو العزم (المغرب)	معجمية	معجماتية
٩)	عبد العلي الودغيري (المغرب)	المعجمية	القاموسية (صناعة القواميس)
١٠)	محمد علي الخولي (الأردن)	علم المفردات	صناعة المعاجم
١١)	أحمد العايد (تونس)	المعجمية	المعاجمية
١٢)	رمزي منير البعلبكي (لبنان)	علم المفردات	صناعة المعجم
١٣)	المعجم الموحّد لمصطلحات اللسانيات (مكتب تنسيق التعريب)	دراسة المفردات علم متن اللغة	صناعة المعاجم المعجميات
١٤)	معجم مصطلحات علم اللغة الحديث لمحمد حسن باكيلا وآخرون	دراسة المفردات	صناعة المعجم
١٥)	عبد السلام المسدي (تونس)	المعجمية	القاموسية

اختصاص علم المفردات وصناعة المعاجم:

أما تحديد اهتمام كل فرع ، وتمييزه بما يختص في دراسته فيبدو على النحو الآتي ، حسب خمس مساهمات وقع عليها اختيارنا ، ومع ما بينها من تكرار ومشتركات فإن عرضها على هذا النحو أوضح للقارئ :

مجالات الاختصاص والاهتمام

بين علم المفردات وصناعة المعاجم

اللغوي/ المعجمي	Lexicology علم المفردات	Lexicography صناعة المعاجم
محمود فهمي حجازي(١)	يبحث البنية الدلالية للمفردات	يتناول أنواع المعاجم ومكوناتها وطرق إعدادها .
إبراهيم بن مراد(٢)	البحث في الوحدات المعجمية من حيث مكوناتها وأصولها وتوليدها ودلالاتها .	البحث في الوحدات المعجمية من حيث هي مداخل معجمية تجمع من مصادر ومستويات لغوية ما ، ومن حيث هي كتاب قد ألّف بحسب منهج في الترتيب والتعريف معيّن .
علي القاسمي(٣)	دراسة المفردات ومعانيها في لغة واحدة أو في عدد من اللغات ، ويهتم باشتقاق الألفاظ وأبنيتها ودلالتها	يشتمل على خطوات خمس أساسية هي : جمع المعلومات والحقائق ، واختيار المداخل ، وترتيبها طبقا لنظام معين ،

(١) حجازي ، محمود فهمي ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٤٠ ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص٨٦ .

(٢) بن مراد ، إبراهيم ، مقدمة لنظرية المعجم ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص٨ .

(٣) القاسمي ، علي ، علم اللغة وصناعة المعجم ، ص٣ .

	المعنوية والإعرابية والتعابير الاصطلاحية والمترادفات وتعدد المعاني .	وكتابة المواد ، ثم نشر النتاج النهائي : المعجم/القاموس) .
حلمي خليل[1]	علم يهتم بدراسة المفردات أو الكلمات في لغة معينة أو عدة لغات من حيث المبنى والمعنى ؛ فيدرس طرق الاشتقاق ، والصيغ المختلفة ، ودلالة هذه الصيغ ، من حيث وظائفها الصرفية والنحوية ، وكذا العبارات الاصطلاحية ، وطرق تركيبها . ويدرس العلاقات الدلالية بين الكلمات مثل : الترادف ، والمشترك اللفظي ، وتعدد المعنى . حصيلة المفردات التي يتصرف فيها المتكلم أو الكاتب أو الشاعر . مقدار الثروة اللفظية في لغة معينة . مجموعة المصطلحات التي تستعمل في دائرة علمية في لغة معينة .	- جمع المفردات أو الكلمات أو الوحدات المعجمية من حيث المعلومات والحقائق المتصلة بها . - اختيار المداخل ، وترتيبها . - كتابة الشروح أو التعريفات ، وترتيب المشتقات تحت كل مدخل . - نشر هذا النتاج في صورة معجم أو قاموس .

(١) خليل ، حلمي ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧م ، ص١٣-١٤ . وكذلك : خليل ، حلمي ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ط٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨م ، ص١٠٠ .

	إحـصـاء ومـقـارنة الكلمـات المسـتـعـملة في عـدة لغـات مـختلفـة طبـقا لاحـتيـاجات المتكلمين بهـا وأنواع المعـاجم المستعملة في كل لغة ، وغالبا ما يَسْتعمل هذا العلم الإحصاءَ اللغوي كوسيلة من وسائله .	
أحمد مختار عمر[1]	دراسـة المفـردات وتركـيـبـاتـهـا واشتقاقها ودلالاتها .	- النظريات والمناهج والأسس النظرية التي تحكم العـــمل المعجمي . - الجـانب التطبـيـقي (تأليف المعاجم) . - التأليف عن المعاجم . - التخطيط والتأليف للأعمال المرجعية المرتّبة على المداخل .

ويتبيّن مما مرّ بنا عدّة أمور حريّة بالتأمل والمراجعة :

* معاناة البحث المعجمي من مشكلة «المصطلحات» وعدم «الاصطلاح» عليها ، وعدم ميل الباحثين العرب إلى «توحيد» المصطلح ، ولكن الزمن ربما كفيل بذلك ، فما يستقر ويشيع في الاستعمال لوضوحه وحسن اشتقاقه وقوته الدلالية واختصاره ، هو ما يستحق البقاء .

* تجمع المعاجم بين النظري والعملي (التطبيقي) ، بل يبدو البعد الثاني مهمّاً جداً ، لأن صناعة المعاجم وإعدادها مسألة عمليّة تطبيقية تنشط وتزدهر لتلبية احتياجات المجتمع اللغوي .

---

(١) عمر ، أحمد مختار ، صناعة المعجم الحديث ، ص٢٠-٢١ .

* يشكّل علم المفردات قاعدة لثقافة «المعجمي» وتكوينه ، وهو أساسي في أي مقرر أو منهاج لإعداد المعجميين ، نظراً لتركيزه على المفردات اشتقاقاً وتركيباً ودلالة وعلاقات . . . وهي أمور أساسية توظَّف في إعداد المادة المعجمية مهما يكن نوع المعجم أو هدفه .

* بمقارنة هذه الآفاق والمعارف المعجمية الضرورية ، يتبين لنا أن كثيراً من جامعاتنا العربية ومعاهدنا التعليمية ما زالت مناهجها بعيدة عن المستجدات في صناعة المعاجم ودراستها وتدريسها ، فما زالت معظم المناهج – للأسف – تقف عند التعريفات اللغوية ، وعند التقسيم المدرسي الذي يستند إلى محور الترتيب ، وكيفية استخراج الكلمات أو الجذور من المعجم ، ولا يجاوز ذلك إلى أمور مهمة يطرحها علم المفردات وعلم صناعة المعجم نظرياً وتطبيقياً ، يمكن أن تُسهِم في تكوين معجميّين مؤهّلين يسدّون الفراغ الكبير في هذا المجال .

(٣) مصطلحا «المعجم» و«القاموس» عند العرب:

عرّف بعض المتخصّصين المعجم (القاموس) اصطلاحاً بأنه «كتاب يضم أكبر عدد من مفردات اللغة مقرونة بشرحها وتفسير معانيها ، على أن تكون المواد مرتّبة ترتيباً خاصاً ، إما على حروف الهجاء أو الموضوع . والمعجم الكامل هو الذي يضمّ كل كلمة في اللغة مصحوبة بشرح معناها واشتقاقها وطريقة نطقها وشواهد تبيّن مواضع استعمالها»(١) .

وهو تعريف حديث ، متأثر بالتعريفات الأجنبية ، يعبّر عن المفهوم المعاصر للمعجم ، وينطبق على المعاجم العربية التراثية ؛ ذلك أنها - في بعدها التطبيقي- توصّلت مبكراً إلى العناصر الأساسية في بنية العمل المعجمي ومفهومه . ولكن البحث عن وجود مصطلح «معجم» و«قاموس» أمر آخر ، فنحن هنا لا نبحث عن انطباق تعريف المعجم الحديث على المعجم القديم ، وإنما نتساءل عن هذه التسمية الاصطلاحية المفتاحية : متى اصطلح عليها العرب واستعملوها صراحة ببعدها المباشر الذي يدل على هذا النوع من الكتب؟ وهذا ما سنحاول تتبعه ما أسعفتنا المصادر والمراجع والمعاجم فيما يأتي .

أ. المعجم:

أسهم العرب إسهاماً فاعلاً وكثيفاً في تصنيف المعاجم ، بالمعنى التطبيقي ، أي بمعنى صناعة المعاجم ، ابتداء من القرن الثامن الميلادي ، فقد اكتملت البدايات المعجمية في «كتاب العين» للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ/٧٩٠م) الذي يمكن أن نعدّه أول معجم مكتمل في العالم .

---

(١) عطار ، أحمد عبد الغفور ، مقدمة الصحاح/تاج اللغة وصحاح العربية ، المجلد السابع ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٠م ، ص٣٨ . (نشرت مستقلة أول مرة عام ١٩٥٦م ، دار العلم للملايين) ثم أفرد لها المجلد السابع من الطبعات اللاحقة من تحقيقه لمعجم الصحاح . وهي دراسة موسّعة حول معجم الصحاح والنشاط المعجمي عند العرب ، تقع في ٢١٤ صفحة ، وقد تسرّبت كثير من تعريفاتها وتقسيماتها إلى الدراسات العربية المتخصصة في المعاجم العربية .

و«الخليل ربما يكون أول رجل حاول أن يسجّل محتوى المفردات الكاملة في لغة من اللغات . لقد رأينا أنه عني بكل الجذور ، ليحيط بكل الكلمات ، وهذا مثَل واحد لحقيقة أن العرب حازوا الموقف والطبع الصائب لصناعة المعاجم»(١) .

ويمكن القول إن الصناعة المعجمية عند العرب ممارسة وتطبيقاً قد سبقت وضع المصطلح أو المصطلحات الدالة على هذا النشاط . فمعجم العين هو «كتاب العين» والمعاجم اللاحقة له هي «كتب في اللغة» وفق تصنيف أصحابها ، لم يشذَّ واحد منها عن هذا التصنيف من بداية هذه المسيرة في كتاب (العين) ، وحتى (تاج العروس) الذي اكتملت به دائرة النشاط المعجمي في التراث العربي .

ولا يتوقّف الأمر على خلوّ عناوين المعاجم من مصطلح «معجم» أو مصطلح مرادف له ، وإنما تخلو المعاجم العربية القديمة في مادة (عجم) من دلالة «المعجم» بمعنى قائمة الكلمات المرتّبة المشروحة ، إلى جانب أن هذا المعنى غير وارد عندهم في مقدّماتهم التي راجعنا معظمها ، فتأكّدنا أن «المعجم» تسمية متأخرة أو اصطلاح متأخر ، لم نعثر على بدايته بصورة قاطعة ، ولم نجد أحداً من الدارسين السابقين قد استبان الأمر على وجه مرضٍ للبحث المدقّق .

استعمل الخليل بن أحمد إذن كلمة «الكتاب» ، وقد وردت مكرّرة في مقدمته التي يرويها الليث بن المظفّر « فوجد العيْن أدخَلَ الحروف في الحَلْقِ ، فَجَعَلَهَا أوّل الكتابِ ثمّ ما قَرُبَ منها الأرفعُ فالأرفع حتى أتَى على آخرها وهو الميم . فإذا سُئِلْتَ عن كلمة وأردتَ أن تعرفَ مَوْضِعَهَا . فانظُرْ إلى حُرُوْف الكلمة ، فمهما وَجَدتَ منها واحداً في الكتاب المقدَّم فهو في ذلك الكتابَ»(٢) .

وأما ابن دريد (ت٣٢١هـ) فجعل عنوان معجمه (جمهرة اللغة) ويقول في

---

(1) Hayood, John A, Arabic Lexicography, LEIDEN, E.J. BRILL ,1960, P27.

(٢) الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، ط١ ، وزارة الثقافة والإعلام-دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م ، ج١ ، مقدمة الخليل ، ص٤٧ .

مقدمته : «فارتجلت الكتاب المَنْسُوب إِلى جمهرة اللُّغَة ، وابتدأت فِيه بِذكر الحُرُوف المُعْجَمَة الَّتِي هِيَ أصل تفرّع مِنهُ جَمِيعُ كَلام العَرَب . . وَلم أجْر فِي إنْشَاء هَذَا الكتاب إِلى الإزراء بعلمائنا وَلاَ الطعْن على أسلافنا ، وأنّى يكون ذَلِك؟ وَإِنَّمَا على مثالهم نحتذي ، وبسُبلهم نقتدي ، وعلى ما أصّلوا نبتني . .»[1] . وفي موقع آخر : «وهذا كتاب جمهرة الكلام واللغة . . . وإنما أعَرْناه هذا الاسم لأنّا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرْجأنا الوحشيّ المستنكر»[2] .

وأما أبو منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) فسمّى معجمه (تهذيب اللغة) ، وقال في مقدمته «وَقد دَعَاني إِلى ما جمعتُ فِي هَذَا الكتاب من لُغَات العَرَب وألفاظها ، واستقصيتُ فِي تتبُّع مَا حصَّلت منْهَا ، والاستشهاد بشواهد أشعارها المَعْرُوفَة لفصحاء شعرائها ، الَّتِي احتجَّ بهَا أَهل المعرفَة المؤتمنون عَلَيْهَا ، خلالٌ ثلاثٌ . .»[3] . فهو يسمي صنيعه «كتاباً» على نحو ما سمّى الخليل وابن دريد قبله كتابيهما ، ويعدّد مسوّغات وضع الكتاب موجزاً لها في ثلاثة أمور شرحها في مقدّمته .

أما الجوهري (ت٣٩٣هـ) فقال في مقدمة كتابه : «فإني قد أودعت هذا الكتاب ما صحّ عندي من هذه اللغة . . . على ترتيب لم أُسبق إليه ، وتهذيب لم أُغلب عليه ، في ثمانية وعشرين باباً ، وكل باب منها ثمانية وعشرون فصلاً : على عدد حروف المعجم وترتيبها ، بعد تحصيلها بالعراق رواية ، وإتقانها

(١) ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن ، جمهرة اللغة ، تحقيق رمزي منير البعلبكي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م ، المقدمة ٤٠/١ .

(٢) المصدر نفسه ، ٤١/١ .

(٣) الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر/الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م ، المقدمة ، ٦/١ .

دراية ، ومشافهتي بها العرب العاربة ، في ديارهم بالبادية ، ولم آلُ في ذلك نُصْحاً ، ولا ادّخرتُ وُسْعاً»(١) .

وابن سيده (ت٤٥٨هـ) يقول عن مصنّفاته المعجمية التي وضعها لبعض الأمراء : «وألّفت كتابي الملخّص الَّذي سميته «المُخصَّص» ، وَهُوَ على التَّبْوِيب ، فِي نِهَايَة التَّهْذِيب . . . ثمَّ أَمرنِي بالتأليف على حُرُوف المعجم ، فصنَّفت كتابي الموسوم بـ «المحكَم»(٢) . وهنا سمّاه كتاباً ، واستعمل العبارة الوصفية «التأليف على حروف المعجم» وهي كما يبدو العبارة التي اختصرت فيما بعد في لفظة «المعجم» لتغدو مصطلحاً يسمي هذا النوع من الكتب المرجعية .

ويقول الفيروزابادي (ت٨١٧هـ) في مقدمة القاموس المحيط : «وَأَلَّفْتُ هذا الكتَابَ مَحْذُوفَ الشَّوَاهد ، مَطْرُوحَ الزَّوَائد ، مُعْرِبًا عَن الفُصَح وَالشَّوَارد . . . وَضَمَّنْتُهُ خُلاصَةَ مَا في «العُبَاب» ، وَ«المُحْكَم» ، وَأَضَفْتُ إِلَيْه زِيَادَات مَنَّ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا وَأَنْعَمَ ، وَرَزَقَنيهَا عنْدَ غَوْصي عَلَيْهَا منْ بُطُون الكُتُب الفَاخرَة . . . وَأسْميتُهُ القَامُوسَ المُحيطَ ؛ لأَنَّهُ البَحْرُ الأَعْظَمُ»(٣) .

وتجري المعاجم الأخرى على التقاليد نفسها ، ينظر إليها أصحابها بوصفها كتباً في اللغة ، ويبدو أن مصطلح «اللغة» كان أكثر ما يجري على جمع قوائم الألفاظ والكلمات وتفسيرها ، مع أن له امتدادات ومدلولات أوسع وأبعد خارج النشاط المعجمي ، وكأن اللغة تعني عند المعجميين ذخيرة الكلمات أو المفردات التي اتبعوا في جمعها سبيل السماع والرواية الشفوية عمن تؤخذ عنهم اللغة ،

---

(١) الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٠م ، المقدمة ، ٣٣/١ .

(٢) ابن سيده ، علي بن أحمد ، المحكم والمحيط الأعظم ، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار ، معهد المخطوطات العربية/المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م ، المقدمة ، ٦/١ .

(٣) الفيروزابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، مصورة طبعة الأميرية ١٣٠١هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م ، الجزء الأول ، المقدمة ، ص٣ .

إلى جانب الشعر المسجّل في دواوين مدوّنة ، أو مروية عبر الرواة المتخصصين في حمل الشعر بشروط مُحْكمة . والخلاصة في هذا الجانب أن عناوين المعاجم ومقدماتها تخلو من مصطلح محدّد لتسمية هذا النشاط في جمع المفردات وضبطها وشرحها ، وهو النشاط الذي تعارف الناس عليه بعد زمن طويل باسم «المعجم» أو «القاموس» .

أما مادة (عجم) في تلك المعاجم فتخلو من معنى كتاب المفردات أو الكلمات ، ولكن يرد فيها مصطلح «**حروف المُعْجم**» الذي يلقي ببعض الظلال على التسمية ، ويتضمّن بعض الخيوط الأولى التي قد تفسّر تسمية «المعجم» لاحقاً بهذا الاسم .

ومعنى «حروف المعجم» عندهم الحروف الهجائية على الترتيب «الألفبائيّ» كما نسمّيه اليوم : (أ ، ب ، ت ، ث ، ج . . .) التي يتكوّن منها المستوى الصوتي للعربية ، وبعضهم يعدّها ثمانية وعشرين ، بالجمع بين الهمزة والألف ، وآخرون يعدّونها تسعة وعشرين بالفصل بين الهمزة والألف . وقد ورد تعبير «حروف المعجم» أول ما ورد في المعاجم عند الخليل في كتاب «العين» ، ولذلك ظلّ يتردّد في المعاجم اللاحقة التي تأثرت جميعاً بعمل الخليل ، مع توسيعات وتأويلات وزيادات لا تكاد تبعد عن دلالته الأولى عند الخليل : «و(حروف) المعجم حروف الهجاء المقطّعة ، لأنها أعجمية . وتعجيم الكتاب : تنقيطه كي تستبين عجمته ويصحّ»[1] .

وقد علّق ابن فارس في «مقاييس اللغة» تعليقاً مباشراً على هذا الكلام ، فنقل نصّ الخليل واجتهد في تفسيره ، قال : «قَالَ الخَلِيلُ : حُرُوفُ المُعْجَم (مُخَفَّفٌ) ، هِيَ الحُرُوفُ المُقَطَّعَةُ ، لأنها أَعْجَمِيَّةٌ . وَكِتَابٌ مُعَجَّمٌ ، وَتَعْجِيمُهُ : تَنْقِيطُهُ كَيْ تَسْتَبِينَ عُجْمَتُهُ وَيَصِحّ . وَأَظُنُّ أَنَّ الخَلِيلَ أَرَادَ بالأعْجَمِيَّة أَنَّهَا مَا دَامَتْ مُقَطَّعَةً غَيْرَ مُؤَلَّفَة تَأْلِيفَ الكَلام المَفْهُوم ، فَهِيَ أَعْجَمِيَّةٌ ؛ لأنها لاَ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ . فَإِنْ كَانَ هَذَا أَرَادَ فَلَهُ وَجْهٌ ، وإلا فَمَا أَدْرِي أَيَّ شَيْءٍ أَرَادَ

(١) الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، مادة (عجم) ، ١٣٨/١ .

بالأَعْجَمِيَّة! وَالَّذي عنْدَنَا (ابن فارس) في ذَلكَ أَنَّهُ أُرِيدَ بحُرُوف الْمُعْجَم حُرُوفُ الخَطِّ الْمُعْـجَم ، وَهُوَ الخَطُّ العَـرَبِيُّ ، لأَنَّا لاَ نَعْلَمُ خَطًّا منَ الخُطُوط يُعْـجَمُ هَذَا الإعجام حَتَّى يَدُلَّ عَلَى المَعَاني الكَثيرَة . فَأَمَّا إِعْجَامُ الخَطِّ بالأشْكَال فَهُوَ عنْدنَا يَدْخُلُ في بَابِ العَضِّ عَلَى الشَّيْءِ ، فَسُمِّيَ إِعْجَامًا لأنه تَأْثِيرٌ فِيهِ يَدُلُّ عَلَى المَعْنَى»[1] .

وفي المعاجم الأخرى ما يؤيد ذلك ، فابن دريد يقول في جمهرة اللغة : «وعجّمت الكتاب تعجيماً وأعجمته إعجاماً إذا علّمت حُرُوفه بالنقط . وَهَذَا الخط الَّذي يكْتب بِهِ اليَوْم يُسمّى المعْجَم والمعجّم والجزْم . قَالَ أَبُو حَاتِم : سمي جزماً لأنه جُزِم من المُسند أَي أُخِذ مِنْهُ . والمسند خطّ حمْير في أيام ملكهم ، وهو في أيديهم إلى اليوم»[2] .

وفي الصحاح : «والعَجْمُ : النَقْطُ بالسواد ، مثل التاء عليه نقطتان . . . ومنه حروف المعجم ، وهي الحروف المقطّعة التي يختصّ أكثرها بالنقط من بين سائر حروف الاسم ، ومعناه حروف الخط المعجم ، كما تقول : مسجد الجامع وصلاة الأولى ، أي مسجد اليوم الجامع وصلاة الساعة الأولى . وناس يجعلون المعجم بمعنى الإعجام مصدراً ، مثل المُخرَج والمُدخَل ، أي من شأن هذه الحروف أن تعجم»[3] .

وتأمّل ابن سيده في «المحكم والمحيط الأعظم» هذا المصطلح فوافق وعارض بعض الآراء في عرض طويل لجأ فيه إلى حججه اللغوية التي ميّزت منهجه ، وأورد الآراء المختلفة التي وردت في المعاجم الأخرى ، وفضّل منها رأي المبرّد الذي ذهب إلى «أن المعجم مصدر بمنزلة الإعجام . . .فكأنهم قالوا : هذه حروف الإعجام . فهذا أسدّ وأصوب من أن يُذهَب إلى أن قولهم حروف المعجم بمنزلة قولهم : صلاة الأولى أو الفَرِيضَة الأولى ، وَمَسْجِدِ الجَامع ، لأن معنى ذلك :

---

(١) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٢ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م ، مادة (عجم) ، ٤/٢٤٠-٢٤١ .

(٢) ابن دريد ، جمهرة اللغة ، مادة(عجم) ، ٤٨٤/١ .

(٣) الجوهري ، تاج اللغة وصحاح العربية ، مادة (عجم) ، ١٩٨٢/٥ .

صلاة الساعة الأولى ، أو الفريضة الأولى ، ومسجد اليوم الجامع ؛ فَالأولى غير الصَّلاة فِي المَعْنى ، وَالجَامع غير المَسْجد فِي المَعْنى ، وَإِنَّمَا هما صفتان حُذف موصوفاهما ، وأقيما مقامهما ، وَلَيْسَ كَذَلِك حُرُوف المعجم ، لأنه لَيْسَ مَعْنَاهُ حُرُوف الكَلام المُعْجَم ، وَلاَ حُرُوف اللَّفْظ المُعْجَم ، إِنَّمَا المَعْنى أَن الحُرُوف هِيَ المُعْجَمة ، فَصَارَ قَوْلنَا حُرُوف المُعْجَم ، من بَاب إِضَافَة المَفْعُول إِلَى المصدر ، كَقَوْلهم : هَذِه مَطِيَّة ركُوب : أَي من شأنها أَن تُركب ، وَهَذَا سهم نضال : أَي من شَأْنه أَن يُناضَل به . وَكَذَلِكَ حُرُوف المُعْجَم : أَي من شَأْنهَا أَن تُعْجَم . فَإِن قيل : إِن جَمِيع هَذِه الحُرُوف لَيْسَ مُعْجماً ، إِنَّمَا المُعجم بَعْضها . . . فَكيف استجازوا تَسْمِيَة جَمِيع هَذِه الحُرُوف حُرُوف المُعْجَم؟ قيل لَهُ : إِنَّمَا سُمّيت بذلك ، لأَن الشكل الوَاحد إِذا اخْتلفت أصواته ، فأَعْجَمْتَ بَعْضهَا ، وَتركت بَعْضهَا ، فقد علم أَن هَذَا المَتْرُوك بغَيْر إعجام ، وَهُوَ غير ذَلِك الَّذِي من عَادَته أَن يُعْجَم ، فقد ارْتَفع أَيْضاً بِمَا فَعَلُوهُ الإِشْكَال والاستبهام عَنْهُمَا جَمِيعًا . وَلاَ فرق بَين أَن يَزُول الاستبهام عَن الحَرْف بإعجام عَلَيهِ ، أَو مَا يقوم مقَام الإعجام فِي الإِيضاح وَالبَيَان . . .فَلَمَّا اسْتمرّ البَيَان فِي جَمِيعها ، جَازَ تَسْميتها «حُرُوف المُعْجَم»[1] .

وأورد ابن سيده في مادته دلالة السلب : «وَقَالُوا : عَجَّمت الكتاب ، فَجَاءَت فعَّلت للسَّلب أَيضاً ، كَمَا جَاءَت أفْعَلْت . وَله نَظَائِر . . . وحروف المعْجَم : مِنهُ»[2] . أي بمعنى وضّحته وأزلت إبهامه .

ونفيد من هذا الكلام خلاصات أساسية في مسألة حروف المعجم :

أ- استعمالها بمعنى حروف الهجاء ، لأنها مُبهمة ما دامت مُقطّعة ، بصورتها الصوتية قبل أن تتركّب في كلمات . وهذا ما ذكره الخليل ، ولذلك فقوله عنها «أعجمية» يغلب أن يكون بمعنى «مُبْهمة» و«خالية من المعنى» ، وليس لهذه الدلالة صلة بالمعنى المشهور للعُجمة والأعجمي بالمعنى المضاد

---

(١) ابن سيده ، المحكم والمحيط الأعظم ، مادة (عجم) ، ٢٠٨/١ .

(٢) المصدر نفسه ، مادة (عجم) ، ٢٠٩/١ .

للعربية ، إلا من حيث الإبهام ، وليس لها صلة بالكتاب/المعجم كما قد يوحي ظاهر التعبير ، وإنما هي حروف الهجاء أو الألف باء العربية .

ب- من دلالاتها واستعمالاتها المختلطة بأسباب تسميتها «حروف المعجم» ، أنها ذات صلة بـ«حروف الخطّ المعجم» ، ثم للاختصار قيل : حروف المعجم ، أي الخط . وهنا ننتقل إلى تعجيم الحروف بمعنى تنقيطها ، ويبدو أنه ظهر عندهم نوع من الخط الذي استخدم فيه التنقيط ، وكتبوا به وسمّوه «خط المعجم» . أي الذي تستعمل فيه الحروف برسم منقوط على وجه معيّن ، أي أنه الخط العربي المتطور مع استعمال التنقيط ، والإعجام هنا هو التنقيط . ومع أن الحروف ليست منقوطة كلها ، فقد توسّعوا في التسمية ، فصار تعبير «حروف المعجم» يدلّ على الحروف جميعها . وإذا ربطنا هذا باستقرار ترتيبها الهجائي (أ ، ب ، ت ، ث . . .) مع انتشار الكتابة وتعليم الخط ، لأنه ترتيب خطي-شكلي ، له علاقة برسم الحروف وجمع الصور المتقاربة في مكان واحد ، فهمْنا اندماج دلالة حروف المعجم مع دلالة حروف الهجاء المرتبة على الألف باء المعروفة ، وليس الترتيب الأبجدي (أبجد هوز . . .) أو الترتيب الصوتي الذي سار عليه الخليل في ترتيبه .

ج- تسمية وضع النقاط والحركات ورسْمها على الحروف إعجاماً يعود إلى دلالة «التأثير» أو «الأثر» وفق تأويل ابن فارس ، وليس له علاقة بالإبهام والإيضاح ، فكما يترك من يعضّ عوداً أو شيئاً أثراً فيه فكذلك التنقيط ضرب من التأثير في الحروف ، وهذا معنى قوله «يدخل في باب العضّ على الشيء» وهو أحد المعاني اللغوية لعجم : كما في الشاهد الذائع من كلام الحجاج : «إن أمير المؤمنين نكب كنانته فعجم عيدانها فوجدني أصلبها . قوله : عجم ، أي : عضّ عليها بأسنانه لينظر أيها أصلب . وهذا مثل ، أي : جرّب الرجال فاختارني منهم»[1] . ولكن هذا التأويل لا يمنع تأويلات أخرى مقبولة أو واردة .

---

(١) الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، مادة (عجم) ، ٢٣٨/١ . والأزهري ، تهذيب اللغة ، ٣٩٢/١ .

د- الإعجام أو التنقيط يزيل الإبهام عن الحروف ويميّز بعضها عن بعض ، حتى ما يُترك دون تنقيط يغدو غير مُبْهم في هذه الحالة ، فالإعجام هنا بمعنى رفع الإبهام وإزالة اللبس . وهو أيضا معنى مفيد في حالة المعجم=الكتاب ؛ لأنه يقوم بهذه الوظيفة من خلال اهتمامه الجوهريّ ببيان المعنى .

وأما في تسمية الكتب المصنّفة في غير مجال اللغة ، باسم «معجم» فإن فهرست ابن النديم يفيدنا في العثور على بعض الكتب والمصنفات المبكّرة التي حملت في عناوينها كلمة «معجم» ، قبل أن تحملها معاجم اللغة ، وابتدأت التسمية في مجال تراجم الشيوخ وخاصة في علم الحديث ، وهي طائفة الكتب التي أطلقت عليها تسميات مثل : (معجم ، مشيخة ، برنامج) ثم انتقلت إلى أنواع أخرى من كتب التراجم فسميت بها معاجم الشعراء والأدباء .

وأرجع أحمد عبد الغفور عطار أوّلية استخدام هذه الكلمة إلى رجال الحديث في القرن الثالث الهجري ، «فقد جاء في صحيح الإمام البخاري عنوان من تعبيره وقوله هو : (باب تسمية من سُمّي من أهل بدر في الجامع الذي وضعه أبو عبد الله على حروف المعجم) . والجامع أحد كتب البخاري ، ويريد بأبي عبد الله نفسه . وأول كتاب أطلق عليه اسم المعجم هو (معجم الصحابة) لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى التميمي الموصلي (٢١٠-٣٠٧هـ) . وقد ارتدفه (أي تابعه) أبو القاسم عبد الله بن محمد البغوي (٢١٤-٣١٥هـ) ، وسمى كتابيه الذين ألفهما في أسماء الصحابة : المعجم الكبير ، والمعجم الصغير . ثم كثر إطلاقه واستعماله بين من ألّفوا في الحديث ، وعنهم أخذه اللغويون»[1] وأضاف محمود فهمي حجازي عناوين أخرى مثل :

---

(١) عطار ، أحمد عبد الغفور ، مقدمة الصحاح/تاج اللغة وصحاح العربية ، ص٣٨-٣٩ . (ط١ : ١٩٥٦م) ، وانظر : نصار ، حسين ، المعجم العربي نشأته وتطوره ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦م ، الجزء الأول ، ص١٣-١٤ . وكذلك : حجازي ، محمود فهمي ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٤٠ ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص٨٧-٨٨ .

«معجم الصحابة لابن قانع (ت٣٥١هـ) ، والمعجم الكبير للطبراني (ت٣٦٠هـ)»[١] .

ورصد فهرست ابن النديم عناوين المعاجم الآتية : المعجم الأصغر ، والمعجم الأوسط ، والمعجم الكبير ، لأبي بكر محمد بن الحسن الأنصاري (ت٣٥١هـ)[٢] ، وكذلك المعجم الصغير والمعجم الكبير لأبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت٣١٥هـ)[٣] . وكتاب معجم الشعراء للمرزباني (ت٣٨٤هـ) وقد يكون أول كتاب نقل التسمية من تراجم المحدثين إلى غيرهم . وأما كتاب الجواليقي (ت٥٤٠هـ) فعنوانه : «ما جاء على فعلت وأفعلت بمعنى واحد مؤلّف على حروف المعجم»[٤] . وأما كتاب أبي هلال العسكري (ت بعد ٣٩٥هـ) الذي نشر باسم : «المعجم في أسماء بقية الأشياء»[٥] ، فقد تفحّصنا التسمية فوجدنا عنوانه «أسماء بقية الأشياء على نسق حروف المعجم» أو : «أسماء بقايا الأشياء على نسق حروف المعجم» ، كما ظهر في عنوان الطبعة السورية «بتحقيق ماجد الذهبي» . أما لفظة «معجم» فإضافة وإقحام من الناشرين ولا وجود لها في مخطوطات الكتاب ، ولذلك لا يصحّ الاستشهاد بها في هذا المقام . ولم يذكر المؤلّف هذه اللفظة في مقدمته أو ثنايا كتابه ، فشأنه إذن شأن مَنْ سبقوه ، مِن أهل المعاجم اللغوية الذين لم يطلقوا هذه التسمية على كتبهم ، ولم يصطلحوا عليها . وورد في عنوان الكتاب

---

(١) حجازي ، المرجع نفسه ، ص٨٧-٨٨ .

(٢) ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق ، الفهرست ، ضبطه وشرحه يوسف علي طويل ، ط٢ ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م ، ج١/ص٥٢ .

(٣) ابن النديم ، المصدر نفسه ، ص٣٨٣-٣٨٤ .

(٤) حققه ماجد الذهبي ، مدير دار الكتب الظاهرية بدمشق ، عن نسخة وحيدة ، منشورات دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٢هـ/١٩٨١م .

(٥) ظهرت الطبعة المصرية بهذا العنوان ، بينما حافظت الطبعة السورية على عنوان المؤلف ولم تجتهد في «تحديثه» بإقحام لفظة «معجم» في العنوان .

ومقدمته مصطلح «حروف المعجم» في قوله عن ترتيب ألفاظ كتابه : «وقد نظمت ما ضمّنته إياه منها على نسق حروف المعجم ، فبدأت بما كان أوله همزة وأتبعته بما كان في أوله الباء ، وكذلك إلى آخر الحروف»[1] . وهو ما يصبّ في الاصطلاح على أن حروف المعجم هي هذا الترتيب الألفبائي الكتابيّ الذي تطوّر في مرحلة بدايات التدوين وانتشار تعليم الخط والكتابة .

وقد أرجع عبد الكريم مجاهد استعمال مصطلح «معجم» في عناوين مصنفات التراجم إلى الثلث الأول من القرن الثالث الهجري قال : «ومن أوائل من قرأت أن لهم معجماً ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ)» . ثم اقتبس من أخبار المعجم وذكره عند الذهبي في سير أعلام النبلاء ، في تراجم من قرأوا هذا المعجم على شيوخهم ، ثم ينتهي إلى نتيجة «وهكذا يبدو أن هناك معجماً سابقاً لمعجم أبي يعلى أحمد بن المثنى الموصلي المتوفى (٣٠٧هـ) الذي ذكره صاحب كشف الظنون»[2] .

والحقيقة أن هناك معجماً مطبوعاً باسم «معجم ابن الأعرابي» ، ولكنه ليس لأبي عبد الله محمد بن زياد الأعرابي المتوفى سنة ٢٣١هـ الراوية اللغوي ، مؤلف «أسماء خيل العرب وفرسانها» وغيره من الكتب ، وإنما لسميّه المتفقّه الصوفي في القرن التالي أبو سعيد أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي المولود سنة ٢٤٦هـ ، والمتوفّى سنة ٣٤٠هـ . ونبّه الذهبي في ترجمته أنه ليس ابن محمد بن زياد الأعرابي اللغوي المشهور ، وإنما هو تشابه أسماء ، فابن الأعرابي اللغوي «مات قبل أن يولد هذا بعدة أعوام»[3] . واكتسب

---

(١) العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، (ت بعد ٣٩٥هـ) ، المعجم في بقية الأشياء ، تحقيق أحمد عبد التواب عوض ، ط١ ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص٦٣ .

(٢) مرداوي ، عبد الكريم مجاهد ، مناهج التأليف المعجمي عند العرب-معاجم المعاني والمفردات ، ط١ ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠١٠م/١٤٣١هـ ، ص٢٠ .

(٣) الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت٧٤٨هـ) ، سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م ، مج١٥ ، ص٤٠٨ .

هذا المعجم شهرة عند المهتمّين بدراسة الحديث ورجاله وغدا من موادهم الدراسية المتداولة ، ولذلك يتردّد ذكره في تراجم هذه الفئة من أهل الحديث . وعلى هذا يبقى معجم أبي يَعْلَى هو الأقدم حتى نجد غيره . وفي استعمال كلمة «معجم» في عناوين هذه المصنفات ما يفيد معنى الترتيب لأن جلّها على الترتيب الهجائي ، فلفظة «المعجم» فيها مستوحاة من تعبير «حروف المعجم» أي الكتاب المرتّب على هذه الحروف .

وذكر شوقي ضيف معجم أبي يعلى الموصليّ وغيره ممن ألّفوا معاجم أعلام رجال الحديث ، ثم قال : «وانتقلت كلمة المعجم سريعاً من دلالتها على كتب الرجال وطبقاتهم إلى دلالتها على كتب اللغة المرتّبة على حروف الهجاء ، إذ نجد أحمد بن فارس المتوفّى سنة ٣٩٠هـ يسمي بها كتابه (معجم مقاييس اللغة) ، ويسمي بها معاصره أبو هلال العسكري المتوفى سنة ٣٩٥هـ كتابه (المعجم في بقية الأشياء)»[١] . والحقيقة أن اسم مقاييس اللغة يخلو من مصطلح «معجم» ، ولم يستعمل ابن فارس هذا المصطلح في عنوان كتابه ، ولم يتعرض له في مقدمته ، ولا في مادة (عجم) في متن الكتاب . وهي إقحام من الناشر لتوضيح هوية الكتاب للقارئ المعاصر فيما نحسب ، ولكنها قطعاً ليست من مخطوطات الكتاب ولا من وضع ابن فارس[٢] . وقد بيّنا فيما سبق أن العسكري كذلك لم يسمّ كتابه معجماً ، وإنما أُقحمت الكلمة إقحاماً في الطبعة المصرية .

---

(١) ضيف ، شوقي ، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م ، ص١٤١ . ويبدو أنه استقى هذه المعلومات عن مقالة محمود فهمي حجازي ، فهي المعلومات ذاتها ، بما فيها الوهم في تسمية معجم «مقاييس اللغة» لابن فارس ، ومعجم «بقية أسماء الأشياء» لأبي هلال العسكري . انظر : حجازي ، محمود فهمي ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٤٠ ، نوفمبر ١٩٧٧م ، ص٨٧ .

(٢) تُذكّرنا هذه الملاحظة بأهمية الالتزام الحرْفي بشروط التحقيق وعدم إقحام أية كلمة إلا عند الضرورة والتنبيه إلى هذا الإقحام ، فلقد أدت هذه الإضافات إلى أن يقع عالمان كريمان (محمود فهمي حجازي ، وشوقي ضيف) في الوهم بسبب العناوين المضلّلة .

ووفق تدقيق عبد الكريم مجاهد فإن «أول معجم لغوي أطلق عليه عنوان بهذا الاصطلاح هو (معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العصرية) لمؤلفه جرجس همّام الشويري ، الذي صدر في بيروت عام ١٩٠٧م»[١] .

وقد ظلت دلالة «معجم» بمعنى «الكتاب» غائبة عن معاجمنا ، وأول ما وردت بدلالتها المرادة في معجم «المنجد في اللغة» للأب لويس معلوف اليسوعي (ط١ ، ١٩٠٨م) فقد أورد التعريف الموجز الآتي : «المعْجم : مصدر ميمي . كتاب اللغة ، وما يعرفونه بالقاموس ، وأصله من أعجم الكلام أو الكتاب ، أي : أزال عجمته وإبهامه وفسّره»[٢] . وقد التمسنا هذه الدلالة في معجم سابق عليه هو محيط المحيط لبطرس البستاني ، فوجدنا البستاني قد لخّص ما في المعاجم القديمة ، ولم يضف الدلالة التي نفتش عنها في المادة ، وأنه قد وضع عبارة شارحة لقاموسه «قاموس مطول في اللغة العربية» ، فاستعمل مصطلح قاموس وليس معجماً . وورد التعريف من بعد في (المعجم الوسيط) ، فقد أورد المعنى المراد بمعنى الكتاب الذي يرتّب الألفاظ ويشرح معناها ، وورد هذا المعنى في آخر قائمة معاني (عجم) في الوسيط : «(المعجم) ديوان لمفردات اللغة مرتّب على حروف المعجم (ج) معجمات ومعاجم . وحروف المعجم : حروف الهجاء»[٣] .

وقد نستنتج أن تسمية «المعجم» في اللغة العربية قد مرّت بأطوار ، وجاءت من أمور متداخلة . ولا بأس أن نتذكّر أن المجمع اللغوي المصري قد اختار أيضا لفظة «معجم» في نص مرسوم تأسيسه (١٩٣٢م) ليكون وضع المعجم اللغوي

---

(١) مرداوي ، عبد الكريم مجاهد ، مناهج التأليف المعجمي عند العرب- معاجم المعاني والمفردات ، ص٢١ .

(٢) اليسوعي ، الأب لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، ط١٩ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، مادة (عجم) ، ص٤٨٩ .

(٣) مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، ط٢ ، القاهرة ، مادة (عجم) ، ص٥٨٦ .

التاريخي من أولوياته . فهل يعني ذلك كله أن اصطلاح معجم بمعنى الكتاب اصطلاح متأخر إلى عصر النهضة الحديثة في القرنين التاسع عشر والعشرين ، وأنه قبل ذلك اقتصر على مصنفات التراجم المرتبة على حروف الهجاء؟ هذا ما يظهر لنا من المراجعة السابقة التي حاولنا أن نتبيّن فيها جانباً من الاصطلاح على تسمية «المعجم» .

ويمكن إيجاز بعض ما مرّ بنا في الخلاصات الآتية :

أولاً : ترتبط تسمية المُعجم بترتيب كتب التراجم والمحدّثين على حروف المُعجم أو حروف الهجاء . فكأنهم أَلِفوا العبارة ثم اختصروها لتدلّ على الكتاب المرتّب بهذه الطريقة ، وهذا ما يُستنتج من إطلاقها على كتب التراجم والصحابة وأعلام الشعراء والأدباء ، «وليس ببعيد أن يُطلق عليها في الوقت السابق نفسه ، لاشتراكهما مع الكتب السابقة في الترتيب على حروف المعجم ، فالدلالة الملاحظة في الاسم هي الترتيب لا الجمع»[1] .

ثانياً : قد ترتبط التسمية بالوظيفة التوضيحية للمعجم ، ذلك أن هذا الضرب من الكتب يفسّر ويوضح ويزيل اللبس عن كلمات اللغة ، «وترجع كلمة معجم إلى الكلمة العربية أعجم ، وتعني إزالة الغموض . فالمعجم هو الكتاب الهادف إلى إزالة غموض الدلالة وإلى إيضاح الجوانب السابقة كلها أو بعضها»[2] . وهو معنى الإعجام على السلب والإزالة . ولم نجد ما يسند هذا التفسير في المعجم القديم أو الحديث ، فهو تفسير حديث قائم على التأويل والاستنتاج ، وليس له شاهد تاريخي محدّد في ضوء بحثنا وفيما بين أيدينا من مصادر ، ولكنه على أية حال معنى مدرسيّ

---

(١) نصار ، حسين ، المعجم العربي نشأته وتطوره ، الجزء الأول ، ص١٤ .

(٢) حجازي ، محمود فهمي ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٤٠ ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص٨٧ .

مفيد ، لا يتعارض مع استعمالات الكلمة . ولكننا نرجّح احتمال التسمية بالنظر إلى مبدأ «الترتيب» إذ له ما يرجّحه في ضوء المعلومات التاريخية المتوفّرة عن تطور هذه اللفظة واستعمالاتها .

ثالثاً : التصنيف النوعي : أما الوعي بهذا الصنف من الكتب وموقعه بين أنواع المصنّفات ، فوجدناه واضحاً عند الفارابي في إحصاء العلوم ، في سياق تصنيفه لأنواع العلوم اللغوية ، فمنها : «علم الألفاظ المفردة الدالّة : يحتوي على علم ما يدل عليه لفظه من الألفاظ المفردة الدالّة على أجناس الأشياء ، وأنواعها ، وحفظها ، ورواياتها كلها : الخاصة بذلك اللسان ، والدخيل فيه والغريب منه ، والمشهور عند جميعهم»[1] .

أما التهانوي في «كشّاف اصطلاحات الفنون» فذكر «علم العربية المسمّى بعلم الأدب» وهو عنده «علم يُحترَز به عن الخلل في كلام العرب لفظاً وكتابة ، وينقسم على ما صرّحوا به إلى اثني عشر قسماً ؛ منها أصول هي العُمْدة في ذلك الاحتراز ، ومنها فروع . أما الأصول فالبحث فيها عن المفردات من حيث جواهرها وموادّها فعلم اللغة ، أو من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف ، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصلية والفرعية فعلم الاشتقاق . وإما عن المركّبات على الإطلاق . . .فعلم النحو . وإما باعتبار إفادتها لمعان زائدة عن أصل المعنى فعلم المعاني ، أو باعتبار كيفية تلك الفائدة في مراتب الوضوح فعلم البيان . . . .»[2] . فما يسميه التهانوي (علم اللغة) هو في رأينا علم المعاجم ، وقد لاحظنا قبل ذلك استعمال مصطلح «كتاب في اللغة» في مقدمات المعاجم وتصنيفها عند أصحابها ، فهل استمر استعمال هذا المصطلح «كتاب اللغة» للدلالة على ما نسميه معجماً حتى عصر التهانوي المتأخّر (ق١٢ هـ/١٨م)

---

(١) الفارابي ، أبو نصر (ت٣٣٩هـ) ، إحصاء العلوم ، شرحه علي بوملحم ، ط١ ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٦م ، ص١٩-٢٠ .

(٢) التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق علي دحروج ، تقديم وإشراف رفيق العجم ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٦م ، ١/١٧ .

وليس من المعقول أن التهانوي المعنيّ بالمصطلحات قد أهمل هذا المصطلح لو كان مستعملاً في عصره ، وهذا يقوّي ما استنتجناه من تأخّر التسمية الاصطلاحية التي قد تبدو قديمة في ظاهرها ، ولكن التدقيق في أمرها يفضي إلى أنها تسمية لا تبعد أبعد من القرن التاسع عشر بالنسبة للمعاجم اللغوية .

ب. قاموس:

جاءت تسمية «القاموس» من عنوان معجم الفيروزابادي الذي أسماه «القاموس المحيط» فهذا المعجم تسبّبت عنونته بولادة مصطلح «القاموس» ، مع أن المؤلف لم يدُرْ في خَلَده هذا الاصطلاح ، ولم يستعمل الكلمة بما نريده منها اليوم ، وإنما بمعنى مجازي هو البحر الواسع ، وهو في هذا يتابع تقاليد أقدم في تسمية «الكتب» المشابهة نحو : «المحيط» للصاحب بن عباد ، و«المحكم والمحيط الأعظم» لابن سيده ، ولكنه ارتأى التجديد من خلال لفظة «القاموس» التي كان استعمالها قليلاً ونادراً ، ولكنه لم يلبث أن شاع وتطور إلى معنى الكتاب الموصوف الذي نعرفه اليوم بخصائصه المعجمية من مداخل وترتيب وتعريفات . ولا تنمّ هذه التسمية في نظرنا عن شيء مما استنتجه عبد الكريم مجاهد من اعتقاده «أن هذا المفهوم الشامل للمعجم كان في ذهن الفيروزابادي حين أطلق على معجمه (القاموس المحيط) وهي التي تعني البحر أو وسطه أو قعره أو معظمه ، فكأنه يقصد الامتداد اللغوي الرأسي والأفقي للمفردات في جميع نواحي الحياة . وشاعت هذه الكلمة وصارت تطلق مرادفة لكلمة معجم»[(١)] .

وقد لاحظنا أن هذه التسمية موافقة لتقاليد تسمية المعاجم السابقة ، أما الوعي بوظيفة هذا النوع من الكتب فواضحة منذ البداية في الإحصاء البديع للخليل بن أحمد الفراهيدي الذي اعتمد على مبادئ صوتية وتقليبية ورياضية . ونحسب أن كلمة «القاموس» هي التي تطورت أولاً للدلالة على تسمية الكتاب

---

(١) مرداوي ، عبد الكريم مجاهد ، مناهج التأليف المعجمي عند العرب-معاجم المعاني والمفردات ، ص١٩ .

اللغوي المرتّب ، مع انتشار استعمال «القاموس المحيط» نفسه لاختصاره وترتيبه ، ولاحظنا في المصنفات اللاحقة الإشارة إليه باسم (قاموس الفيروزابادي) فكأن هذا التعبير ينبئنا ببعض وجوه التطور ، بعدما انتقلت الدلالة من عنوان الكتاب إلى تسمية النوع الذي ينتمي إليه ، وصار بالإمكان الإشارة إلى كتب مماثلة بالطريقة نفسها (قاموس الصحاح أو قاموس الجوهري وهكذا) . . .وصار علماً على الكتاب وليس مجرّد عنوان ، ثم أطلق على الكتب المشابهة له في منهجه فصارت كلها «قواميس» تجمع الألفاظ وترتبها وتفسّرها . نرجّح إذن أن تسمية «القاموس» سبقت كلمة «المعجم» في مجال الدلالة الاصطلاحية على هذا النوع من المصنّفات . وفي القرن التاسع الهجري وجدنا جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) قد خصّص باباً للمعاجم وسمّاها «كتب اللغة» ومن مصطلحه قوله : «أصحّ كتاب وُضع في اللغة على الحروف بارع أبي علي البغدادي (القالي) ، وموعَب ابن التيّاني»[١] . ويقول في عبارة ثانية : «وقد لهج الناس كثيراً بمختصر العين للزبيدي فاستعملوه وفضّلوه على سائر ما ألّف على حروف المعجم من كتب اللغة»[٢] . فهذا الوصف الطويل هو ما اختصره المصطلح المفرد «معجم» .

وقد يرجّح هذا الرأي أن بطرس البستاني (١٨١٩-١٨٨٣م) صاحب قاموس «محيط المحيط» أول قاموس عربيّ حديث ، لم يستعمل لفظة «معجم» في عنوان كتابه ، ولكنه وضع عبارة شارحة : قاموس مطوّل للغة العربية ، كما استعمل عبارة شارحة مقاربة لموسوعته «دائرة معارف البُستاني» : (قاموس عام لكل فن ومطلب) . وقال في أول مقدمة (محيط المحيط) : «فهذا المؤلَّف يحتوي على ما في محيط الفيروزابادي الذي هو أشهر قاموس للعربية من مفردات اللغة وعلى

---

(١) السيوطي ، جلال الدين ، المُزْهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت-صيدا ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م ، ٨٩/١ .

(٢) المصدر نفسه ، ٨٧/١ .

زيادات كثيرة»[1] . فقد اصطفى كلمة (قاموس) لتدل على هذا الصنف من التأليف ، وفي مادة «عجم» لا يذكر دلالة الكتاب . وأهم ما ورد عنده في مادة «قمس» إثباته للمصطلح «القاموس» بمعنى كتاب اللغة ، ونحسب أنها إشارة مبكّرة مهمة فيما نؤصّله ، «القاموس كتاب الفيروزابادي في اللغة العربية ، لقّبه بالقاموس المحيط لاتساعه وبُعد غوره ، ومنه سمّي كل كتاب في اللغة مشتمل على مفرداتها مرتبة على حروف المعجم مع ضبطها وتفسير معانيها بالقاموس . وهو من اصطلاح المولّدين . ويرادفه عند العرب : اللغة ، فإنهم يسمّون القواميس بكتب اللغة»[2] . وجليّ هنا وعْي البُستاني بتعريف القاموس وبأنه لفظ مولّد ، وطريقة العرب في تسمية مصنّفاتهم المعجميّة ، وهو يتّفق مع ما استنتجناه من أن العرب لم يسمّوا معاجمهم إلا كتباً في اللغة ، وأن مصطلح القاموس قد كان سابقاً لمصطلح المعجم ، فقد توسّعت دلالته ليغدو علَماً على هذه الكتب ، وليس على قاموس الفيروزابادي وحده . ولو أن المعجم كان قد اشتهر بوصفه مصطلحاً مرادفاً لذَكَره البُستاني في أغلب الظن ، فلعلّه لم يكن قد استُعمل بهذا المعنى حتى ذلك الوقت . ويبدو لنا على وجه الإجمال أن المصطلحين «قاموس» و«معجم» من اصطلاحات اللغويين والمعجميين اللبنانيين والشوام الذين نشطوا في عصر النهضة وأوائل القرن العشرين ، وهكذا استعمل بطرس البستاني مصطلح «قاموس» بينما استعمل جرجس همام الشويري مصطلح «معجم» في تصنيف كتابه : «معجم الطالب في المأنوس من متن اللغة العربية والاصطلاحات العصرية»/ ١٩٠٧م»[3] .

وقد أخذ دوزي في «تكملة المعاجم العربية» معنى «القاموس» عن بطرس

---

(١) البُستاني ، بطرس ، محيط المحيط-قاموس مطول للغة العربية ، طبعة جديدة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ص المقدمة . (طبع المجلد الأول منه لأول مرة عام ١٨٦٧م) .

(٢) المصدر نفسه ، مج١ ، مادة (قمس) ، ص٧٥٦ .

(٣) مرداوي ، عبد الكريم مجاهد ، مناهج التأليف المعجمي عند العرب- معاجم المعاني والمفردات ، ص٢١ .

البستاني ، «قاموس : أطلق اسم القاموس وهو اسم المعجم الشهير للفيروزابادي على كل معجم في اللغة (محيط المحيط) .»[1] . ولم يزد على ذلك ، ولكن إيراده له على هذا النحو – كما هو في محيط المحيط– يرجّح أن مصطلح «القاموس» لم يُسجّل من قبل بهذا المعنى في مرجع أو مصدر أقدم من (محيط المحيط) .

وفي معجم «أقرب الموارد في فُصح العربية والشّوارد» لسعيد الخوري الشرتوني (١٨٤٩-١٩١٢) في مادة قمس : «القاموس : كتاب الفيروزابادي في اللغة العربية لقّبه بالقاموس المحيط ، ويطلقه أهل زماننا على كل كتاب في اللغة ، فهو يرادف عندهم كلمة معجم وكتاب لغة»[2] . وهو نصّ البُستاني نفسه ، إذ يبدو أن قاموسه «محيط المحيط» كان مؤثّراً في القواميس اللاحقة ، وهناك إضافة مهمّة تتمثّل في إثبات مصطلح «معجم» مرادفاً لـ«قاموس» ، وهو ما ورد في (منجد) لويس معلوف أيضاً ، ويصحّ الاستنتاج مما سبق أن المصطلحين صارا مستعملين شبه مستقرين منذ نهاية القرن التاسع عشر على وجه التقريب .

ويمكن أن نربط استقرار التسمية ببدايات التعريب في النهضة الحديثة ، وذلك عندما عرف العرب كلمة «Dictionary» ومقابلاتها الأوروبية ، وبحثوا لها عن ألفاظ مقابلة فوجدوا كلمة القاموس ، وكلمة المعجم . وجرى بهما الاستعمال معاً حتى اليوم على مبدأ «الترادف» . أما محاولات التفريق بينهما وإكسابهما دلالات اصطلاحية متباينة فلم تنجح بسبب شيوع الاستعمال ، فهما إذن كلمتان مترادفتان في الاستعمال . أدت ظروف تاريخية – لعل جانباً منها قد تكشّف في الفقرات السابقة –إلى استعمالهما ، وليس بالإمكان التخطيط لاستخدامهما بمعنيين مختلفين ، كما حاول بعض الدارسين ، بعد أن شاع أمرهما وذاع بصورة موسّعة تجاوزت حدود المراجعة والتعديل .

---

(١) دوزي ، رينهارت ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، مراجعة جمال الخياط ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٧م ، مادة (قمس) ، ٣٨١/٨ .

(٢) الشرتوني ، سعيد الخوري ، أقرب الموارد في فُصَح العربية والشوارد ، مطبعة مرسلي اليسوعية ، ١٨٩٩م ، مادة (قمس) ، ج٢/ص١٠٣٨ .

(٤) القاموس: كتاب الكلمات

يُعدّ المعجم أو القاموس الإنتاج العملي والفعلي للصناعة المعجمية ، وهو يتمثل في «كتاب» مطبوع ، وفي الوقت الراهن أضيف الشكل الإلكتروني ، على شبكة (الإنترنت) ، أو الحواسيب ، أو الهواتف الذكيّة . وفي اللغات الأوروبية تسميات اصطلاحية معروفة لهذا الكتاب[1] ؛ ففي الإنجليزية Dictionary ، وفي الفرنسية Dictionaire . وكلتا الكلمتين ترجع إلى الكلمة اللاتينية الوسيطة Dictionarium ، أو كلمة Dictionarius ومعناها : قائمة عبارات أو كلمات . وفي اللغة الألمانية كلمة Worterbuch ، وتعني حرفياً : كتاب الكلمات . «وقد استقرّت دلالة هذه الكلمات في اللغات الأوروبية ، فأصبحت دالة على ذلك الكتاب المرجعي الذي يضم كلمات اللغة مرتبة ترتيباً هجائياً أو معنوياً ويُعطي مع كل كلمة هجاءها ودلالتها ، وقد يضيف إلى ذلك : نطقها ، واستخدامها ، ومرادفاتها ، واشتقاقاتها ، وتاريخها ، وبعض الصور الإيضاحية لها ، أو بعض هذه الجوانب على الأقل»[2] .

ووفق تدقيقات داود حلمي السيد في دراسته عن المعجم الإنجليزي في الماضي والحاضر ، فإن «أول من استعمل كلمة Dictionarius في إنجلترا هو (جون جارلاند) حوالي سنة ١٢٢٥م حيث وردت هذه الكلمة ضمن عنوان كتاب له ضمّنه مجموعة من العبارات والكلمات اللاتينية ، وصنّف كلاً منها تحت رأسية Heading مختلفة لموضوع معيّن ؛ وذلك لاستعمال دارسي اللغة من المبتدئين . وفي سنة ١٥٨٢م ناشد مدرّس إنجليزي يدعى (ريتشارد ملكاستر) مجموعة من العلماء أن يجمعوا كل الكلمات المستعملة في اللغة الإنجليزية في

(١) انظر : السيد ، داود حلمي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر-دراسة في منهج معجمة اللغة الإنجليزية ، ط١ ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٧٨ ، ص١٢ .

وكذلك : حجازي ، محمود فهمي ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٤٠ ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص٨٨ .

(٢) حجازي ، المرجع نفسه ص٨٨ .

كتاب واحد أشار إليه بكلمة معجم/قاموس ، وكانت تكتب آنذاك Dictionarie وفي سنة ١٦٢٣م استعمل (هنري كوكرمان) كلمة Dictionary – وهذه هي تهجئة الكلمة في الوقت الحاضر- ضمن عنوان كتاب يضم الكلمات الإنجليزية الصعبة . ومنذ ذلك الحين استعملت كلمة Dictionary ضمن عناوين الكتب التي تعالج معْجَمَة مفردات اللغة الإنجليزية»[1] .

أما (معجم وبْستر الثالث) فيعكس تطوّر معاني هذه التسمية وتشعّبها عبر تنوع «الكتب» المعْجمية التي تدلّ عليها ، وجاء فيه تحت مادة Dictionary التعريفات الآتية[2] :

١ . «مرجع يحتوي على كلمات مرتبة في الأغلب ترتيباً أبجدياً ، مصحوبة بمعلومات عن بنيتها ، وطرق نطقها ، ووظائفها ، وإيتمولوجيتها ، ومعانيها ، وموقعها في الكلام ، واستعمالاتها الاصطلاحية (معجم اللغة الإنجليزية الشامل) ، (معجم أحادي اللغة) .

٢ . أ : «مرجع ينتظم الاصطلاحات والأسماء-الخاصة بموضوع أو نشاط معين في قائمة مع مناقشة معانيها واستعمالاتها (معجم قانوني) ، (معجم ألعاب رياضية) ، عموماً : وضْع معلومات في قوائم بطريقة موسوعيّة (معجم تواريخ) .

ب : «مرجع يعطي كلمات لغة معينة مرادفات من لغة أخرى (معجم إنجليزي-فرنسي) ، (معجم ثنائي) .

ج : «مرجع يرتّب مصطلحات في قائمة وفق تهجئتها الشائعة مع مرادفاتها في نسق متخصّص من نوع ما (مثل نسق ضبط التهجئة أو نسق رموز) ، (معجم اختزال) ، (معجم نطق) .

٣ . أ : قائمة شاملة ، أو مجموعة شاملة ، أو مستودع شامل (معجم تراجم) ، (معجم استعمال المصطلحات) .

---

(١) السيد ، داود حلمي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص١٢ .

(٢) السيد ، داود حلمي ، المرجع نفسه ، ص١٣-١٤ .

ب : المفردات المستعملة (في ميدان خاص) : المصطلحات (معجم مصطلحات النقد الأدبي) .
ج : المصطلحات المستحسنة المسلّم بصحّتها (في معجم الأكاديمية الفرنسية) .
د : معجم الكلمات المكتوبة التي يستعملها كاتب معين (معجم منسّق لمؤلف معين–هيليس ميلر) .
هـ : قاموس» .

وأما (معجم أكسفورد التاريخي للغة الإنجليزية OED) فقد عرّف المعجم–القاموس : «أنه كتاب يختصّ بالكلمات الفردية– الشخصية للغة ، أو بعض الأصناف المعينة منها ، يوضح ضبط الهجاء ، والنطق ، والمعنى ، والاستخدام ، ومرادفاتها ، واشتقاقاتها ، وتاريخها ، أو بعض هذه الحقائق على الأقل . وترتب المفردات وفق نظام معين لملاءمة الإحالات ، وهذا النظام (الترتيب) ألفبائي الآن في معظم اللغات . وفي المعاجم الأكبر توضَّح المعلومات المعطاة بالاقتباسات/الشواهد ، من الأدب ، أو المعجم (القاموس)»[1] .

وبمراجعة هذه التعريفات يتبين لنا أن معالم المعجم الأساسية تقوم على مجموعة من العناصر الثابتة ، يمكن اختصارها في :

أ . جمع مفردات أو كلمات اللغة أو مجموعة منها .
ب . ترتيب هذه الكلمات ترتيباً هجائياً في المعاجم الأوروبية ، ويقابل ذلك أنظمة إضافية من الترتيب في المعاجم العربية .
ج . شرح معاني الكلمات .
د . المعلومات الموضِّحة أو الشارحة ، فإلى جانب المعنى توضح المعاجم والقواميس أموراً منها : هجاء الكلمات ، ونطقها ، واستخدامها ، ومرادفاتها ، واشتقاقاتها ، وتاريخها .

---

(١) الحمد ، علي توفيق ، المعجم التاريخي العربي (مفهومه– وظيفته– محتواه) ، مجلّة المعجمية ، ع ٥–٦ ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٩٦–٩٧ .

هـ . الشواهد : تقدّم المعاجم المعاني والمعلومات من خلال الشواهد/الاقتباسات الموثّقة والمؤرّخة (في حالة المعجم التاريخي) . وتستعمل المعاجم المدرسيّة ضروباً من الأمثلة التوضيحية إلى جانب بعض الشواهد .

(٥) تصنيفات المعاجم وأنواعها:

تتنوّع المعاجم تبعاً لطبيعة مادّتها وللهدف من إعدادها ، والجمهور المستهدف لها . وقد سادت في المصنفات العربية الحديثة تقسيمات مدرسيّة سيطرت عليها طرق الترتيب أكثر من أي عنصر آخر . وقد برزت بصورتها الأساسية في أطروحة حسين نصار المهمّة في التأريخ للمعاجم العربية في خمسينات القرن العشرين ، ولم يزد اللاحقون شيئا يُذكر على تقسيماته إلا في بعض التفاصيل الهامشية . ولكن هذا التصنيف في جوهره شكليّ تماماً ، لا يتّصل بالعناصر المعجمية الأبعد من نظام ترتيب المداخل ، وهو يعالج عنصراً واحداً ، ولا يسمح ببيان الفروق بين المعاجم التي تتفق في تصنيف «الترتيب» وتختلف في أمور أخرى . وقد سار عبد الكريم مجاهد على التقسيم نفسه في كتابه «مدارس التأليف المعجمي عند العرب» (٢٠١٠) . وهذان الكتابان كافيان في هذا الجانب . ويمكن أن نعدّ هذا التصنيف أحد التصنيفات تبعاً لمعيار الترتيب ، ولكنه لا يمثل إلا صورة واحدة ومعياراً واحداً ، خلافاً لما هو في أذهان كثير من الطلبة والباحثين بسبب سيطرة هذا التصنيف في المدارس والجامعات ، حتى لا تكاد تخرج دراسة المعاجم في النظام المدرسي - وخصوصاً في المشرق العربي- عن هذه الحدود ، ولا تعبُر إلى المعجميات بصورتها المتطوّرة التي بلغتها عالمياً وعربياً في ظل المدارس الجديدة[1] . كما أنه يُخفي التنوع بين المعاجم العربية ، ويجمع بين معاجم مختلفة في هدفها ومادتها ضمن صنف شكلي واحد .

ورسم **محمود فهمي حجازي** معالم تصنيف المعاجم المعاصرة في الخريطة الآتية تبعاً لاختلاف معيار التصنيف[2] :

---

(١) للتوسع في نقد هذا التصنيف ، انظر : الجيلالي ، حلام ، المعجم العربي بين المدارِسية والنظريّاتية ، في : مجلة المعجميّة ، ع٩-١٠ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٤م ، ص١٠٦ وما بعدها .

(٢) حجازي ، محمود فهمي ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٤٠ ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص٩٨ وما بعدها . وطوّرها وأضاف إليها ما استجد بعد هذه المرحلة في مقالة ثانية ، انظر : حجازي ، محمود فهمي ، اتجاهات معاصرة في صناعة =

١ . **المحتوى اللغوي** : والمقصود به محتوى المادة اللغوية الموجودة في مداخل المعجم أو مستويات هذه المادة . ومن هذا الجانب نجد معجمات المستوى اللغوي الواحد ، مثل : معجمات النقوش القديمة ، ومعجمات اللهجات ، ومعجمات اللغة المكتوبة ، يتناول الواحد منها مستوى لغوياً بعينه . وثمة معجمات تتناول كل مستويات اللغة من أقدم نصوصها إلى تاريخ تأليف المعجم وهي المعجمات التاريخية . وهناك معجمات عامة للغة ، تضم إلى جانب مستوى اللغة الحديثة بعض المكوّنات التاريخية من النصوص التراثية المتداولة بين المثقفين ، ومن النصوص الدينية التي يقرأها الكثيرون . ومن هذا الجانب ينبغي التمييز من حيث المادة في المداخل المعجمية بين معجمات لمستوى لغوي واحد ، ومعجمات تاريخية ، ومعجمات عامة .

٢ . **الهدف** : ويرتبط الهدف بطبيعة من يوجّه إليهم العمل وتوقّعاتهم منه . ومن هذا الجانب نجد معجمات معيارية تُعنى بأن ترشد إلى الكلمة الصحيحة كتابة ونطقاً ودلالة ، ونجد أيضاً معجمات تعليمية هدفها أن تقدّم إلى متعلمي اللغة مادة معجمية تمكّنهم من قراءة نصوص اللغة المنشودة والكتابة بها والتحدث بها وفهمها ، أو على الأقل تمكّنهم من بعض هذه الجوانب . وهناك معجمات يعدّها اللغويون لتكون أدوات للبحث اللغوي منها مثلاً : معجمات اللهجات ، والمعجمات الاشتقاقية التأصيلية ، والمعجمات المقارنة .

٣ . **العلاقة بين لغة المدخل ولغة الشرح** : وهنا نجد معجمات أحادية اللغة تتفق فيها لغة المدخل مع لغة الشرح ، ومعجمات ثنائية اللغة تختلف فيها اللغتان ، ومعجمات ثلاثية أو رباعية اللغة وفق عدد اللغات في المدخل والشرح .

٤ . **طبيعة المداخل** : وهنا تختلف المعجمات إلى عامة ومتخصصة . المعجمات العامة هي التي تتناول مفردات اللغة أو المستوى اللغوي الواحد دون أن تقتصر على فرع بعينه من فروع المعرفة . أما المعجمات المتخصّصة فهي المعجمات

= المعجمات العامة ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٩٨ ، مايو ، ٢٠٠٣م ، ص١٢٩ . وقد طوّرنا التصنيف في المتن من المقالتين المذكورتين .

التي يتناول الواحد منها فرعاً من فروع العلم . وهناك معجمات متخصّصة لمصطلحات الطب والكيمياء والفيزياء وعلم النبات وغير هذا من فروع المعرفة .

٥ . **كثافة المداخل** : والمقصود بهذا المعيار عدد المداخل التي يضمّها المعجم ، وهنا نلاحظ ثلاث مجموعات تضم المعجمات الصغيرة التي تؤلف للتلاميذ ومن في مستواهم ، ويتراوح عدد مداخلها من ٨-١٠ آلاف مدخل ، ثم المعجمات الوسيطة التي تعدّ للطلاب وجمهور القراء والمثقفين ويتراوح عدد مداخلها من ١٠-٢٥ ألف مدخل ، ثم المعجمات الكبيرة التي يتراوح عدد موادها بين ٧٠-١٢٠ ألف مدخل .

٦ . **درجة الاهتمام بالمادة الموسوعية** : والمقصود بهذا المعيار تلك المواد الموسوعية الخاصة بالأعلام والبلدان والحوادث والعلوم ومنجزات التكنولوجيا . وهنا نقطة خلاف أساسية بين مؤلفي المعجمات ، بعضهم يهتم بهذه المادة الموسوعية ويضعها في محل الصدارة ، فيقيم المعجم عليها ، فيقترب بذلك من الموسوعة ، وهذه هي المعاجم الموسوعية . وثمة معجمات تعطي المواد الموسوعية جانباً من مواد المعجم وتشرحها بإيجاز على نحو لا يخلّ بطبيعة المعجم ، وبذلك يصبح المعجم ذا موادّ موسوعية . وثمة معجمات أخرى تطرح المواد الموسوعية جانباً تاركة هذا الجانب لعمل مرجعي آخر هو الموسوعة ، وهذه معاجم بلا موادّ موسوعية .

٧ . **طريقة ترتيب المداخل** ، ومن هذا الجانب نجد أكثر المعجمات الحديثة ترتّب المداخل ترتيباً يراعي الحرف الأول فالثاني فالثالث ، وثمة معجمات ترتّب على أساس الحرف الأخير ثم الحرف الأول من حروف الكلمة . وثمة معجمات معنوية موضوعية ترتّب المعاني في فصول ثم تذكر داخل كل فصل الكلمات الخاصة بهذا المعنى ، ومن شأن هذه المعجمات أن تكون لها كشّافات هجائية ترشد إلى مواضع الكلمات داخل الفصول .

٨ . **طريقة الإيضاح** : وهنا نجد المعجمات تتوسل تارة بالتعريفات الموضّحة لدلالة الكلمة أو لدلالات الكلمة ، وبعض المعجمات يوضح هذه الدلالة أو الدلالات بشواهد من نصوص اللغة ، وبعضها يقدّم الإيضاح عن طريق

الصور داخل شرح المدخل ، وهنا نجد معجمات الشرح الدلالي ، ثم المعجمات السياقية ، ثم المعجمات المصوّرة .

وقد أورد لغوي آخر هو **حلمي خليل** أهمّ أصناف المعاجم وأنواعها المشهورة ، وهي تتقاطع مع بعض الأنواع التي وردت في تصنيف فهمي حجازي ، ولكنها تبرز بعض الأنواع بشكل أوضح على النحو الآتي(١) :

١- **معجم أحادي اللغة** : وهو المعجم الذي يستخدم لغة واحدة ، أي أن تكون الكلمات المرتبة من اللغة نفسها المستخدمة في الشرح أو التعريف ؛ عربي- عربي ، أو إنجليزي-إنجليزي . . . وتندرج المعاجم العربية القديمة تحت هذا النوع من المعاجم .

٢- **المعجم الثنائي اللغة** : وهو المعجم الذي يستخدم في الشرح أو التعريف لغة غير لغة المدخل أو المفردات ؛ إنجليزي-عربي أو العكس ، مثل معجم المورد لمنير البعلبكي أو غيره من المعاجم .

٣- **المعجم الوصفي** : وهو يقوم على جمع مفردات لغة أو لهجة أو مستوى لغوي معين وذلك في مكان معين وزمان محدد . فمثلا يمكن عمل معجم للألفاظ المستخدمة في إحدى اللهجات العربية القديمة أو لغة الصحافة في مصر ، في فترة زمنية محددة أو المفردات المستخدمة في الكتابة العربية ، في فترة زمنية محددة ومكان بعينه .

٤- **المعجم الموضوعي (معاجم المعاني)** : وهو نوع من المعاجم يختلف في ترتيب المفردات ونوعها وكمّها ، إذ يرتب المفردات وفق الموضوع أو المعاني التي تتصل به ، أي أنه يلتزم بوضع المعاني المتصلة بموضوع واحد في مكان واحد . مثل الألفاظ الخاصة بأعضاء جسم الإنسان أو القرابة أو الألوان أو الطعام أو الشراب . . .وقد عرفت اللغة العربية هذا النوع من المعاجم(٢) منذ

---

(١) خليل ، حلمي ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، ص١٥-١٨ .

(٢) نذكّر - إضافة إلى ما ورد في المتن - بأن معظم مصنّفات (غريب اللغة) تنتمي إلى هذا النوع من المعاجم الموضوعية ، ومنها في العربية : الغريب المصنّف لأبي عبيد القاسم بن سلّام ، ونظام الغريب للرّبعي ، والمسلسل في غريب اللغة لأبي الطاهر محمد بن يوسف التميمي وغيرها .

بداية حركة جمع اللغة في صورة رسائل معجمية . . . مثل : رسالة في البئر ، أو خلق الإنسان أو الإبل . . . ولعل أكبر معجم يمثل هذا النوع من المعاجم هو معجم المُخصّص لابن سيده (ت٤٥٨هـ) ، كما نجد نموذجاً لهذا النوع من المعاجم في كتاب فقه اللغة وسر العربية للثعالبي (ت٤٢٩هـ) . ويدرس علم اللغة المعاصر الأسس النظرية والتحليلية لهذا النوع من المفردات التي تتصل بموضوع واحد وفق نظرية علمية تعرف باسم (نظرية الحقول الدلاليّة) Semantic Fields .

٥- **المعجم الموسوعي** : وهو لا يقف عند حدود شرح المفردات ومعانيها ، وإنما يتجاوز ذلك إلى معلومات أخرى غير لغوية مثل ذكر أسماء بعض العلماء والأدباء والمفكرين والفلاسفة . .كما يشير إلى أسماء المواضع والبلدان وكذا بعض الآراء والنظريات العلمية والأدبية وغير ذلك .

٦- **المعجم التاريخي** : وهو معجم لا يلتزم بفترة زمنية معينة ، أو مكان محدد مثل المعجم الوصفي وإنما ينظر إلى المراحل المختلفة التي مرت بها حياة اللغة نظرة شاملة وخاصة من ناحية الاستعمال بحيث ينتهي إلى ترتيب التطور في استعمال المفردات من حيث المعنى والمبنى ، منذ أقدم العصور حتى العصر الذي يتم فيه عمل المعجم .

واجتهد **علي القاسمي** في تنظيم تصنيفات المعاجم من خلال تصنيف مبني على الأنواع المتقابلة من المعجمات ، ويضم سبعة أنواع على النحو الآتي(١) :

١- معجمات للناطقين بلغة المتن (أو لغة الأصل أو لغة المدخل) مقابل معجمات للناطقين بلغة الشرح (أو لغة الترجمات) .

٢- معجمات للغة المكتوبة (أو اللغة الفصحى) مقابل معجمات للغة المنطوقة (أو اللغة العامية) .

٣- معجمات للتعبير باللغة الأجنبية ، مقابل معجمات لفهمها .

---

(١) القاسمي ، علي ، علم اللغة وصناعة المعجم ، ص٣١ .

٤- معجمات لاستعمال الناس ، مقابل معجمات للترجمة الآلية .

٥- معجمات تاريخية ، مقابل معجمات وصفية .

٦- معجمات لغوية ، مقابل معجمات موسوعية .

٧- معجمات عامة ، مقابل معجمات متخصصة» .

وهذا التنوّع والتعدّد في أصناف المعاجم يدلّنا على تطوّر صناعتها ومناهج إعدادها ، وخصوصاً في العالم الغربي ، حيث غدت صناعة المعاجم مقترنة بصناعة النشر ورقياً وإلكترونياً ، وأفادت من تطوّر وسائل الاتصال ، وصناعة الحواسيب ، والهواتف الذكية ، والمتاجر الإلكترونية التي لا تغادر شيئاً إلا وتبيعه ، ومنها القواميس وألفاظ اللغات وترجمتها . ويغرينا ذلك بالدعوة إلى تطوير الصناعة المعجمية العربية التي لا شكّ أن تطوّرها يعود بالنفع على اللغة العربية ، ويسهم في تلبية حاجات الباحثين والمتعلّمين والمثقّفين والسيّاح وسائر المهتمين باللغة العربية . ومعنى ذلك كلّه أن صناعة المعاجم اليوم من أهم الأدوات التي تستمدّ منها اللغات أسرار قوّتها واتّساع نفوذها وهيمنتها .

الفصل الثاني

المعجم التاريخي: تعريفاته، وتاريخه

١. المعاجم التطوّرية

٢. تعريف المعجم التاريخي وأصنافه

٣. أثر علم اللغة التاريخي والمقارن

٤. المعجم التاريخي: تجارب اللغات الأخرى

أ- معجم أكسفورد للغة الإنجليزية

ب- معاجم فرنسية

٥. المعجم التاريخي للغة العربية: محاولات ومبادرات

أ- معجم الملابس وتكملة المعاجم لدوزي

ب- محاولة فيشر في وضع المعجم اللغوي التاريخي

ج- تجربة جمعية المعجمية العربية بتونس

د- هيئة المعجم التاريخي/اتحاد المجامع العربية

هـ- معجم الدوحة التاريخي للغة العربية

و- مبادرة مجمع اللغة العربية بالشارقة

ز- دوافع وضع المعجم التاريخي للغة العربية

ح- المعجم التاريخي ومعاجمنا اللغوية التراثية

(١) المَعاجم التطوّرية

ينتمي المُعجم التاريخي إلى ضرب من المعاجم يُسمّى «المعاجم التطوريّة» التي يُمكن تعريفها بأنها «معاجم ظهرت نتيجة الدراسات التاريخية المقارنة ، ولذلك تهتم بتاريخ الكلمات أو الوحدات المعجمية Lexical units سواء على مستوى البنية Form أو المعنى Meaning وذلك خلال فترات زمنية متتابعة . . .»(١) .

وتقسم المعاجم التطوّرية إلى نوعين متداخلين :

أ . المعاجم التأثيلية Etymological Dictionaries

ب . المعاجم التاريخية Historical Dictionaries

وهذا التقسيم واضح في المعاجم التطوّرية التي ظهرت في القرن التاسع عشر واكتمل بعضها في القرن العشرين ، فهناك معاجم تأثيلية مستقلة كثيرة ، أي أنها اقتصرت على التأثيل ، وشكّلت خطوة أو مرحلة تمهيدية للمعاجم التاريخية .

ويمكن بيان الفروق بين هذين النوعين رغم ما يربطهما من وشائج كثيرة ، على النحو الآتي :

أ . **المعجم التأثيلي** : عرّفه قاموس (المعجمية) بأنه «نوع من المعاجم ، يتتبّع الاستخدام الأولي للكلمات من حيث صياغتها والمعنى الذي استخدمت فيه . وترد بعض المعلومات الاشتقاقية في العديد من القواميس العامة أحادية اللغة ، ولكن يمكن العثور على مزيد من التفاصيل في المعاجم التاريخية المتخصّصة . ويكون التركيز في مثل هذه القواميس على الصياغة الأصلية للكلمة وتُسمّى أيضاً الأثلة (الأصل) (ETYMON) ، ولكن في كثير من الأحيان يتم توضيح

---

(١) خليل ، حلمي ، المعرّب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٣٠٢-٣٠٣ .

تاريخها الكامل بشكل موثّق مدعّم بأدلة من النظائر COGNATES (الكلمات المشتركة في الأصل)»[١] .

ومعنى هذا أن « المعاجم التأصيلية (التأثيلية) تهتم أولاً وقبل كل شيء بأصل origin الكلمات أو الوحدات المعجمية ، إذ من الشائع في كثير من اللغات وجود كلمات كثيرة لا نعرف لها أصلاً إذا ما تتبعناها فيما بين أيدينا من نصوص هذه اللغة أو تلك ، لأنها ربما تكون قد وجدت قبل مرحلة الكتابة . وبصورة عامة فإن المعاجم التأصيلية قد تتعامل أحياناً مع ما قبل تاريخ الكلمات Pre history of the words ولكن تأصيل الكلمات الأكثر حداثة يدخل أيضاً في دائرة هذا النوع من المعاجم»[٢] .

ب . **المعجم التأريخي** : «يهتمّ بتاريخ الدلالة التي اكتسبتها الكلمة ، وما طرأ عليها من تغيّر دلالي عبر الفترات الزمانية المتلاحقة مؤرّخة بالسنوات ، وقد يشير ضمنياً إلى بنيتها والأصل الذي تنتمي إليه»[٣] .

ويمكن إضافة نوع ثالث أو خيار ثالث يجمع بين التأثيل والتاريخ ، وذلك بأن يكون المعجم تاريخياً في تسميته وطابعه العام ، ولكنه يورد المعلومات التأثيلية بالتفصيل ، إلى جانب ما يورده من توضيحات وشروحات مصاحبة ، باعتبار «التأثيل» جزءاً من تاريخ الكلمات . وهذه هي الطريقة التي سار عليها (معجم أكسفورد التاريخي للغة الإنجليزية) ، فهو في حقيقته معجم تاريخي- تأثيلي ، فكأن محرّريه عدّوا المعلومات التأثيلية ضمن مفهومهم للتاريخ ، فرسموا بذلك خياراً ملائماً ، خصوصاً في اللغات التي لم توضع لها معاجم تأثيلية مكتملة كاللغة العربية ، دون أن يمنع ذلك من إمكانية وجود معاجم تأثيلية متخصّصة في التأثيل وحده ، وهي أيضاً كثيرة باللغة الإنجليزية وغيرها من اللغات الأوروبية .

---

(1) Hartmann, R.R &, James, Gregory, Dictionary of Lexicography, Routledge London, 1998, p.(86).

(٢) خليل ، حلمي ، المعرّب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي ، ص٣٠٢-٣٠٣ .

(٣) الجيلالي ، حلام ، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ، ص٣٢٩ .

(٢) تعريف المعجم التاريخي وأصنافه

أما المعجم التاريخي «فنوع من أنواع الأعمال المرجعية (نحو : القواميس ، الموسوعات . . .) ، يتم فيه تتبع مفردات اللغة عبر الزمن . وتزوّد المعاجم العامة المستخدم بمعلومات حول تأثيل الكلمة . ولكن تحت تأثير المنظور التاريخي المقارن للغة تطوّرت المعاجم التاريخية ووثّقت التغيرات في شكل المفردات ومعانيها (السير الذاتية للمفردات) اعتماداً على مشاريع الوحدات التخزينية ذات النطاق الواسع ، أو عن طريق المعاجم التحقيبية (الكرونولوجية) ، أو المعاجم المتخصّصة بحقبة معينة»[١] .

ووضع اللغويون والباحثون العرب تعريفات متنوعة للمعجم التاريخي ، من أقدمها تعريف إسماعيل مظهر(١٨٩١-١٩٦٢م) الذي يعدّ من أوائل المهتمين المتحمّسين للمعجم التاريخي ، وقد عرّف المعجم التاريخي بأنه : «ديوان شامل للغة يجمع إلى مفرداتها أساليب الاستعمال فيها ، والمعاني التي تنقّلت فيها المفردات على مرّ السنين وتتالي الأجيال ، من المعنى الحقيقي إلى المعنى المجازي ، وضروب ما أصاب المجاز من تحوير في المعنى والاستعمال»[٢] . وهو متأثر في تعريفه بمقدمة معجم أكسفورد وبما أودعه محرروه من تعريفات وسمات تخصّ تجربتهم في صناعة المعجم التاريخي للغة الإنجليزية . وقد أثّر تعريف إسماعيل مظهر في التعريفات العربية اللاحقة ، فظلّت تدور في فلكه غير بعيدة عنه .

وعرّفه داود حلمي السيد في سياق تعريفه بالمعجم الإنجليزي ، بأنه

---

(1) Hartmann, R.R &, James, Gregory, Dictionary of Lexicography, Routledge London, 1998, p.(86).

(٢) مظهر ، إسماعيل ، اللغة العربية وحاجتها إلى معجم لغوي تاريخي ، مجلة المجلة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ع٤٠ ، إبريل (نيسان) ، ١٩٦٠ ، ص١٦ .

«كتاب يسجّل مفردات اللغة ، فيذكر مثلا أصل الكلمة والتغيّر الذي طرأ على بنائها ومعانيها ومرتبتها الاجتماعية عبر الزمن . ويبيّن المعجم – ممثّلاً بضرب الأمثلة وسرد الشواهد- كيف يتبدّل معنى الكلمة ويتأرجح عبر القرون والسنين بين المعنى الخاص والمعنى العام ، والمعنى المهذّب المتسامي والمعنى الهابط المبتذل . وكيف تُبعث كلمات اندثرت أو بطل استعمالها لتؤدّي معاني جديدة ، أو كيف تتغير أسماء المسمّيات باستخدام المحسّنات الكلامية تشبيهاً ومجازاً واستعارة»[1] .

أما علي القاسمي فعرّف «المعجم التاريخي» بأنه «نوع من المعاجم يرمي إلى تزويد القارئ بتاريخ الألفاظ ومعانيها من خلال تتبّع تطورها منذ أقدم ظهور مسجّل لها حتى يومنا هذا . وذلك يعني أمرين :

الأول : أن يضم المعجم التاريخي كل لفظ استُعمل في اللغة سواء يستعمل في الوقت الحاضر أم لا .

الثاني : أن يوثّق المعجم تاريخ كل لفظ في شكله ومعناه واستعماله ، ممثّلاً لهذا اللفظ بعدد من الشواهد ، ابتداء من أول ظهور معروف لذلك اللفظ حتى آخر استعمال له»[2] .

أما **علي الحمد** فقدم تعريفاً مفصّلاً يكشف عن معظم خصائص المعجم التاريخي مطبّقة على معجم اللغة العربية المنشود ، وذلك عندما عرّفه «أنه سجلّ شامل لكل مفردات اللغة العربية الأصيلة منها والمعرّبة والدخيلة والمولّدة التي استخدمت في تاريخ حياة اللغة منذ بدايتها الموثّقة حتى الآن ، على مستوى لغة التأليف والكتابة ، مع بيان تطوّر كل كلمة ورسمها ، وما طرأ على

---

(١) السيد ، داود حلمي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص١٦ .

(٢) القاسمي ، علي ، الشواهد في المعجم التاريخي : تاريخها أغراضها خصائصها ضوابطها ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١١٠ ، مايو ٢٠٠٧ ، ص٦٦ . وكذلك : القاسمي ، علي ، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٧٠٥ .

نطقها أو رسْمها أو صيغتها أو تصريفها منذ وجودها حتى اليوم ، وتأصيلها ، واستخداماتها المختلفة ، ومستويات تلك الاستخدامات ، ومعانيها ودلالاتها المختلفة ، وتطوّرات تلك الدلالات ، ووظائفها التركيبية- النحوية-وموقعها- إن كان محدّداً- في الجملة ، وإيراد النصوص والاقتباسات- الشواهد- الدالة التي وردت فيها الكلمة ، وتوضيح معانيها المختلفة ، واستعمالاتها الدقيقة ، كل ذلك على أساس التدرج الزمني ، ليوضّح التطور التاريخي لكل لفظة أو معنى ، على أن ترتّب كل المفردات ترتيباً يناسب خصائص لغتنا الاشتقاقية ، ويحفظ وحدة المشتقات التي تنتمي إلى أصل-جذر واحد وترابطها ، ليبين علاقتها بمعنى الجذر ، ويوضّح ما بينها من علاقات على مستوى اللفظ والمعنى ، على أن يكون ميسوراً سهل المأخذ والتناول ، وأن يرتّب المعاني على أساس منطقي يتدرج من الحقيقي إلى المجازي ، ومن العقلي إلى الحسّي ، ومن العام إلى الخاص ، كل ذلك بأسلوب وصفيّ محض»[1] .

ويمكن أن نتبنّى التعريف الذي ورد في وثيقة مقدّمة إلى هيئة المعجم التاريخي التي انبثقت عن اتحاد المجامع العربية ، وصاغها إبراهيم بن مراد ، ونصّ التعريف : «المعجم التاريخي للغة العربية هو المعجم اللغوي العام الشامل الذي يجمع أشتات الوحدات المعجمية العربية- ما دوّن منها في المعاجم وما لم يدوّن- وأن يؤرّخ لظهورها في الاستعمال وما طرأ على دلالاتها من التطوّر بحسب ما توفّره النصوص . فإن النصوص هي مصادر التأريخ ، لأن التأريخ لوحدات المعجم ليس تأريخاً لأول ظهور لها في اللغة عامة بل هو تأريخ لأول ظهور لها في نص مكتوب ، قد يكون نُقيشة وقد يكون صحيفة ، وقد تكون الصحيفة مطبوعة وقد تكون مخطوطة ، وتُعتمد النصوص المتوفرة بمختلف

(١) الحمد ، علي توفيق ، المعجم التاريخي العربي (مفهومه- وظيفته- محتواه) ، مجلة المعجمية ، ع ٥-٦ ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص١٠٨ .

أجناسها ومختلف المعارف التي تمثّلها ، ومختلف العصور والأمصار التي كتبت فيها»[1] .

ويرى علي القاسمي أن المعجم التاريخي يمكن أن ينقسم إلى صنفين وفق طبيعة الوحدات المعجمية التي يُعنى بها[2] :

١ . **المعجم التاريخي العام** : يشتمل على جميع الألفاظ بغض النظر عن المجال الذي تنتمي إليه : وهذا النوع لم يوضع بعد بالعربية ، باستثناء محاولة محدودة هي المعروفة بمعجم فيشر ، لم تتجاوز بضع كلمات من حرف الهمزة .

٢ . **المعجم التاريخي المختصّ** : وذلك إذا اختصّ المعجم التاريخي بألفاظ أو مصطلحات علم من العلوم ، كالفلك أو الكيمياء مثلاً . ومن هذا المنظور يعدّ المعجم التاريخي المختص وسيلة من وسائل توثيق المصطلحات العلمية .

---

(١) بن مراد ، إبراهيم ، المعجم التاريخي للغة العربية–مسوّغات المشروع ، نص وثيقة أعدّت لاتحاد المجامع اللغوية العربية ، في : مجلة المعجمية ، ع٢٣ ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٦ . وكذلك أورده : النص ، إحسان ، مشروع المعجم التاريخي للغة العربية : مسيرة وتاريخ ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج٨٢ ،ج١ ، دمشق ، يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٧ ، ص٤١ .

وانظر مزيداً من التعريفات المقاربة :

- بلعيد ، صالح ، المعجم التاريخي إجراءات منهجية ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١١٤ ، ص١٥١ .
- أبو سليمان ، صادق عبد الله ، معجم اللغة العربية التاريخي : بين آمال الإعداد ومقدمات الإنجاز ، في : مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ، مج٩–ع١٧ ، الجزائر ، جوان ٢٠١٣ ، ص٣٢ .
- البوشيخي ، عز الدين ، وبلحبيب ، رشيد ، والعبيدي ، محمد ، الإطار التصوّري والمنهجي لمشروع المعجم التاريخي للغة العربية ، في : نحو معجم تاريخي للغة العربية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة–بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٢٢ .

(٢) القاسمي ، علي ، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص٧٠٥ .

ومن هذا النوع المختصّ «المعجم التاريخي للغة العلميّة العربية»[1] الذي وضعه رشدي راشد وفريق من طلبته ، وهو كما هو واضح من عنوانه مختصّ في مصطلحات العلوم العربية التراثية ، وضم نحو ١٨٠ مدخلاً ذا صلة بعلوم متنوعة ، إلى جانب مقدّمات تعريفية ومنهجية ، بالعربية والفرنسية . ومن خلال استعراض فهرس المداخل وعددها نستطيع أن نجزم أنه يضم مختارات محدودة من المصطلحات والألفاظ العلمية التي استعملها العرب في القرون الوسطى ، إذ تبلغ تلك المصطلحات آلاف الألفاظ المتنوعة في مختلف العلوم . ومع هذا فإن مبادرة رشدي راشد تستحق التقدير والإشارة لاهتمامها بهذا الجانب الحيوي من الصناعة المعجمية والمصطلحية .

وقد يوحي اتّساع المعجم التاريخي باقترابه من «الموسوعة» أو «المعجم الموسوعي» ، وهو إيحاء غير بعيد عن الصواب ، فالمعجم التاريخي الذي يتناول تاريخ الكلمات ويكشف عن رحلتها وسيرتها الطويلة ليس مجرد معجم يشرح المعاني اللغوية بالحد الأدنى من الألفاظ السهلة ، ولذلك يرى سمير استيتية أن «الفرق كبير بين معجم لغوي تُقرأ فيه المادة اللغوية ، ومعجم يُقرأ فيه تاريخ هذه المادة ، من حيث أصلها ، وتطوّرها ، وصلتها باللغات الأخرى . كيف كانت في العصر الجاهلي مثلاً ، وكيف أصبحت في العصور اللاحقة . وما الأدلة العلمية واللغوية التي يُقرأ فيها هذا كله . لا بدّ أن يتساءل الباحث : هل المعجم اللغوي (التاريخي) موسوعة إذن؟ الحق أنه ليس موسوعة بالمعنى المعروف ، ولكنه مع ذلك عمل موسوعي . والفرق كبير بين الموسوعة المعرفية التي تهدف إلى التعريف بالزمان والمكان والإنسان والحياة ، واللغة فيها مادة كسائر المواد باعتبارها إحدى أدوات الإنسان في الحياة ، وبين عمل لغوي يدرس به التاريخ ، والتطور ، والحضارة ، فتقع مضامين هذه الجوانب كلها تحت المجهر اللغوي ، وهذا هو الذي يرمي إليه المعجم التاريخي للغة»[2] .

---

(١) راشد ، رشدي ، المعجم العلمي للغة العلمية العربية ، باريس ، ٢٠١٨ . (صفحة الناشر :

http://www.olms.de/search/Detail.aspx?pr=2009227

(٢) استيتية ، سمير شريف ، اللسانيات–المجال ، والوظيفة ، والمنهج ، ص٣٣٣ .

(٣) أثر علم اللغة التاريخي والمقارن

تعد المعجمات التاريخية «أهم إنجاز تكوّنت فكرته في القرن التاسع عشر ، فقد دخل العمل المعجمي تحت تأثير علم اللغة المقارن في إطار المدرسة التاريخية ، لقد اكتُشفت اللغة السنسكريتية (الهندية القديمة) وقورنت بغيرها من اللغات الهندية الأوروبية ، وتقدّم البحث في الأسر اللغوية الأخرى أيضاً . بذلك أصبح تأصيل المفردات يتمّ على أساس جديد من الدقة والموضوعية . ومن هنا فإن الجانب الأول في المعجم التاريخي وهو التأصيل كانت أدواته متاحة في القرن التاسع عشر . وفوق هذا فإن التسجيل الدقيق لتاريخ الكلمة على أساس الشواهد المؤرخة كان من أهم سمات معجمات القرن التاسع عشر ، فإذا كان (جونسون) قد أشار إلى الدلالات التي يمكن أن تستخرج من الأمثلة المأخوذة من النصوص ، فإن هذا المبدأ كان قد طُبّق في معجمات القرن التاسع عشر . فأصبحت ذات هدف تاريخي»[٢] .

والمعجم التاريخي يدين حقّاً لعلم اللغة التاريخي والمقارن ، الذي كان العلامة اللغوية الفارقة للقرن التاسع عشر ، وقد تداخلت فيه مؤثرات مهمة أدت إلى تشكّله وتطوره بالصورة التي جرى عليها في اتجاهات مختلفة ، منها فكرة الأسر اللغوية ، ومبدأ شجرة أنساب اللغات ، وانتماؤها إلى لغة أمّ ، تفرعت عنها لغات أخرى .

ويفيدنا ر .هـ . روبنز في كتابه «موجز تاريخ علم اللغة» ببعض الخلفيات المهمّة ، الموضّحة ، والمؤثّرة في كثير من الاعتبارات التي أسهمت في هذا التطور ، وهي تفسّر لنا أيضاً لمَ لمْ يعرف المعجم التاريخي قبل ذلك؟ فهناك سياق علمي وتاريخي سمح بالوصول إليه . فالقرن التاسع عشر «كان هو عصر

---

(١) حجازي ، محمود فهمي ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٤٠ ، القاهرة ، ١٩٧٧م ، ص٩٧ .

الدراسة التاريخية والمقارنة للغات ، وبوجه أخصّ اللغات الهندو أوروبية»[1] .
ويعود الفضل للسير (وليم جونز) في إشارة مبكرة في القرن الثامن عشر في فقرة شهيرة تمجّد اللغة السنسكريتية وتطرح قرابتها التاريخية لمعظم اللغات الأوروبية . وهي الفكرة التي كاد القرن التاسع عشر ينقضي وهو يتوسّع فيها مكتشفاً علائق متشعّبة بين اللغات ، وتاريخاً وسيرة للكلمات ولسائر العناصر اللغوية الأخرى . وعرض روبنز جهود أعلام الدراسة التاريخية الأوائل نحو : راسك ، وجريم ، وبوب ، وهومبولت . وينبّهنا روبنز إلى أفكار كثيرة تفسّر لنا المبادئ أو الخلفيات التي تسببت في ميلاد منجزات علم اللغة التاريخي والمقارن ومن بينها بالطبع «المعجم اللغوي التاريخي» ، ومنها مبدأ «التأكيد على شخصية كل لغة مختلفة بوصفها خاصية مميزة للأمة أو الجماعة التي تتكلّمها (وهنا تبرز الدعاوى القومية القائمة على الهوية اللغوية)»[2] .

أما (شليشر) فقدّم طوابع معمّقة بتأثير من اهتماماته المتنوعة التي ضمت «الفلسفة (الهيجلية) والعلم الطبيعي خاصة علم النبات ، بالإضافة إلى علم اللغة . ومن بصماته اللغوية نموذج «شجرة النسب» الذي أقام عن طريقه العلاقات بين اللغة الأم وبين اللغات الهندو أوروبية المعروفة ، وهذا النموذج يدين بشيء ما لمناهج التصنيف النباتي وفقا للأنواع والمجموعات في النظام اللينوي (نسبة إلى عالم النبات السويدي) ولكن هذا النموذج قد يكون متأثراً بالمنهج المقارن لإعادة بناء نسب المخطوطات الذي قدمه (ف .رتشل) وهو أحد أساتذة شليشر . وقد جُمعت اللغات الموجودة معاً عن طريق امتلاك خصائص مشتركة متميزة مثل : التشابهات المعجميّة ، ونتائج التغيرات الصوتية في أسر فرعية . . . ولقد افترضت لكل منها لغة أمّ وأرجعت كل هذه الأسر الفرعية إلى لغة أصلية واحدة ، تمتلك خصائص مشتركة بينها كلها[3] .

---

(١) روبنز ، ر .هـ ، موجز تاريخ علم اللغة ، ترجمة أحمد عوض ، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٧) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، نوفمبر ١٩٩٧م ، ص٢٣٧ .

(٢) روبنز ، ر .هـ ، المرجع نفسه ، ص٢٥٣ .

(٣) روبنز ، ر .هـ ، المرجع نفسه ، ص٢٥٨ .

وإضافة إلى هذا فقد تفاعل (شليشر) مع نظرية (داروين) وهي غير بعيدة عن هذه النظرة اللغوية التطوّرية ، ويبدو أنها قد أثّرت تأثيراً بليغاً في علماء اللغة ، فشليشر «بعد اطلاعه على الترجمة الألمانية لكتاب أصل الأنواع لداروين الذي قدّم نظرية التطور الأحيائي الكلاسيكية . . . اعتبر (شليشر) أن ما كتبه بالفعل عن تاريخ اللغات وما قبل تاريخها يتّفق بوضوح مع تفكير داروين نفسه . وفي عام ١٧٦٣م نشر بحثاً قصيراً عن (النظرية الداروينية وعلم اللغة) واعتبر نفسه عالماً طبيعياً ، ورأى أن موضوعه - اللغة- بوصفه نظاماً من الأنظمة الطبيعية للعالم يجب أن يعالج بمناهج العلم الطبيعي . وهو نظام له مراحل نشأة ونضج وتدهور بشكل مستقلّ عن إرادة متكلّميه أو وعيهم . ولقد تطلّع إلى علم الأحياء في بحثه عن نموذج علمي لعلم اللغة التاريخي . وكانت هذه الأفكار سائدة بالفعل ، رغم أنها كانت قليلة الإتقان ، فلقد شبّه (ف .شليجل) القواعد المقارِنة بعلم التشريح المقارن ، وكتب (بوب) أنّ اللغات يجب أن يُنظر إليها بوصفها كائنات عضوية طبيعية تنشأ حسب قوانين محدّدة ، وتسير في مراحل تطوّر وتفنى في النهاية . وقد اعتقد (شليشر) أنّ نظرية داروين نظرية مناسبة بوجه عام للتاريخ اللغوي مثلما هي مناسبة للمملكة الحيوانية والمملكة النباتية ، ورأى أن انتشار اللغات المختلفة على سطح الأرض واتصالها وصراعها يمكن أن يشبّه بالصراع من أجل البقاء في دنيا الكائنات الحية ، وفي هذا الصراع كانت اللغات الهندية الأوروبية هي الظافرة[٢] .

وقد أشار محمود السعران إلى «أن القرن التاسع عشر هو قرن النزعة التطوّرية والعلوم الطبيعية ، وهو فترة عظيمة من فترات التأريخ بالظواهر المختلفة في الدراسات المختلفة ، وكان لنظرية داروين وللعلم الطبيعي أثرهما في دراسة التغيرات اللغوية على وجه الخصوص . . . تأثر بها علماء اللغة . . . ورأوا فيها حلاً لكثير من مشكلاتهم ، فظهرت حوالي سنة ١٨٧٠م مناهج جديدة للبحث في اللغة على أساس فلسفة جديدة . . . هي أن طبيعة التغيرات اللغوية نفس

(٢) روبنز ، ر .هـ ، المرجع نفسه ، ص٢٦١ .

طبيعة التغيرات التي تحدث في العالم الطبيعي ، لا سيما عالم الحيوان والنبات ، وهكذا قال بعض علماء اللغة إن ما يعرض للّغات من تغيّر إنما هو بفعل قوانين عمياء . فقد نظر اللغويون إلى اللغات واللهجات على أنها كائنات يمكن تصنيفها حسب أنواعها ، ويتأتّى حصر أعدادها ، وتتطور تطوّر النباتات والحيوانات . وأنشأ اللغويون علاقات النسب بين اللغات واللهجات كما هو الحال في التاريخ الطبيعي»(١) .

ويبدو أثر نظرية التطوّر ومذهب النشوء والارتقاء في النظرة إلى اللغة بوصفها كائناً حياً يولد وينمو ويتطور ويموت . وهو ما يفسر زمن نهوض الدراسات التاريخية التطورية المقارنة ، وقد انتقلت رياحها إلى العالم العربي مع انتقال نظرية التطور والتعريف بها على صفحات المجلات كالمقتطف والرسالة وغيرهما . ويلاحظ «انعكاس النظرة التطورية أو التأريخية في العلوم الأخرى في الدرس اللغوي الحديث ؛ فقد كان لكتاب داروين (أصل الأنواع) الذي أذاع فيه فكره التطوّري المعروف باسم مذهب النشوء والارتقاء ، أو مذهب تنازع البقاء – بمصطلح مجلة المقتطف– أثره في مختلف صنوف المعرفة الحديثة ، الأمر الذي وجدناه في كثير من كتابات علماء العربية ومفكّريها المُحْدَثين»(٢) .

وشاعت تسمية «فقه اللغة» أو «الفيلولوجيا» ضمن هذه التوجهات التاريخية المقارنة ، وقد عرض رمزي البعلبكي في كتابه «فقه اللغة المقارن» لمحة تاريخية لهذا العلم ، وهو تقريباً مرادف لعلم اللغة التاريخي أو عنوانه الرئيسي ، ويرى البعلبكي أن «بدايات فقه اللغة المقارن ، من حيث هو دراسة منهجية قائمة بذاتها . . . ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر وتحديداً في أعمال فرانز بوب Franz Bopp (١٧٩١–١٨٦٧م) وأهمها كتابه الصادر في العام ١٨١٦م وهو

(١) السعران ، محمود ، علم اللغة–مقدمة للقارئ العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د .ت . ص٣٣٥ .

(٢) أبو سليمان ، صادق عبد الله ، معجم اللغة العربية التاريخي : بين آمال الإعداد ومقدمات الإنجاز ، في : مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ، مج٩–ع١٧ ، الجزائر ، جوان ٢٠١٣ ، ص٣٥ .

دراسة للنظام الصرفي في السنسكريتية ، لغة الهند قديماً ، مقارناً باليونانية واللاتينية والفارسية والجرمانية . . .»[١] . وأشار البعلبكي إلى جهود الأخوين جريم في وضع معجم ضخم للغة الألمانية صدر الجزء الأول منه عام ١٨٥٤م ، «ولم يكتمل هذا المعجم إلا بعد مائة عام على صدور جزئه الأول ، أي في العام ١٩٥٤م . وبعد أن تعاقب على تحريره وجمع مادته علماء كثيرون . كذلك أصدر بوت A.Pott بين العامين ١٨٣٣ و١٨٣٦ معجماً تأثيلياً ضخماً للغات الهندية الأوروبية اعتمد فيه أكثر ما اعتمد على علم الأصوات في تأثيل الألفاظ»[٢] .

وفي سياق الاهتمام اللغوي التاريخي في القرن التاسع عشر يقرّ صنّاع معجم أكسفورد بالأثر الألماني المحفّز والملهِم ، و«سيكون من العدل في الواقع القول بأنه ما كان لمعجم أكسفورد التاريخي للغة الإنجليزية أن يكون أبداً لو لم يكن للألمان يدٌ : وتحديداً الألمان في أوائل القرن التاسع عشر الذين وضعوا أسس المعجميّات التاريخية . كان الباحث الكلاسيكي فرانز باسو (١٧٨٠-١٨٨٣) من الرواد الأوائل البارزين الذين عملوا على قاموس إغريقي صاغ أو ولَّد ما بات يعرف باسم الجوهر أو 'الأصل التاريخي Historical principle للمعجميات : بحيث من الضروري أن يسجّل القاموس السيرة الحياتية life history أو تاريخ حياة كل كلمة ، اعتماداً على الاقتباسات التي تبين متى تم استخدام الكلمة لأول مرة . وقد اعترف أول محرّري القاموس صراحةً بتأثير أفكار (باسو) . علاوة على ذلك فإن القاموس التاريخي العظيم للغة الألمانية الذي شرع به جاكوب وويليام جريم Jacob and Wilhelm Grimm في ثلاثينات القرن التاسع عشر كان بمثابة نموذج وإلهام -وتحدٍّ- في خمسينات القرن التاسع عشر لمن عقدوا العزم على صنع شيء مماثل له في اللغة الإنجليزية»[٣] .

---

(١) البعلبكي ، رمزي منير ، فقه العربية المقارن ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ص١٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٠ .

(3) How Germans have helped the OED,

https://blog.oxforddictionaries.com/tag/oxford-english dictionary/(31/8/2018).

(٤) المعجم التاريخي: تجارِب اللغات الأخرى

أ. تجربة معجم أكسفورد للغة الإنجليزية:

رصد صادق أبو سليمان تاريخاً مبكّراً لمعرفة العرب بأمر قاموس أكسفورد في طبعاته المبكّرة عندما كانت تظهر في شكل فصلات قبل ظهوره مكتملاً عام ١٩٢٨م[١]، ومن دلائل ذلك أن مقالاً موجزاً قد ظهر حول هذا المعجم في مجلة المقتطف (بعنوان: القاموس الأكبر، م٢١، ج٦، ص٤٧٠) أول يونيو (حزيران) ١٨٩٧م (١ محرم ١٣١٥هـ). ونحسب أن هذه التنبيهات الأولية قد نبّهت - ولو قليلاً من المعنيين- إلى فكرة المعجم التاريخي. مما قد يدلّ على أن ما ورد في مرسوم المجمع اللغوي مرتبط بهذا المناخ.

وما جاء عن القاموس التاريخي في تلك الإشارة المبكّرة جواب لسؤال ورد إلى مجلّة المقتطف، فأرسلت السؤال أو الاستفسار إلى السيد (سقراط سبيرو) من الإسكندرية، الذي وافاها بجوابه الموجز المنشور الذي يدل حقّاً على اطلاعه على ما نشر من فصلات القاموس، ومعرفته بطبيعته التخصّصية التاريخية. وقد عرّفه بأنه: «قاموس تاريخي للغة الإنجليزية يجمعه جماعة من علماء الإنجليز وأدبائهم، ولم يظهر منه حتى الآن سوى بضعة مجلدات، والأرجح أنه لا يتم في أقل من خمسين مجلّداً، ويُذكر فيه تاريخ كل كلمة، أي المعاني التي استعملت فيها بحسب تواريخها، فيقال: إن معنى هذه الكلمة كان كذا وكذا حتى سنة كذا، ثم استعملها فلان الفلاني بالمعنى الفلاني سنة كذا، ويتلو ذلك أول جملة استعملت فيها بالمعنى المذكور. وهذا القاموس لا يهمّ سوى العلماء والمشتغلين بالإنشاء في اللغة الإنجليزية، وأجزاؤه ترد إلى

---

(٢) أبو سليمان، صادق عبد الله، معجم اللغة العربية التاريخي: بين آمال الإعداد ومقدمات الإنجاز، ج٢، في: مجلة المجمع الجزائري للغة العربية، مج٩، ع١٨، الجزائر، ديسمبر ٢٠١٣، ص١٧٦.

(الكتبخانة=المكتبة) الخديوية كلما طبع جزء منها . وثمن حرف A منه أكثر من خمسين شلناً على ما أتذكّر . .»[1] .

وهذه من الإشارات الأولى إلى هذا المعجم التاريخي النموذجي ، ويكفي أنها تدلّ على متابعة المثقفين من أبناء الطبقة المتوسّطة والبرجوازية آنذاك لمثل هذه المستجدّات العالمية ، ونحسب أنها هيأت مبكّراً للتفكير في معجم تاريخي للغة العربية ، قبل مبادرة فيشر اللاحقة في ثلاثينات القرن العشرين .

ويكشف كتاب داود حلمي السيد (المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر) بأسلوب واضح الجهود المضنية التي بُذلت في وضع المعاجم الإنجليزية حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم . ويدلّ أيضاً على ما يحتاجه العمل المعجمي من جهود جماعية ، وما يلزمه من زمن ، ومال ، فلم تعد المعاجم المأمولة من عمل الأفراد ، وإنما طوّرتها التجربة والحاجة إلى الإنجاز إلى عمل فرق وجماعات ومؤسسات بل وأجيال متتابعة لا يقف فيها العمل عند فرد أو مجموعة من الأفراد .

فمن العلامات المعجمية البارزة قبل قاموس أكسفورد قاموسان كبيران ؛ الأول القاموس الذي وضعه دكتور صموئيل جونسون[2] (١٧٠٧-١٧٨٤م) ومن أبرز ما قدّمه للصناعة المعجمية استعماله للشواهد معتمداً على قوّة ذاكرته التي كانت سجلاً أساسياً للشواهد والاقتباسات التي أودعها في قاموسه ، إلى جانب اهتمامه المبكر بالتأثيل وتاريخ الكلمات . والعلامة الثانية هي «القاموس الذي وضعه تشارلس ريتشاردسون Charles Ridchardson (١٧٧٥-١٨٨٥م) فقد نشر عام ١٨٣٦م قاموساً اتبع فيه المنهج التاريخي ، وعالج فيه تطور معاني

---

(١) القاموس الأكبر ، في : مجلة المقتطف ، س٢١ ، ج٦ ، ١ يونيو (حزيران) ١٨٩٧م الموافق ١ محرم سنة ١٣١٥هـ ، ص٤٧٠ .

(٢) انظر العرض الوافي الذي وضعه داود حلمي السيد عن قاموس جونسون في كتابه : المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص٣١-٧٣ .

الكلمات بتسجيل تطور استعمالاتها في حقب تاريخ اللغة المتعاقبة وذلك بتسجيل الشواهد المؤرخة»[1] .

أما معجم أكسفورد التاريخي فشرعت فيه الجمعية الفيلولوجية في لندن The Philological Society of London انطلاقاً من مراجعة القاموسين السابقين ، وكانت الفكرة أول الأمر استكمال نواقصهما بوضع قاموس يجمع الكلمات التي أخَلاّ بها[2] . وقد بدأ العمل في القاموس عام ١٨٥٨م ، ولم يصدر مكتملاً إلا بعد سبعين عاماً من الشروع فيه أي عام ١٩٢٨م عندما صدرت طبعته الأولى في عشرة مجلدات ، ثم صدر له ملحق يضمّ كلمات ومعاني إضافية عام ١٩٣٣م . ويلفتنا في تجربة قاموس أكسفورد أنه بدأ بصورة عمل جماعي ترعاه جمعية متخصّصة ، ثم إن صُنّاعه استطاعوا إقناع المجتمع الإنجليزي به ، ونالوا دعم الجميع ، بمن فيهم القراء المهتمّون الذين كان لهم دور حيوي في جمع الشواهد من المصادر التي حدّدتها لجنة القاموس . وذكر داود حلمي السيد أن «عشرات المواطنين البريطانيين وبعض المواطنين الأمريكيين أسهموا عبر خمسة وسبعين عاماً في عمل المعجم . ضمت قائمة المساهمين أسماء ١٦٤ قارئاً ، بدأوا العمل قبل عام ١٨٨٤م ، و٦٢ قارئاً بعد سنة ١٨٨٤م ، و٢٢٦ قارئاً أسهموا في القراءة لجمع المفردات والشواهد . أما المحرّرون المساعدون ، فيتكوّن القسم الأول من ٦٢ شخصاً عملوا بين عامي ١٨٦٢-١٨٧٩م . . . وعمل بالمعجم أيضاً ٦٥ مساعداً مع كثيرين من المحرّرين ، وأسهموا بكثير من الخبرة والمثابرة في إنجازه . وعمل به ٢٣ مراجعاً ، فضلاً عن عدد آخر من المتطوّعين لا حصر لهم»[3] .

---

(١) السيد ، داود حلمي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص٨٤ .

(٢) انظر : مظهر ، إسماعيل ، اللغة العربية وحاجتها إلى معجم لغوي تاريخي ، مجلّة (المجلّة) ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، مصر ، ع٤٠ ، إبريل (نيسان) ، ١٩٦٠ ، ص١٤ .

(٣) السيد ، داود حلمي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر ، ص١٠٨ .

أما أبرز خصائص معجم أكسفورد OED (كما وردت في التصدير والمقدّمة التاريخية) فيمكن إجمالها في ما يلي كما أوجزها علي الحمد[1] :

١ . «إعداد قوائم كاملة مرتّبة ألفبائياً ، شاملة لمفردات اللغة الإنجليزية ، من بداية عصر التدوين حتى اليوم .

٢ . إيراد كل الحقائق الوثيقة الصلة بصيغ الكلمات ، والمفردات التاريخية ، والنطق ، والتهجّي ، والتأصيل ، وتسجيلها .

٣ . أن يحتوي كل مفردات اللغة الأدبية ، ولغة المحادثة ، حية كانت أو مهجورة مماتة ، أو مصطلحات فنية ، وكمية كبيرة من مفردات الاستعمال العامي واللهجي .

٤ . قام أساسه على الاقتباسات والشواهد ، إذ بلغ مجموعها خمسة ملايين اقتباس من الأدب الإنجليزي من كل الفترات التاريخية ، منذ سنة ١٢٥٠م . اختار القائمون على العمل ١,٨٠٠,٠٠٠ اقتباس واضح منها ، وقد شكّل هذا الصنيع ثورة في صناعة المعاجم .

٥ . يقدّم المعجم فائدة لقواعد اللغة الإنجليزية لا تقدّر ، لأنه مكّن المختصين من الوقوف على صيغ مفردات لغتهم وتطوّرها ، ومستويات استخدامها وتراكيبها ، وتطوّر ذلك كلّه أي أن النحو الإنجليزي سيكون مديناً لهذا المعجم منذ لحظة تصنيفه ومستقبلاً .

٦ . ضم كل معلومة لغوية تاريخية حول كلمات اللغة الإنجليزية ، ومعانيها واستعمالاتها ، إذ لم تبق نقطة لغوية تاريخية صحيحة لم يوضّحها المعجم ، بعد خضوعها لمراجعات المختصّين» .

---

(١) الحمد ، علي توفيق ، المعجم التاريخي العربي (مفهومه- وظيفته- محتواه) ، مجلة المعجمية ، ع ٥-٦ ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص١١٨ .

ب. معاجم فرنسية:

انطلق كثير من المتّصلين بالدعوة إلى وضع معجم لغوي تاريخي للغة العربية من تجارب عالمية ، في مقدّمتها تجربة معجم أكسفورد ، وتأثّراً بها -على الأغلب- انطلقت دعوة المجمع العلمي المصري مبكّراً ، وكانت ضمن مرسوم إنشائه . ولكن هناك تجارب أخرى تنبّه لها المعجميون العرب ، ففي الجهة الأخرى من العالم العربي ، نعني نشاط جمعية المعجمية العربية في تونس ، التي قدمت جهوداً لا تُغفل في هذا المجال ، وحاولت أن تتقدّم شوطاً في هذا السبيل الصعب ، كان المعجم التاريخي الفرنسي هو النموذج المتّبع ، وقد ذكر محمد رشاد الحمزاوي أحد أبرز مؤسسي الجمعية موجزاً عن هذا النشاط أقرّ فيه صراحة بالانطلاق من مثال المعجم الفرنسي وليس الإنجليزي : «لا بد أن نشير إلى أن معجمنا التاريخي ، لم ينطلق من مثال المعجم الإنجليزي المشهور ، والمدعو بـ معجم أكسفورد الإنجليزي Oxford English Dictionary: (OED) ، لأن المصادر المعنية بهذا النوع من المعاجم قد ظهرت أولاً بفرنسا ، مما تشهد به عناوين بعض المعاجم وتواريخها . . . نذكر منها : المعجم التاريخي الكبير لموريري (١٦٧٤م) ، والمعجم العالمي (أو الدولي) لفورتي (١٦٩٠م) ، والمعجم التاريخي والنقدي لبايل (١٦٩٦-١٦٩٧م)»[1] .

ونحسب أن معظم هذه المعاجم التي سمّاها الحمزاوي هنا ليست من صنف المعاجم التاريخية التي ظهرت في القرن التاسع عشر ، بمنهجية مستمدة من تطورات علم اللغة التاريخي والمقارن ، ولا يتّسع المجال للدخول في جدل حول ريادة الإنجليز أو الفرنسيين لهذا النوع من المعاجم ، إذ يبدو لنا أن اختلاف النموذج والمثال بين المشرق والمغرب العربيين لا يعود إلى سبب علمي أو تاريخي ، وإنما إلى النفوذ اللغوي والثقافي للإنجليزية في المشرق العربي ، والفرنسية في المغرب العربي ، وإلا فإن الألمان هم ملهمو المعجميين من ناحية

---

(١) الحمزاوي ، محمد رشاد ، المعجم اللغوي التاريخي : قضاياه وآفاقه ، في : محاضرات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون-بيت الحكمة ، ٢٠١٤م ، ص١٢٤ .

تاريخية وعلمية في مجال علم اللغة التاريخي والمقارن وفي مجال المعجميات التاريخية المتفرعة عنه ، ولكن عدم استلهام تجربة المعجم التاريخي الألماني يعود إلى ضعف حضور اللغة الألمانية في العالم العربي مقارنة باللغتين الإنجليزية والفرنسية . ولكن على أية حال يمكن إذا أخذنا الأمر بمنحاه الإيجابي أن توفّر لنا هذه المسألة قدراً من التنويع في التجارب العالمية ، بحيث نرى تجارب أخرى قد نستعير منها بعض خصائصها إلى جانب ما يمكن استعارته من قواعد المعجم التاريخي كما ظهرت في معجم أكسفورد للغة الإنجليزية .

ويبدو أن أول معجم فرنسي يلتفت إلى الناحية التاريخية هو المعجم الذي أصدره (إميل ليطري) بين عامي ١٨٦٣-١٨٧٢م ، وعرضه الباحث المغربي عبد العلي الودغيري عرضاً علمياً وافياً مبيناً أن «أهمية كتاب ليطري . . . ليس بسبب ما تضمّنه من مادة معجمية موثوقة فحسب لكن بسبب الخطوات الجديدة التي أضافها إلى الصناعة القاموسية ، وكونه أول معجم فرنسي يُعنى عناية متميزة بالجانب التاريخي لظهور الألفاظ وتطور دلالاتها واستعمالها ، وتخصيصه فقرة لذلك منفصلة عن تلك المتعلقة بالجانب التأثيلي والاشتقاقي ، فضلاً عن اهتمامه بسياقات الاستعمال المختلفة والشواهد النصية»[١] .

أما خطة قاموس ليطري فتقوم على العناصر الخمسة الآتية :

«الأول : ذكر الكلمات/المداخل مرتبة ألفبائيا ، واستقاها أساساً من مدوّنة قاموس الأكاديمية الفرنسية الصادر في عام ١٦٩٤م ، مع إضافة ما هو مستعمل وشائع من ألفاظ العلوم والفنون والصنائع الموجودة في الحياة العملية .

الثاني : النص على طريقة نُطقها الصحيح ، وذكر مقولتها النحوية (اسم ، فعل ، أداة ، صفة . .) وجنسها (مذكر ، مؤنث) ، وعددها (مفرد ، جمع) .

---

(١) الودغيري ، عبد العلي ، نحو خطة لإنجاز القاموس العربي التاريخي في ضوء التجربة الفرنسية ، في كتاب : نحو معجم تاريخي للغة العربية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر-بيروت ، نيسان ٢٠١٤م ، ص٤١ .

الثالث : ذكر المعاني المختلفة للكلمة مرقّمة ومرتّبة ترتيباً خاصاً بتقديم المعاني الأصلية على الفرعية ، والحقيقية على المجازية ، والعامة على الخاصة والاصطلاحية . مع ذكر الأمثلة والشواهد على طريقة تركيبها وكيفية استعمالها مأخوذة من كتابات المؤلفين الكلاسيكيين (من القرن السابع عشر إلى القرن التاسع عشر) .

الرابع : ذكر تواريخ ظهور الكلمات . وهي تواريخ تقريبية يُكتفى فيها بالإشارة إلى القرن الذي ظهرت فيه وليس إلى السنة كما سنجد في القواميس التاريخية اللاحقة .

الخامس : العنصر الاشتقاقي التأثيلي ، بذكر أصول الكلمة ومصدرها (إغريقي ، لاتيني ، عربي . .) . .هذه العناصر الخمسة المعتمدة في قاموس (ليطري) هي نفسها التي أصبحت منذ ذلك التاريخ مكونات أساسية للتعريف في القاموسية الحديثة والمعاصرة»[1] .

(١) المرجع نفسه ، ص٤٢ .

(٥) المعجم التاريخي للغة العربية: محاولات ومبادرات

يمكن الحديث في إطار المحاولات والمبادرات السابقة والراهنة لوضع معجم تاريخي للغة العربية عرض المحاولات والمبادرات الخمسة الآتية :

أ . معجم الملابس وتكملة المعاجم لدوزي
ب . محاولة فيشر في وضع المعجم اللغوي التاريخي
ج . تجربة جمعية المعجمية العربية ، تونس
د . هيئة المعجم التاريخي/اتحاد المجامع العربية
هـ . معجم الدوحة التاريخي للغة العربية
و . مبادرة مجمع اللغة العربية بالشارقة

أ. معجم الملابس وتكملة المعاجم لدوزي:

قرابة منتصف القرن التاسع عشر وضمن علوّ الاهتمام بالبعد التاريخي في دراسة ظواهر اللغة ، تنبّه المستشرق الهولندي رينهارت دوزي Reinhart Dozy (١٨٢٠-١٨٨٣م) إلى المعاجم العربية ، رغم انشغاله بتحقيق المصنّفات التاريخية ودراستها ، وفي ضوء التفاتته إلى المعاجم فقد تحدّث عن المعجم الغائب أو المثالي في نظره ، ودراسته وآراؤه إجمالاً متأثرة بعلم اللغة التاريخي والمقارن ، وبالأجواء العلمية المرتبطة بالمنهج التاريخي الشائع في أعمال المستشرقين .

وقد وصف (دوزي) في مقدّمة معجمه (المعجم المفصّل في أسماء الملابس عند العرب) الصادر سنة ١٨٤٥م ، المعجم العربي المأمول أو المثالي ، الذي يقرب أن يكون المعجم التاريخي المنشود ، وهو ما لم يكن موجوداً حتى ذلك الوقت ، وبعيداً عن التحقيق أيضاً : «إنني إذ أتحدّث عن معجم عربي أعني بذلك قاموساً يأخذ على عاتقه مهمّة جعلنا نعلم بصورة محكمة واضحة مختلف المفاهيم التي تلقّتها كل كلمة في الجزيرة العربية وفي فارس وفي سورية وفي إفريقيا . . .إلخ . ونناشد هذا القاموس أن يكشف لنا عن كل المعاني التي عبّرت

عنها الكلمات في جميع الأقطار التي تألّفت منها هذه الإمبراطورية العربية المترامية الأطراف . . .وإنني أتحدّث عن هذا المعجم المنشود الذي أنتظر منه أن يستند على الدوام إلى نصوص المؤلفين ، فيخطّ لنا ، إذا صح التعبير ، تاريخ كل كلمة ، وقصة كل جملة . هذا المعجم المفقود الذي يميّز بوضوح وجلاء المعاني الخاصة لكل كلمة في قطر معين من الأقطار العربية ، من المعاني التي كانت تعرب عنها الكلمة في قطر معين آخر : القاموس الذي يجب أن يميز معنى كل كلمة لدى الشعراء ، من معناها الخاص لدى كتاب النثر . . . إنني أحلم بالقاموس المنطوي على كل التعابير العلمية والفنية ، المشروحة شرحاً منهجياً ، ولكنني أكرر القول إن الأزمنة التي يُستطاع أن يؤلّف خلالها هذا المعجم ما انفكّت بعيدة كل البعد عنّا»[1] .

واستنتج إبراهيم بن مراد في ضوء هذه الأوصاف أن «المعجم المثالي في نظر دوزي هو المعجم اللغوي التاريخي الجامع الذي يدوّن شتات ألفاظ اللغة العربية وعباراتها ، ويؤرخ لمختلف دلالاتها في مختلف العصور والأمصار ، بالاعتماد على استقراء النصوص . إلا أن مدوّنة مثالية للغة العربية مثل هذه يصعب وضعها في عصره ، ولذلك فهو يرى الاستعاضة عنها آنياً بوضع مستدركات على المعجم العربي ينطلق فيها من أعمال مفردة يدوّن فيها معجمَ مؤلّفٍ بعينه . . . أو معجم مجال من المعرفة مستقل ، أو معجم عصر من العصور ، أو معجم مصر من الأمصار . ثم تكون تلك المُستدركات جميعها عند الانتهاء منها . . . المستدرك الجامع على المعجم العربي»[2] .

ولدوزي معجم أو قاموس آخر سمّاه «تكملة المعاجم العربية» ، بذل الجهد فيه ليضع مستدركاً على المعاجم العربية القديمة ، وذلك بجمع الألفاظ العلمية

(١) دوزي ، رينهارت ، المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب ، ترجمة أكرم فاضل ، مجلة اللسان العربي ، مج٨ ، ج٣ ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، جامعة الدول العربية ، الرباط ، ص٢٦ .

(٢) بن مراد ، إبراهيم ، منزلة مستدرك دوزي في المعجمية العربية ، ضمن : (دراسات في المعجم العربي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧م ، ص ١٩٩-٢٠٠ .

والحضارية التي استجدّت بعد عصر الاحتجاج ولم تثبتها المعاجم . وتفيض مقدمته لهذه «التكملة» بالثقة الاستشراقية الاستعلائية ، وتمتلئ بالأحكام المطلقة الغريبة ، كأن يقول : «إن العربية الفصحى ، لغة الشعر القديم ولغة القرآن والحديث ، لم تعش إلا نحواً من مائتي سنة . ففي نهاية القرن الأول الهجري ، وقبل أن يكون للعرب أدب جديد أصاب اللغة كثير من التغيير أخذ يزداد شيئاً فشيئاً . .»[1] . وهو يصف هذه التغييرات حتى يخيّل إليك أنه يتحدث عن لغة أخرى منقرضة غير اللغة العربية ، ومن المسلّم به أن العربية قد قاومت عناصر التغيير وتمكّنت من أن تكون أطول اللغات الحية عمراً دون أن تتباعد أواخرها عن أوائلها تباعداً يسمح بالقول إن اللغة الأولى قد ماتت ، وأنها لم تعش أكثر من مائتي سنة! ولعل موقف المعجميين واللغويين الذين قاوموا عناصر التغيير - وهو موقف ننقده اليوم بدرجات مختلفة- كان في مقدمة أسباب حياة اللغة واستمرارها وحفاظها على عناصر هويتها الخالدة .

وقد أدرك دوزي وظيفة صنيعهم في مقاومة التغيير والحرص على اللغة ، وهو يقول : «إنهم أرادوا أن تبقى العربية كما هي بلا تغيير وأن تخلّد لغة كتاب الله ، ولم يكن لديهم غير الإزراء بالألفاظ الجديدة التي وضعها معاصروهم والاستهانة بها ، ولكي يحولوا دون فساد اللغة ، وتدنيس قدسيتها ، فقد كانت اللغة عندهم شيئاً مقدّساً ، فقد أكثروا من وضع القواعد وتأليف المعاجم ، وكتابة الرسائل اللاذعة التي جرّحوا فيها الأغلاط الشائعة»[2] .

ومع تقدير عمل دوزي ، نرى أن إبراهيم بن مراد قد بالغ في تقييمه عندما ذهب أنه «يفْضُل معاجم اللغة العربية قديمها وحديثها في مستوى الجمع بميزات عديدة تنزّله منزلة رفيعة في تاريخ المعجمية العربية . فالمؤلف قد انطلق في جمع

---

(١) دوزي ، رينهارت ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠م ، ج١ ، ص١٣ .

(٢) دوزي ، رينهارت ، تكملة المعاجم العربية ، ج١ ، ص١٤ .

مادته المعجمية منطلقات تختلف جذرياً عن منطلقات المعجميين القدماء والمعاصرين له»[1] . ذلك أن الناظر في المعجم ومحتواه بعيداً عن العبارات الرنانة التي اعتاد المستشرقون استعمالها في مقدماتهم ، لا يمنحه أية أفضليّة ، وإن كان ينبغي تقييمه وتقديره ضمن سياق وضعه وتاريخه بلغة معتدلة بعيدة عن المبالغة والتهويل والتفضيل .

وفي ضوء دراسة بن مراد للمستدرك فقد «استقرأ (دوزي) حوالي ٤٥٠ مصدراً ما بين القرن الرابع والقرن العاشر للهجرة ؛ ثم إن معظم مصادره نصوص نثرية ممثّلة لاختصاصات عديدة وضروب مختلفة من المعارف . . . والرصيد المدون من الألفاظ والمصطلحات والعبارات ممثّل لمستويات مختلفة من اللغة هي المولّد والعامي والمْلحون والمحرّف والشاذّ والمعرّب والدخيل»[2] . وقيمة مستدرك (دوزي) تتصل بإدراج وحدات معجمية إضافية من ألفاظ الحضارة والألفاظ التي أخرجها المعجميّون العرب من دائرة «اللغة الفصيحة» ولم يعترفوا بها كي تدخل في «المعجم» فهي - وإن استعملت وشاع بعضها- ألفاظ غير معجمية في نظرهم ، في ضوء التزامهم بمعايير الصواب والفصاحة . وهو معيار سنناقشه في فصل قادم ، لأنه متعلق بجوهر المعجم التاريخي ، لكن الاحتفاء بنقده لا ينبغي أن يطيح بالجهود المعجمية العظيمة التي حفظت اللغة ، ومنعتها من التجزؤ والانقسام .

وقد أشارت الباحثة منجية منسية إلى نقد (دوزي) للمعاجم العربية «من حيث اقتصارها على الفصيح دون اعتبار ما توارد من المولّد وما تبنّته غالباً من تعريف دون اعتبار السياق أو التركيب أو الاستعمال اليومي عبر اللهجات

---

(٢) بن مراد ، إبراهيم ، منزلة مستدرك دوزي في المعجمية العربية ، ضمن : (دراسات في المعجم العربي) ، ص ٢٠٢ .

(٢) بن مراد ، إبراهيم ، المرجع نفسه ، ص٢٠٣ .

والتحولات»[1] . ومع ذلك فإن قدراً صالحاً من مادة (دوزي) نفسه موجودة في المعاجم القديمة ، وهي المادة التي تنتمي إلى «المعرّب» المبكّر الذي أنقذه انتماؤه إلى عصر الاحتجاج من الضياع .

وإجمالاً يمكن الإفادة من عمل (دوزي) ، مع أهمية تصحيحه وتمحيصه ، باعتباره رصيداً قابلاً للإضافة إلى المعجم التاريخي ، في ضوء المعايير المرنة التي قد يُتّفق عليها ، فكثير مما أورده أو جمعه من المصنفات العربية المتأخرة يمكن أن يكون جزءاً من مادة المعجم التاريخي . وأمر آخر يستفاد منه فيما ذهب إليه من تأثيل أو تأصيل ، بردّ الألفاظ ذات الأصول الأعجمية إلى مصادرها وأصولها ، فقد سار على منهج المستشرقين في أهمية التأثيل . وننبّه أن طائفة من الألفاظ التي أثبتها يصعب القبول بها مهما أوتينا من تسمّح ومرونة ؛ وذلك لندرة استعمالها ولأنها ألفاظ ظاهرة العُجْمة تصادف أن استعملها بعض المؤلّفين بحروف عربية ، ومعنى هذا أن (دوزي) لم يعتمد مبدأ تكرار الاستعمال ، وهو معيار مهم في قبول الألفاظ واختبار استعمالها .

ب. محاولة فيشر في وضع المعجم اللغوي التاريخي[2] :

عُني المرسوم الذي صدر بتأليف المجمع اللغوي في مصر (ديسمبر/كانون الأول ١٩٣٢م) بفكرة وضع المعجم التاريخي للغة العربية ، فخصّها بالفقرة

---

(١) منسية ، منجية ، منزلة (المستدرك) و(معجم الملابس) لدوزي من التأريخ للفظ العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ،١٩٩٠ ، ص٨١ .

(٢) من الدراسات الجيدة حول مبادرة فيشر هذه :

- الحميد ، عبد العزيز بن حميد بن محمد ، أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي ، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م . واستخلص منه مؤلّفه بحثاً موجزاً بعنوان : منهج أوغست فيشر في المعجم التاريخي ، في : نحو معجم تاريخي للغة العربية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة-بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٧٧-١٠٩ .

الثانية من المادة الثانية من دستوره ، فنصّ في هذه الفقرة على (**أن يقوم المجمع بوضع معجم تاريخي للغة العربية ، وأن ينشر بحوثاً دقيقة في تاريخ بعض الكلمات وتغيّر مدلولاتها**)[1] .

ولم يقم المجمع بخطوة في هذا السبيل ، ولكن العرض الذي تقدم به المستشرق فيشر أحد الأعضاء المؤسسين في المجمع بدا كما لو أنه تنفيذ لذلك المرسوم ، ومن هنا التقت مبادرة فيشر مع رغبة المجمع المصري في تنفيذ مرسومه ، ولعل ذلك يفسّر جانباً من دعمه ورعايته لفيشر ، على أمل أن يتمكّن من إنجاز هذا المشروع . ومع تفهّم ذلك كله فلا يمتنع المتابع لصعوبات المعجم التاريخي – في ضوء تجارب المعاجم السابقة ، وحاجته إلى فريق عمل كبير– من التساؤل عن تجاوز المجمع اللغوي المصري لكل تلك العقبات والصعوبات ، واطمئنانه أن فيشر قادر على إنجاز المشروع وحده ، وبمعونات إدارية ومالية محدودة ، وخلال مدة زمنية قصيرة .

ووفق رواية إسماعيل مظهر التي تتطابق مع مضامين محاضر مجمع اللغة العربية ، فقد دار البحث «في الدورة الأولى من دورات انعقاد مجمع اللغة العربية (١٩٣٤م) في تنفيذ الفقرة الخاصة بتأليف المعجم اللغوي التاريخي ، وتقدّم الأستاذ أ . فيشر August Fischer (١٨٦٥–١٩٤٩م) الأستاذ المستشرق من جامعة ليبزج وعضو المجمع ، وشرح لأعضاء المجمع كيف أن كل الأمم الأوروبية أخذت تنتحي في وضع معاجمها منحى جديداً ، هو المنحى اللغوي التاريخي ، وفسّر طريقة وضع هذه المعاجم ، فكلّفه المجمع أن يضع في هذا الصدد بحثاً مسهباً عرضه على المجمع فوافق عليه ، وشرع المجمع يعدّ العدّة لوضع أساس هذا المعجم . وفي أثناء دور الانعقاد الثاني للمجمع ١٩٣٥م عرض الأستاذ فيشر

---

(١) مظهر ، إسماعيل ، اللغة العربية وحاجتها إلى معجم لغوي تاريخي ، مجلة (المجلة) ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، مصر ، ع٤٠ ، إبريل (نيسان) ، ١٩٦٠ ، ص١٦ . وضيف ، شوقي ، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، ص٢٠ .

أنه على استعداد لأن يهب إلى المجمع جميع جذاذاته التي جمع فيها مفردات الكتب التي وصلتنا عن مأثورات قرن جاهلي كامل ، والثلاثة القرون الأولى بعد الإسلام ، وهي عصور الفصاحة العربية ، وأنه على استعداد لأن ينقلها إلى مصر تلقاء شروط هي :

أولا : أن يقوم الأستاذ فيشر نفسه بترتيب هذه الجذاذات .

ثانياً : أن يشرف على إعادة تحريرها لتكون معدّة للطبع .

ثالثاً : أن يعاونه موظّفون يقومون بمراجعة الشواهد في الكتب التي جمعت منها أصلاً ويحرّرون المادة من الجذاذات بإشرافه .

رابعاً : أن يقيم الأستاذ فيشر بمصر ستة أشهر من كل سنة للقيام بهذا العمل ، وأن يُعطى مكافأة تكفي لنفقته في خلال المدة التي يقيمها في مصر»[1] .

وتدلّنا محاضر المجمع أن بعض الأعضاء ناقشوا مشروع فيشر ونقدوا النموذج الذي قدّمه لمادة (أخذ) وكان من رأيهم تكوين لجنة تعاون فيشر ، ولكن يبدو أنه - بدعم زملائه المستشرقين (من أعضاء المجمع)- تمكّن من انتزاع قرارٍ مجمعيّ بأن ينفرد بالعمل في وضع المعجم اللغوي التاريخي ، مع علمه وعلمهم أن صناعة معجم طموح من هذا النوع لا يمكن أن ينجزه فرد واحد ، فكيف وهذا الفرد مستشرق غريب عن اللغة وعن دقائقها . وتبيّن المحاضر ملاحظات دقيقة لبعض الأعضاء على مادة (أخذ) التي قدمها ، كملاحظات الشيخ إبراهيم حمروش ، والشيخ أحمد الاسكندري ، وعبد القادر المغربي ، تكشف جانباً من نقص عدّته ، وما وقع له من خلل في فهم بعض الدلالات الدقيقة ، ومن عدم تمييزه أحياناً بين الحقيقة والمجاز في الكلام العربي . وعندما تشكلت لجنة لمعاونته كان تشكيلها صورياً ، لم ينعكس على العمل ، وكان من رأي (ماسينيون) «أن اللجنة التي ستعاون فيشر ستعرض عليه آراءها ، وسيدفعه

---

(١) مظهر ، إسماعيل ، اللغة العربية وحاجتها إلى معجم لغوي تاريخي ، مجلة (المجلّة) ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، مصر ، ع٤٠ ، إبريل (نيسان) ، ١٩٦٠ ، ص١٧ .

حبّه للصواب إلى درسها ، ولا يسلبه ذلك حقه في اختيار ما يراه من ناحية الترتيب والتهذيب والفصل بين أصول المعاني وفروعها ، فذلك كلّه موكول إليه . وقال (نلّينو) : لعل فيشر لا يوافق على المعاونة إذا كان معناها إلزامه على التغيير والتبديل ، إذ هو المسئول عن نظام معجمه ، وهو - بالضرورة- يقبل المقترحات تقبّل النصيحة لا تقبّل الأمر . وألّف المجمع لجنة لمعاونة فيشر في معجمه سنة ١٩٣٦م ، غير أنها لم تبادر إلى العمل المتتابع فيه . وفي عام ١٩٣٨م أعفيت اللجنة من مهمتها ، وترك له المعجم يطبع باسمه ، وعليه مسئوليته»[١] . ويبدو لنا أن فيشر نفسه هو الذي أبطل عمل هذه اللجنة ، بعدم تعاونه معها ، إذ تبدو الروح الفردية في صميم عمله ، وأنه يريد أن ينفرد بهذا الإنجاز دون معاونة أو مشاركة .

ويبدو لنا أن (فيشر) جمع بين فكرتين ، الأولى : فكْرة معْجمه الذي بدأ جمع بعض مادّته منذ عدة عقود وعرض أمره في أكثر من مناسبة ، ونال عليه الدّعم من غير جامعة ومؤسسة ، وهو معجم للغة العربية الفصيحة ، ضمن تقاليد المعاجم التي وضعها مستشرقون سبقوه في العمل المعجمي من مثل (لين) و(دوزي) وغيرهما ، ولكنه ليس معجماً تاريخياً ، وليس المُعجم الذي خطّط له المجمع في مرسومه ، والجُذاذات التي ذكر أمرها ، وقايض المجمع بأنه سيهبها له (ويبدو أنه لم يفعل) ، هي التي جمع فيها جانباً من مادّة ذلك المعجم ، ولذلك فإننا مضطرون لوجهة الدقّة التاريخية أن نصحّح ما ذهب إليه محمد رشاد الحمزاوي في قوله : «وعلى هذا الأساس تعتبر مقاربة فيشر مقاربة رائدة في مستوى المعجم العربي التاريخي . فالمؤرّخ لمعجمه يلاحظ أنه عرض مشروعه على جمعية فقهاء اللغة الألمان في مؤتمرهم بمدينة بال سنة ١٩٠٧م ، كما عرضه على مؤتمرين استشراقيين بكبنهاغن وأثينا سنتي ١٩٠٨م

(١) ضيف ، شوقي ، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، ص١٥٣-١٥٤ .

و١٩١٢م»[١] . فهذا الذي عرضه في هذه المؤتمرات هو مشروع معجم اعتيادي غير تاريخي ، وقد ذكر فيشر نفسه شيئاً من هذا وهو يحاول أن يجمع فكرته القديمة ويكيّفها مع تزايد الاهتمام بالمعجم العربي التاريخي ، فأراد -كما يبدو- أن يستفيد من المادة المجموعة لتُستثمر في وضع المعجم التاريخي الجديد . وهذه هي الفكرة الثانية التي تحوّل إليها ، أي فكرة المعجم اللغوي التاريخي . ولعل جانباً من اضطراب مقدمته وتقريره - مما لاحظه بعض الدارسين- يعود إلى أنه يتحدث عن أمرين مختلفين ، وإن كانا في مجال المعجمية العربية ، ولكنه يريد أن يدمجهما في عمل واحد ، فيكيّف مشروعه القديم مع المشروع الجديد . ويبدو أيضا أنه أفاد من مادته القديمة وقدّم للمجمع المصري مشروعه «القديم» الذي عرضه في غير مؤتمر ، مع تعديلات طفيفة عبر إضافة مصطلح «المعجم اللغوي التاريخي» وبعض الملاحظات القليلة ذات الصلة ، بينما ظلت بقية المادّة تخص المشروع القديم .

وقد تتبع عبد العزيز الحميد نظرية فيشر كما جاءت في تقريره وفي مقدمته ، وما جاء في نموذجه المحدود الذي نُشِر من المعجم ، فلاحظ قدراً واسعاً من التناقض والاختلاف ، منها «ما ذكره في تقريره عن خطة المعجم التاريخي الكبير من أن المعجم يحتوي كل كلمة وردت في الكتب العربية القيّمة من دون وضع حد زمني لنهايته ، وما فعله في معجمه التاريخي بأن جعل له حدّاً زمنياً يمتد إلى نهاية القرن الثالث الهجري ، وهو زمن العربية الفصحى في أوج اكتمالها»[٢] . وغير ذلك من تناقضات نحسب أن ما ذكرناه من محاولته التلفيق بين مشروعين مختلفين عامل رئيس في إحداثها .

وقد أورد إسماعيل مظهر فيما كتبه عن حاجة اللغة العربية إلى معجم

(١) الحمزاوي ، محمد رشاد ، تاريخ المعجم التاريخي العربي في نطاق العربية : المبادرات الرائدة ، في : مجلة المعجمية ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ع٥-٦ ، ١٩٩٠ ، ص١٩ .

(٣) الحميد ، عبد العزيز ، منهج أوغست فيشر في المعجم التاريخي ، في : نحو معجم تاريخي للغة العربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة-بيروت ، ٢٠١٤ ، ص٨٢ .

تاريخي معظم فقرات تقرير فيشر المقدّم إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وقد عمل إسماعيل مظهر نفسه مساعداً من مساعدي فيشر خلال مدة عمله وإقامته في القاهرة ، ولذلك يبدو توثيقه لهذه التجربة دقيقاً وواقعياً من الناحية التاريخية .

«جاء في ذلك التقرير عن تصنيف هذا المعجم : «أن يجمع ويكون فيه بمقتضى خير منهاج لعلم اللغة العصري :

أ . جميع الألفاظ وصيغ الألفاظ والتراكيب والمعاني المختلفة للألفاظ الواردة في الكتب العربية التي لها أهميتها بين المؤلفات العربية القيّمة ، أي في القرآن الكريم ، وفي الحديث النبوي الشريف ، وفيما جادت به قرائح الشعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين وأشهر المولّدين نحو أبي فراس والمتنبي وأبي العلاء المعري والعباس بن الأحنف وابن الرومي وابن المعتز والبحتري وأبي فراس وأبي نواس وعمر بن الفارض وغيرهم ، وفي مجامع الأمثال الفصيحة وفي أفخر كتب أيام العرب والسير والتواريخ وتراجم الرجال والنساء ، وفي أجود مجاميع الأدب ، وفي كتب كل فنون العلم الموثوق بها والمعتمد عليها ، وكذا في كتب البردي وفي الكتابات المنقوشة والكتابة على النقود . ولا يغفل عن قراءات القرآن الكريم والروايات الجيدة المخالفة للروايات الواردة في نصوص الكتب المطبوعة ، ولو أمكن أن يودع المعجم كلمات كل الكتب العربية بلا استثناء لكان حسناً . غير أن المؤلفات العربية أكثر من أن يمكن ملاحظتها ومراعاتها كلها ؛ فلذلك لا بد من أن يقتصر على أشهر الدواوين وكتب علية المؤلفين وثقات المصنفين»[1] .

ب . جميع الكلمات والتراكيب والمعاني التي وردت في خير المعاجم العربية الكبيرة ، نحو : الصحاح والمخصّص ولسان العرب وتاج العروس

---

(١) مظهر ، إسماعيل ، اللغة العربية وحاجتها إلى معجم لغوي تاريخي ، مجلّة (المجلة) ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، مصر ، ع٤٠ ، إبريل (نيسان) ، ١٩٦٠ ، ص١٨ .

وغيرها ، وهي مفقودة في متون الكتب المذكورة في فصل (أ) على شرط أن لا يَعْدمها ما يشهد بصحّتها .

ج . الكلمات والتراكيب والمعاني التي تتضمنها تكملة دوزي للمعاجم العربية ، ولكن يلزم أن تُراعى البحوث الانتقادية لفليشر[١] على هذا التصنيف .

د . الكلمات والتراكيب والمعاني المبيّنة في المجموعات والفهارس الأبجدية التي نشرها مستعربون (مستشرقون) ، منفردة أو ملحقة بمتون ودواوين شعر طبعت باعتنائهم»[٢] .

ولكنه – في الجانب العملي– لم يلتزم بهذه المبادئ في الجمْع ، وذلك عندما اقتصر المعجم على حقبة من حقب اللغة العربية تنتهي بنهاية القرن الثالث الهجري ، فلم يتوسّع في الجمع من مصادر لاحقة شعرية ونثرية أشار إليها في النقاط السابقة ، وخرجت بذلك أيضا إضافات (دوزي) التي اعتمدت على مصادر متأخرة بعد عصر الاحتجاج . وأما ما تمكّن مجمع اللغة العربية من نشره فلا يتعدّى صفحات قليلة ، تشكل بداية باب الهمزة (حتى مادة أبد) ، ولا يُعرف إن كان قد أنجز موادّ أخرى قبل وفاته ، أما مقدمته المنشورة مع هذه الصفحات فتكاد توحي بأنه قطع شوطاً أطول في إنجازه ، حتى كاد ينشر عمله تاماً أو قريباً من التمام ، ولكن لا نملك إلا أن نكتفي بهذا الجزء المحدود المتاح من عمله .

وفي مقدمته المنشورة في الفصلة التي نشرت من عمله (من أول الهمزة إلى أبد) ، يكشف عن جوانب من رؤيته المعجمية ، فبعد أن يبين قيمة المعاجم القديمة والحاجة إلى نشر بعض ما لم ينشر منها يقول : «إن النقص المهم في المعجمات التي صنّفها العرب يرجع إلى أن مصنّفيها ما كانوا يجمعون كل

---

(١) المقصود هاينريخ فليشر Fleischer (ت١٨٨٨م) مستشرق ألماني ، تأثر به أوجست فيشر وطبّق بعض قواعده .

(٢) مظهر ، إسماعيل ، المرجع نفسه ، ص١٨ .

مفردات اللغة العربية ، بل كانوا يجمعون الفصيح منها فقط ، ومنتهى الكمال لمعجم عصري أن يكون معجماً تاريخياً . ويجب أن يحوي المعجم التاريخي كل كلمة تدوولت في اللغة ، فإن جميع الكلمات المتداولة في لغة ما لها حقوق متساوية فيها ، وفي أن تُعرض وتُستوضح أطوارها التاريخية في معجماتها ، ولكن المعجمات العربية بعيدة كل البعد عن وجهة النظر هذه ؛ إنها لا تعالج الناحية التاريخية لمفردات اللغة ، بل تقتصر في إيضاح الاتجاه النموذجي لها ، أعني أن مصنّفيها إنما أرادوا التفرقة الدقيقة بين الفصيح من العربية وغير الفصيح ، وذلك بوضع قانون للاستعمال الصحيح للكلمات . ويدل هذا الاتجاه- دون شك- على إحساس لغوي دقيق عند اللغويين ، ولكنه عاق القوة الحيوية الدافعة في اللغة عن التقدم والتوسع»[1] .

ثم استطرد استطراداً طويلاً حول مسألة معايير الفصاحة وشروط الاحتجاج وحدودها الزمانية والقبَلية والمكانية ، ولم يميّز كثيراً بين الاحتجاج في النحو والصرف واختلافه عن الاحتجاج في المعاجم وفي البلاغة والبيان . ومسألة النقاء والحفاظ على اللغة ليست سرّاً ، وإنما هي عنوان وهدف كبير يفخر به مصنفو العرب ، ويعدّونه الهدف الأسمى الذي يسعون إليه ، وذلك لارتباط اللغة بالقرآن والدين والعقيدة الإسلامية .

وانتقد فيشر المصنفين الأوائل لتغاضيهم عن الأدب المنثور «وهو يقدم لنا صورة عن اللغة العربية القديمة أحسن مما يقدّمه الشعر ؛ ذلك أن تقيّد الشعر بالوزن والقافية يميل إلى البغي على اللغة الواضحة الطبيعية»[2] .

وقد تضمن مشروع فيشر للمعجم التاريخي العربي منهجه في معالجة

---

(١) فيشر ، أوجست ، المعجم اللغوي التاريخي ، القسم الأول-من أول «حرف الهمزة» إلى «أبد» ، مجمع اللغة العربية ، ط١ ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م ، ص١١ .

(٢) فيشر ، أوجست ، المصدر نفسه ، ص١٥ .

الألفاظ ومعانيها وشروحها وشواهدها ، ورأى أن تُعرض حسب وجهات النظر السبع التالية[1] :

١ . **الناحية التاريخية** : يرى أن لكل كلمة تطوّرها التاريخي الخاص ، فيجب أن تقيد المواضع التي تبين منها أنها تعطي أوضح صورة من التطور التاريخي للكلمة ومعانيها ، على حسب الترتيب التاريخي بين أقدم الشواهد وأحدثها .

٢ . **الناحية الاشتقاقية** : تتناول بحث أصول الكلمات ونسبها وتوليدها ، ويرتبط بهذه الناحية علم ضبط الهجاء ، وتُردّ الكلمات المعرّبة إلى أصولها قدر الإمكان .

٣ . **الناحية التصريفية** : وتتناول تغيّر صيغ الكلمة المختلفة ، كتصريف الأفعال والأسماء ، وأن يُنبّه على جنس الكلمة من حيث التذكير والتأنيث ، إذ كثيراً ما يغيّر بذلك معنى الكلمة ، ويختلف استعمالها باختلاف الزمان والمكان ، ووجود غير صيغة في تصريف الاسم أو الفعل ، وعدم وجود بعض الصيغ الممكنة وفق القياس المتوقّع .

٤ . **الناحية التعبيرية** : وتتضمن تحقيق معنى الكلمة أو معانيها ، واعتبار أن المعنى الأول هو الذي يؤخذ من اشتقاق الكلمة ، والاهتمام بترتيب المعاني المتعددة ، بتقديم المعنى العام على الخاص ، والحسي على العقلي ، والحقيقي على المجازي والشائع على المحدود ، ومعاني الأدوات النحوية بحسب استعمالاتها ، ومراعاة علم المجاز وعلم الترادف ، ومراعاة استعمال الكلمة اصطلاحياً في تحديد المعاني المختلفة .

٥ . **الناحية النحوية** : وتتناول القضايا التركيبية والنحوية أو الإعرابية لبعض الكلمات والأدوات ، منها موضع ورود الكلمة في السياق إن

---

(١) الحمد ، علي توفيق ، المعجم التاريخي العربي (مفهومه- وظيفته- محتواه) ، مجلة المعجمية ،ع ٥-٦ ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص١٢٠-١٢١ . وانظر عرضها في مقدمة فيشر بالتفصيل : المعجم اللغوي التاريخي ، ص٢٢-٢٣ .

كان لها موضع محدد ، مثل : فقط ، وإنما ، وأيضاً . . . ومراعاة الإضمار والحذف ، وتعدّي الأفعال ولزومها ، وإعراب بعض الكلمات ، وبيان متى وأين ظهر ذلك التركيب لأول مرة وآخرها .

٦ . **الناحية البيانية** : تتناول علاقة الكلمة في التراكيب ووضعها ، لعامل من عوامل البلاغة والبيان ، كالاتباع والمزاوجة ، والمشاكلة ، والمبالغة ، وازدواج عبارتين متضادتين للتعبير عن معنى واحد مبالغ فيه ، والتراكيب التي جرت مجرى الأمثال .

٧ . **الناحية الأسلوبية** : وتحدد المحيط اللغوي الذي استعملت فيه الكلمة ، وتتمثل في بيان مدى سعة استعمال الكلمة ، كأن تستعمل استعمالاً عامّاً ، كاستعمالها في لغة القرآن والحديث الشريف ، أو أسلوب النثر ، أو الشعر ، أو الأسلوب التاريخي ، أو الفنون ، أو العلوم ، أو غيرها ، أو استعمالها استعمالاً خاصّاً ، كالأسلوب الشخصي المحض ، كأن يميل مؤلف أو شخص ما إلى استعمال كلمة معيّنة ، أو تركيب معيّن بالذات وكأنه من لوازمه ، وربما لا يأتي عند غيره إلا نادراً» .

ولكن هذه الأركان السبعة لم تظهر جميعاً ، في النموذج المنشور من عمله ، بل لم يظهر منها إلا القليل ، ولكنها على أية حال تمثّل رؤية نظرية لما ينبغي أن يُتّبع في إعداد المعجم التاريخي والعناصر والمناحي التي تؤخذ بالاعتبار في تتبّع المعاني والدلالات والاستعمالات .

وخلاصة القول في مبادرة فيشر أنها أسهمت في إقناع العرب أنفسهم بأهمية وضع معجم تاريخي للغة العربية ، ومع أن نتاج هذه المبادرة محدود وفقير ، وبعيد عن المأمول في المعجم التاريخي ، ولا يتناسب مع شهرة المبادرة وصيتها ، فإنها جديرة بالاهتمام والمراجعة ، بوصفها محطة بارزة من محطات الاهتمام بالمعجم التاريخي العربي .

ج. تجربة جمعية المعجمية العربية بتونس:

عرض محمد رشاد الحمزاوي تجربة الجمعية المعجمية العربية بتونس ، في مجال العمل على مشروع المعجم التاريخي ، ويبدو أن التوجه العام كان يميل إلى تقسيم العمل إلى مراحل ، في صورة مشاريع فرعية ، أو دراسات تمهيدية تكون خطوات مهيئة ، في سبيل الوصول إلى الصورة التامة فيما بعد . فليس بين مشاريع الجمعية مشروع صريح للمعجم ككل . وإنما هي مشاريع فرعية ودراسات تمهيدية مهمة في مجالها .

ومن بين الأعمال التمهيدية تنظيم ندوة موسّعة ونشر أعمالها وبحوثها مما ساعد في توفير مادة بحثية تقدّم أفكاراً جديدة وجادة تجابه أسئلة المعجم التاريخي ، وهي الندوة التي عقدت في تونس بين ١٤-١٧ نوفمبر/تشرين الثاني ، عام ١٩٨٩م ، ونشرت أعمالها في عدد مزدوج من مجلة المعجمية عام ١٩٩٠م يقع في (٥١٠ صفحات) ، ويوفّر مادة نظرية وبحثية مفيدة جدا ضمن الدراسات التمهيدية الضرورية للمعجم التاريخي .

أما المشروع الأساسي المهم للجمعية فهو ما تمثّل في البدء بوضع «مدوّنة المعجم العربي التاريخي» وتولّى هذا المشروع فريق عمل برئاسة إبراهيم بن مراد ، في عام ١٩٩٦م ، ولأسباب عملية بدأ الفريق بمرحلة الشعر الجاهلي فاختار أشعار تسعين شاعرا جاهليا لبناء مدونة للشعر الجاهلي ، بحيث تكون قاعدة للمراحل اللغوية التالية ، ونفهم من عرض إبراهيم بن مراد لهذا المشروع أن الفريق انتهى من إعداد المدونة التي تمثل مرحلة تمهيدية أساسية لوضع «معجم العربية الجاهلية التاريخي» كما سماه إبراهيم بن مراد في عرضه . ولكن - في حدود علمنا وبحثنا- لم يستمر عمل الفريق كما يبدو في السنوات التالية ، ولم يتم توظيف المدونة في إعداد المعجم الموعود ، ولم تنشر المدونة نفسها ورقياً أو إلكترونياً ، لعل فريقاً آخر يستفيد منها ويكمل ما بدأه إبراهيم بن مراد وفريقه التونسي الطموح[1] .

---

(١) انظر تفاصيل المشروع في : مجلة المعجمية ، تونس ، ع٢٣ ، ٢٠٠٧ . (كلمة إبراهيم بن مراد في افتتاح اللقاء العلمي حول المشروع ، وورقته «قضايا التاريخ في مدونة الشعر الجاهلي المعجمية» .

ومع أن تجربة الجمعية لم تفضِ إلى وضع المعجم التاريخي أو وضع مرحلة من مراحله ، فإن اهتمامها به على مدى سنوات طويلة أسهم إسهاماً مباشراً في إحياء الفكرة نفسها ، إلى جانب أنه طوّر الدراسات التمهيدية والمنهجية تطويراً بيّناً . وما زالت مطبوعات الجمعية وأوراق ندواتها العلمية مصدراً ثريّاً للبحوث والأدبيات المعمّقة المرتبطة بالمعجم التاريخي بجدية وعمق . ولربما لو توفر الدعم المالي الملائم لمثل هذا المشروع لأمكن للجمعية أن تقطع أشواطاً مهمة ، ولأمكنها أن تقوم ببعض أدوار الجمعية الفيلولوجية في لندن التي أنجزت معجم أكسفورد!!

د. هيئة المعجم التاريخي/اتحاد المجامع العربية:

بدأ الاهتمام بقضية المعجم التاريخي للغة العربية مع تأسيس المجمع العلمي العربي في مصر عام ١٩٣٢م ، وظهرت الدعوة إلى وضعه في مرسوم تأسيس المجمع ، ثم كان ما كان من تبنّي المجمع لمشروع فيشر ، وانتهى المشروع إلى نهاية متواضعة كما رأينا فيما سبق . ثم مرّ على المجمع حين من الدهر نشر فيه «وريقات» فيشر أو ما أمكن جمعه منها وتضم المقدمة ونموذجاً محدوداً من أول حرف الهمزة ، ثم عُني المجمع بمشروع معاجمه : (الوجيز ، والوسيط ، والكبير) وأعماله الأخرى التي لا تتوقف عند وضع المعجم التاريخي وحده .

وقد رأى بعض المعجميّين وبعض أهل العربية أن «المعجم الكبير» يمكن أن يغني عن «المعجم التاريخي» ، وعبّر عن ذلك عضو المجمع من الأردن ناصر الدين الأسد[1] ، ونقد في كلمته عمل فيشر ، وأشار إلى غموض فهمه للوجهة التاريخية ، وتنبه إلى غياب الترتيب التاريخي في بعض مواد فيشر كمادة (أبد) وذهب إلى أن صنيعه في ترتيب الشواهد «مخالف لما فهمناه من كلامه ،

---

(١) محاضرة ألقاها في الجلسة العشرين من جلسات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في دورته الثانية والسبعين يوم الأربعاء ٢٩ من صفر سنة ١٤٢٧هـ الموافق ٢٩ من مارس/آذار سنة ٢٠٠٦ . ونشرت في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ،ع١١٠ ، ٢٠٠٧ ، ص١٠٥ وما بعدها .

ويتطابق مع المعاجم العربية التي تنشر الشواهد والمصادر دون أدنى ترتيب تاريخي ، فليس فيه من جديد في هذه المادة سوى أنه رجع إلى كتاب النهاية وكتاب الميداني!»[1] . ويعرض الأسد بعد ذلك خطة المعجم الكبير الذي بدأ مجمع اللغة العربية بالقاهرة إصداره عام ١٩٥٦م بظهور الطبعة الأولى من جزئه الأول ، ويرى الأسد أن منهج المعجم واضح كما يظهر من مقدمته ، مع تأكيد المجمع أن معجمه هذا «لن يكون معجماً تاريخياً للغة العربية ، لأن المعجم التاريخي يحتاج إلى أعمال تمهيدية لم يؤخذ فيها بعد»[2] .

ومع بداية الألفية الجديدة عاد الاهتمام بالمعجم التاريخي ضمن مشاريع (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) و(اتحاد المجامع العربية اللغوية) غير بعيد عن بيئته العلمية الأولى ، فشكّل اتحاد المجامع في اجتماعه المنعقد بالقاهرة من ٦-٨ نوفمبر (تشرين الثاني) عام ٢٠٠١م لجنة عربية من أهل الاختصاص سميت بـ«لجنة المعجم العربي التاريخي» . وخصّ المعجم التاريخي باهتمامه ، فقُدّمت محاضرات لأبرز اللغويين والمعنيين بالمعجم العربي في دوراته : الواحدة والسبعين ، والثانية والسبعين ، والثالثة والسبعين ، مما يُشعر المتابع بأن العقود التي مرت بعد إخفاق محاولة فيشر ، لم تنه الأمل بإمكانية وضع المعجم التاريخي رغم الوعي بصعوباته ومشاقّه والعقبات الكثيرة التي تعترض إنجازه[3] .

---

(١) الأسد ، ناصر الدين ، المعجم الكبير يغني عن المعجم التاريخي اللغوي ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١١٠ ، ٢٠٠٧ ، ص١١٠ .

(٢) المرجع نفسه ، ص١١١ . وانظر خطة المعجم بالتفصيل في مقدمة الجزء الأول من المعجم الكبير ، ط١ ، ١٩٥٦م . وهي خطة طموحة وشاملة ، وفيها بعض ملامح المعجم التاريخي وعلى رأسها «التأثيل» ، وقد مرت عقود دون أن يكتمل هذا المعجم فوصل اليوم حتى جزئه التاسع .

(٣) عبد العزيز ، محمد حسن ، المعجم التاريخي للغة العربية-وثائق ونماذج ، ط١ ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م ، ص٣٦ . وقد أثبت عبد العزيز عناوين المحاضرات التي قدمت في هذه الدورات التي أسهمت في إحياء فكرة المعجم التاريخي .

وتقدّم اتحاد المجامع اللغوية العربية في الاهتمام المنهجي بفكرة المعجم التاريخي حين توافق على إنشاء هيئة أو مؤسسة تتبع الاتحاد باسم (مؤسسة المعجم التاريخي للغة العربية) في إبريل/نيسان ٢٠٠٤م ، ثم تقرر تعديل اسمها إلى (هيئة المعجم التاريخي العربي) ووضع للهيئة نظام خاص ينطلق من كونها (هيئة لغوية علمية ذات شخصية اعتبارية مستقلّة تابعة لاتحاد المجامع اللغوية العربية ، ومقرّها القاهرة) . وتشكّلت لجنة عربية من رؤساء المجامع العربية ومن ممثلين متخصصين يصل مجموعهم خمسة عشر عضواً . وانبثقت عن اللجنة الموسّعة لجنة مصغّرة يرأسها كمال بشر ، وتضم : أحمد بن محمد الضبيب ، وإبراهيم بن مراد ، وعلي القاسمي ، ومحمد حسن عبد العزيز) . وأنجزت اللجنة الخطط التفصيلية والأعمال التمهيدية التنظيمية ، واجتمعت اللجنة عدة اجتماعات عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ ، وقدّمت جانباً من أعمالها في المؤتمر الذي استضافته الشارقة في شهر كانون الثاني ٢٠٠٧م ، إلى جانب مساهمات علمية ذات صلة بالمعجم التاريخي . ويبدو أن التقدم في عمل هيئة المعجم التاريخي مضى بطيئاً ، واقتصر على إنجاز الخطط ورسم المعالم التمهيدية ، ولكنه لم يجاوز ذلك إلى خطوات عملية[١] .

هـ. مبادرة مجمع اللغة العربية بالشارقة:

اختتمت المرحلة السابقة من مراحل إحياء مشروع المعجم التاريخي في ظل «اتحاد المجامع اللغوية العربية» بتكوين «هيئة المعجم التاريخي» وقد أفضى هذا النشاط إلى التفات الأمير سلطان القاسمي للمشروع ، وتقديره قيمته الحضارية واللغوية ، فبادر إلى «توفير مقر لمشروع المعجم التاريخي ، ورصد ميزانية دائمة لإنجازه» ، كما ذكر محمد حسن عبد العزيز ، وبذلك انتقل العمل إلى خطوة

---

(١) .استقينا المعلومات حول نشاط اتحاد المجامع العربية ، وتكوين هيئة المعجم التاريخي من الكتاب التوثيقي المهم لمحمد حسن عبد العزيز . وهو أبرز كتاب يوثق مسيرة المعجم التاريخي ، ويقدّم معلومات موثّقة عن محاولات وضعه .

جديدة ومرحلة أخرى قد تفضي حقاً إلى التحوّل من التخطيط إلى التنفيذ . وتطور الاهتمام إلى أن يتأسس مجمع لغوي جديد في «الشارقة» بمرسوم أميري رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٦م ، يُنشأ بموجبه مجمع في إمارة الشارقة يسمّى (مجمع اللغة العربية بالشارقة) ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة وبالأهلية القانونية لتحقيق أغراضه . وتتضمن اختصاصات المجمع «إصدار المعاجم اللغوية ومعاجم اللهجات والموسوعات العلمية» . ومن بين أهدافه «توثيق الصلات بالمجامع اللغوية والعلمية عربياً وإسلامياً»[١] .

ويبدو لنا أن مجمع اللغة العربية في الشارقة يجتهد في الاهتمام بإنجاز مشروع المعجم التاريخي ، من خلال التعاون مع اتحاد المجامع اللغوية العربية ، فقد دعا الشيخ سلطان القاسمي في كلمته في اجتماع اتحاد المجامع الذي عُقدت دورته الأخيرة في الجزائر (يناير/كانون الثاني ٢٠١٧) إلى «التعجيل بإنجاز المعجم اللغوي العربي التاريخي» وعرض لتأسيس مجمع اللغة العربية في الشارقة ، ليكون رديفاً للمجامع العربية السابقة .

و. معجم الدّوحة التاريخي للغة العربيّة:

تعدّ مبادرة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (قطر) من أحدث المبادرات العربية المتعلّقة بإنجاز المعجم التاريخي للغة العربية ، وهي إجمالاً تحاول أن تنطلق من حيث أخفقت أو تعثّرت المبادرات والمحاولات السابقة ، وقد تضمنت الخطوات العملية لهذه المبادرة عدة خطوات ، أولها عقد ندوة الخبراء الأولى يومي ١٠ و١١/١١/٢٠١٢م ، وثانيها نشر كتاب يتضمن الأوراق البحثية التي قدّمها الخبراء والباحثون المتخصّصون في الندوة العلمية التي عقدت مصاحبة لاجتماع لجنة الخبراء . وعقد المركز عدة اجتماعات ولقاءات أفضت إلى إنشاء مؤسسة خاصة بالمعجم على شاكلة «هيئة المعجم التاريخي للغة العربية» التي كانت ضمن جهود اتحاد مجامع اللغة العربية ، ثم توقف العمل

---

(١) انظر تفاصيل المرسوم الأميري على موقع المجمع : http://www.alashj.ae (بتاريخ ٣١/٨/٢٠١٨)

فيها . ووضع المركز للمؤسسة الجديدة نظاماً خاصّاً وأطلق عليها اسم : «مؤسسة معجم الدوحة التاريخي للغة العربية» وهي تتبع «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» ، وعرّف النظام هذه المؤسسة بأنها «مؤسسة لغوية علمية ذات شخصية اعتبارية تابعة للمركز العربي للأبحاث والسياسات ، الدوحة ، قطر» . وأهدافها : إنجاز معجم تاريخي للغة العربية ، وبناء مدوّنة لغوية عربية شاملة ، واستخلاص معاجم فرعية من المعجم التاريخي للغة العربية ، وإصدار دراسات وأبحاث معجمية»[1] .

ويفيدنا النظام الداخلي بأن تطوّراً قد لحق بطريقة التفكير في إنجاز المعجم من خلال خطوات إدارية ومالية ملائمة ، فنص النظام الأساسي على تكوين «المجلس العلمي للمعجم» و«الهيئة التنفيذية» و«الدوائر المتخصّصة» ، فالجانب الإداري لا غبار عليه ، وهو موافق للمقتضيات الحديثة اللازمة لإدارة عمل معقد من نوع العمل الجماعي المؤسسي في المعجم التاريخي للغة العربية .

وقد تشكل المجلس العلمي من عدد من الخبراء والمتخصّصين في العمل المعجمي واللغوي ، من بينهم بعض الأسماء التي رافقت التجارب السابقة أو بعضها من مثل (علي القاسمي ، وإبراهيم بن مراد ، وأحمد بن محمد الضبيب ، والمرحوم إسماعيل عمايرة . .) . والتشكيل إجمالاً مبنيّ على الاختيار الفردي لإدارة المركز العربي للأبحاث والسياسات ، وليس مبنيّاً على تمثيل الهيئات اللغوية (مجامع اللغة العربية) . وهذه المبادرة ما زالت في سنواتها الأولى ، ولا يملك المتابع إلا أن يدعو لها بالنجاح ، لأن وضع المعجم التاريخي للغة العربية وأية لغة أخرى ليس أمراً هيّناً .

وأما ما يمكن أن يؤخذ على هذه المبادرة من الناحية المبدئية التي قد تؤثر مستقبلاً على إنتاج هذه المؤسسة ، فهو ما يتصل بالمرجعية اللغوية ، إذ لا يظهر أن (المركز العربي للأبحاث والسياسات) قد نسّق أو تعاون مع المجامع اللغوية

---

(١) انظر نص النظام النظام الأساسي لهذه المؤسسة على الموقع الإلكتروني (اطلعنا عليه بتاريخ ٢٠١٨/٨/٣١ : https://www.dohadictionary.org)

العربية أو اتحاد المجامع العربية الذي يمثّلها ، وإنما اتصل بالعلماء والمتخصصين فرادى ، ومع التقدير لكل الأسماء التي انضمّت إلى المجلس العلمي ، فإن هناك أسماء أخرى لها مكانتها ودورها غابت عن مشروع المعجم ، فضلاً عن أن غياب التنسيق والتعاون مع المجامع اللغوية يفقد المعجم المأمول مشروعيته العلمية ، لأنه بهذه الصورة دون غطاء من الهيئات العربية المتخصّصة في الشأن اللغوي العربي . ومن الصعب الوصول إلى منجزات معتبرة دون مرورها بقنوات المجامع اللغوية .

(٦) دوافع وضْع المُعْجم التاريخيّ للغة العربية:

قدّم المعجميون والباحثون مرافعات متنوّعة في بيان وجاهة فكرة المعجم التاريخي ، ومدى إضافته البيّنة إلى الصناعة المعجمية العربية ، وأنه ضرورة لا غنى عنها . ومن أهم الدوافع ما قدّمه إبراهيم بن مراد في تقريره للجنة/هيئة المعجم التاريخي التي تطوّرت في ظل اتحاد المجامع العربية ابتداء من عام ٢٠٠١م ، وتقسّمت المسوّغات إلى : المسوّغات القومية ، المسوّغات العلمية ، المسوّغات التربوية التعليمية ، المسوّغات الاقتصادية . ويهمنا منها المسوّغات العلمية في هذا المقام مع أهمية سائر الدواعي المذكورة وغير المذكورة . وهي كما وردت على النحو الآتي[(١)] :

(١) يجب أن تُعامل العربية معاملة اللغات الحية الأخرى ، كالفرنسية والإنجليزية اللتين وُضع لكل منهما معجمها التاريخي- وذلك بأن تُوصَف وصفاً لسانياً دقيقاً بالتأريخ لمفرداتها ولمعانيها مثلما وصف غيرها من اللغات الحيّة .

(٢) وأن يوصَل حاضرها بماضيها فيربط بين مختلف حلقات استعمالها عبر تاريخها الطويل . فهي بين اللغات الحية اليوم اللغة الوحيدة التي حافظت على وحدتها فلم تنقسم إلى قديمة وحديثة ، ولم يداخل نظام استعمالها العام تغيير ذو بال .

(٣) وأن يسدّ الخلل الذي غلب على المعاجم العربية منذ القديم ، إذ لم يعن بإظهار وحدة اللغة بالتأريخ لمفرداتها ولمعانيها عبر العصور لمعرفة ما طرأ في حياة اللغة من التطوّر دون أن تخرج عن نظامها العام .

(٤) إن التأريخ المعجمي لا يهم المعجم فقط بل يهم أصوات العربية وصرفها ونحوها أيضاً . فإن التأريخ لوحدات المعجم يمكّن من التأريخ للأصوات

---

(١) بن مراد ، إبراهيم ، المعجم التاريخي للغة العربية-مسوّغات المشروع ، نص وثيقة أعدّت لاتحاد المجامع اللغوية العربية ، في : مجلة المعجمية ، ع٢٣ ، ٢٠٠٧ ، ص١٩٨-١٩٩ .

والأبنية الصرفية التي تكوّنها بحسب ما يطرأ على المفردات من التطوّر ، كما يمكّن من التأريخ للأساليب وأنواع التراكيب النحوية .

(٥) إن للمعجم التاريخي قيمة حضارية كبرى إضافة إلى قيمته اللغوية لأن التأريخ للوحدات المعجمية هو تأريخ للمفاهيم التي تحملها والأفكار التي ترتبط بها في العصور التي ظهرت فيها ، فإن المفردات- وبخاصة المصطلحات- هو دليل على ظهور المفاهيم التي تنشأ في العلوم وفي الفنون .

(٦) إن المعجم التاريخي وسيلة ضرورية لتأليف بقية معاجم اللغة العربية فهو يخلّصها من نقائص منهجية ومعرفية كثيرة ، وخاصة في ركن التعريف الذي يعد في التأليف المعجمي أهم ما يؤسس عليه المعجم ، وهو لم يخرج في مختلف معاجمنا اللغوية عن الشرح اللغوي البسيط ، على حين بلغت عناصره المكونة لبنيته في المعاجم الفرنسية والإنجليزية- نتيجة وجود المعجم التاريخي فيها- أكثر من عشرة عناصر .

(٧) إن المعجم التاريخي يظهر بوضوح ما بين اللغة العربية وغيرها من اللغات من الصلات» .

وقدّم علي القاسمي رؤية مكثفة لأهمية المعجم التاريخي بالقول : «سيشكل المعجم التاريخي للغة العربية قفزة نوعية في صناعة المعجم العربي ، ويعمل على تبيان وحدة الاستعمالات اللغوية في مختلف الأقطار العربية ، وبذلك يؤكد الروابط اللغوية بين هذه الأمصار ويعزز انتماءها إلى الأمة العربية ، باعتبار أن اللغة هي من أهم الأواصر التي تربط الشعوب بعضها ببعض . وسيساعد هذا المعجم التاريخي على دراسة اللغة العربية دراسة علمية ووصفها وصفاً لسانياً دقيقاً ، لأنه سيؤرخ للتغيرات التي لحقت بأصوات اللغة وأبنيتها الصرفية وتراكيبها النحوية بالإضافة إلى التطور الدلالي الذي أصابها . كما سيكون هذا المعجم مصدراً لتصنيف الأنواع الأخرى من المعاجم وإمدادها بالشواهد اللازمة ، وسنداً لمراجعة المعاجم الموجودة حالياً . وأخيراً وليس آخراً ،

فإن المعجم التاريخي سيزوّد طلبة الدراسات اللسانية العليا بمرجع مهم لإعداد رسائلهم وأطروحاتهم . وخلاصة القول إن المعجم التاريخي أداة ضرورية لاكتساب المعرفة وتنميتها»[1] .

ومن أهم الدوافع التي ينبغي أن تشجعنا على التمسك بفكرة المعجم التاريخي أن أسلافنا قد نهضوا بدورهم في زمنهم ، وأسهموا في حفظ اللغة ومفرداتها ، ولا يمكن أن يظلّ اعتمادنا عليهم دون تقديم إضافات بينة كالمعجم التاريخي الذي يضيف إلى جهودهم ، ولا يلغيها ، أضف إلى هذا أن التراث المعجمي لا يخلو من بعض العيوب التي تقتضي المعالجة بوضع معاجم حديثة بعد مرور أزمنة متطاولة على معاجمنا القديمة ، ولا يكفي ما ألفناه من تعداد تلك العيوب ، فما أسهل النقد وأيسر تعداد العيوب ، ولكن معالجتها الحقة تتمّ بوضع معجم تاريخي حديث يفيد من تطوّر المناهج ويضيف لوناً جديداً وثروة جديدة إلى لغتنا العربية .

ويلاحظ المتابع أن غنى تجربة العرب في مجال المعاجم اللغوية التراثية تدفع إلى الوقوف عند هذه التجربة مع الحديث عن «المعجم التاريخي» ، ومن الدارسين فريق حاول أن يلتمس للمعجم التاريخي بدايات أو إرهاصات ضمن تجربة تلك المعاجم ، ومن هؤلاء (هادي نهر) الذي ركب مركباً صعباً وهو ينظر في «تاريخ الكلمة العربية وتطورها في الدرس اللغوي عند العرب من خلال لسان العرب لابن منظور» ، ومضى يحاول أن يثبت أن للعرب ما لغيرهم في مجال «درس تاريخ الكلمات وأصولها» ، واقتبس عدة أقوال من آراء العلماء والباحثين الذين لاحظوا خلو التراث العربي من معجم تاريخي ، واقتبس مثلا قول علي وافي في فقه اللغة الذي يكاد يمثل رأي الأكثرية ممن دققوا في هذه المسألة وعرفوا حدود المعجم التاريخي والتأثيلي ، وليس مجرد إرهاص أو فكرة تاريخية عارضة ، فهذا موجود لا يحتاج إلى اكتشاف . يقول وافي عن المعجميين العرب إنهم «قد وجهوا عنايتهم إلى ذكر معاني الكلمات

(١) القاسمي ، علي ، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص٧٠٦ .

والاستشهاد عليها أحيانا بالقرآن والحديث والمأثور من كلام العرب ، ولكنهم أغفلوا إغفالاً تاماً تعقّب كل كلمة في مراحل حياتها ، وشرح تطور مدلولها في مختلف العصور ، وبيان الأصول التي انحدرت منها . . . وما إلى ذلك من البحوث القيمة التي تشغل الآن أكبر حيز في المعجمات الإفرنجية الحديثة ، وتهمّ كثيراً من الباحثين في فقه اللغة»[1] . ثم مضى هادي نهر يعدّد جهود القدامى في دراسة اللهجات والألفاظ المعربة والدخيلة ونحو ذلك ، وهي أمور معروفة ليست هي المرادة من منهجية المعجم التاريخي .

وبعد تطواف طويل وتظاهر بأنه يعارض الكثيرين ممن افتروا على العربية في رأيه ، ومعرفة القدماء بعلم أصول الكلمات ، يعود إلى الكلمة الحق التي لا يمكن إغفالها ، «من الجائز القول إن العربية قد صفرت (أي : خلت) من معجم اشتقاقي تأصيلي ، أو ما يسمى بـ المعجم التأثيلي الذي يبحث في أصول ألفاظ اللغة ومنابتها الأولى ، ومن الجائز القول بأننا لا نملك معجماً تطورياً تاريخياً يهتم بأصل الكلمة ويتتبع استعمالاتها عبر العصور والنصوص ، وما يطرأ عليها من تطور ، فيثبت ذلك ويؤرخ ، غير أنه لا يجوز أن نقول إن اللغويين العرب لم يعالجوا تاريخ الكلمة أو أصلها عبر آثارهم اللغوية التي لا تحصى»[2] . والحقيقة أن أحداً لم يقل بأن العرب لم يعالجوا تاريخ الكلمة ، وإنما الحديث كله عن المعجم التاريخي بمفهومه الحديث الذي تطور إليه في ضوء متغيرات وظروف تاريخية معينة .

ويبدو رأي إبراهيم السامرائي واضحاً غير متجنٍّ على التراث ، فليس لنا في التراث معجم تاريخي . يقول : «ولنا أن نسأل أنفسنا : ألنا من تراثنا المعجمي (معجم تاريخي)؟ وهل لنا أن نعدّ مثلاً لسان العرب ضرباً من هذا المعجم؟

---

(١) نهر ، هادي ، تاريخ الكلمة العربية وتطورها في الدرس اللغوي عند العرب مع دراسة وصفية تطبيقية من خلال لسان العرب لابن منظور ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٤٢١ . (عن علي وافي ، فقه اللغة ، ط٤ ، ص٢٨٨) .

(٢) المرجع نفسه ، ص٤٢٩ .

والجواب على السؤالين هو أننا لا نملك هذا المعجم ، وليس لسان العرب ولا غيره من المطوّلات هو هذا الذي نتساءل عنه . إن المعجم التاريخي يجب أن يكون قائماً على العناية بالأصول ، ثم الفروع عن هذه الأصول ، وهذا يعني أنه يسرد المسيرة التاريخية منذ نشأتها بل ولادتها إلى نهايتها ، ولا أريد بـ النهاية الموت والفناء وإن يكن هذا من الأمور الحاصلة في جمهرة من الألفاظ التي عفا عليها الزمن ، أو قل انتفت الحاجة إليها . إن لكل كلمة من الكلمات في العربية ، كما هي الحال في كل لغة (سيرة) وهذه السيرة تخضع لظروف عدة ، وتكون حاجة من حاجات المعربين»[١] .

وهو رأي يقرره شوقي ضيف أيضاً ، فبعد أن امتدح الثروة العربية من معجماتنا التراثية قال : «وكل هذه المعاجم قلما تعنى بالترتيب التاريخي الدقيق للمعاني من حسية وعقلية وعامة كلية وخاصة جزئية وحقيقية ومجازية ، وينبغي أن يعنى بذلك كله المعجم اللغوي التاريخي العصري ، فلا تسرد فيه المعاني سرداً بدون نظام على نحو ما نلاحظ في اللسان ، فإن من يبحث عن معنى بعينه للفظة قد يقرأ بضع صفحات حتى يعثر على ضالته ، وأيضا فإن تاريخ استعمالاتها هي ومشتقاتها لا يتضح له ، والمعجم التاريخي العصري لا يتلافى ذلك فحسب ، بل يتلافى أيضاً نقص النظام في ترتيب المادة بحيث توضع على أساس من التسلسل التاريخي»[٢] .

إن التطلع إلى إنجاز المعجم التاريخي بوصفه أمراً حيوياً ناقصاً يشير إلى أننا لا نملك في الماضي أو الحاضر هذا المعجم ، ولا يمنع ذلك وجود لمحات «تاريخية» في المعاجم العربية ، فتاريخية الألفاظ وتطور معانيها أمر بدهي في كل معجم ، لكن هذا شيء وصنع معجم تاريخي بالمعنى العلمي والمنهجي المعاصر شيء آخر .

---

(١) السامرائي ، إبراهيم ، من مواد المعجم التاريخي : الجمع في طائفة من الكلم القديم ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص١٨٧-١٨٨ .

(٢) ضيف ، شوقي ، صعوبات الاستشهاد الشعري في المعجم العربي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٤١٠ .

وكما تساءل أحد الباحثين : «هل عرف تراثنا العربي المعجم التاريخي؟ في حقيقة الأمر لا نملك هذا المعجم ، ومن الخطأ ما توهّمه بعض العلماء أن معجم لسان العرب لابن منظور المصري (ت٧١١هـ) يعد من هذا النوع ، بيد أن موسوعية هذا المعجم واعتماده على خمسة كتب هي التي أوحت بهذا ، لكنه يفتقد مفهوم المعجم التاريخي ، لأننا نعني به تتبع الكلمة عبر تاريخها ، فهو معجم يصل إلى المعنى الأصل للفظ متتبعاً استعماله في المراحل التاريخية المتعاقبة ، ويكون معجماً تاريخيا بالمعنى الحقيقي للكلمة ، إذا سرد تاريخ جميع المفردات خلال مرحلة زمنية معينة ، وأوضح ميلاد المفردات الجديدة والمعاني المستحدثة بالإضافة إلى تغيرها واختفائها التدريجيين أيضاً»[١] .

إذن ينبغي أن نعترف دون تردّد بالاختلاف البيّن بين معاجمنا التراثية ومبادئ المعجم التاريخي ، فهي معاجم مختلفة منهجاً وهدفاً ومادة عن المراد من المعجم التاريخي ، وهذا لا يعيبها ، فلها خصائصها المميزة ، ودورها البين في الحفاظ على العربية حتى اليوم . ولا بد أن يحملنا هذا الإقرار على التمسك بدعوة «المعجم التاريخي» فهو حقّاً من ضرورات اللغات الكبرى ، ومن عوامل وحدتها وتطورها .

وثمّ فريق من الباحثين والداعين إلى المعجم التاريخي أقاموا بعض أسس دعوتهم على بيان عيوب المعاجم القديمة بدلاً من إقامتها على «ميزات» المعجم التاريخي نفسه ، ولعل إسماعيل مظهر من أوائل من رأوا في المعجم اللغوي التاريخي حلّاً لعيوب المعجم التراثي العربي ، ومن ذلك قوله في نقد المعاجم : «اقتصرت المعاجم التي وصلتنا عن أسلافنا على جمع المفردات وإثبات معانيها ، واختلاف هذه المعاني باختلاف مبناها الشكلي ، وهو عمل ولا شك جليل الفائدة ثابت الأثر على الأجيال ، غير أن شعراء العرب وأدباءهم

---

(١) البنداري ، محمد امبارك الشاذلي محمد ، المعجم التاريخي بين الواقع والمأمول ، أوراق المؤتمر العلمي الدولي الثاني-معالم التلاقي بين علوم اللغة العربية والعلوم الإسلامية ، كلية اللغة العربية بالزقازيق ، جامعة الأزهر ، مصر ، إبريل (نيسان) ، ٢٠١٠ ، ص١٨٢١ .

وعلماءهم وفلاسفتهم قد أدخلوا على معاني هذه الألفاظ معاني جديدة استخدموها أداء لأغراضهم الفنية ، فلم يدخل كثير من هذه المعاني معاجم اللغة ومظانّها ، فظلّت متناثرة فيها ؛ يتناقلها الأدباء ويرويها الرواة ، فإذا أردت الرجوع إلى تاريخ الاستعمالات التي تواردت على الألفاظ ولم تحصرها المعجمات لأنها تدخل في باب المجاز أو الاستعمال العلمي ، لم تقع في معاجم اللغة على شيء من ذلك . وإذن فاللغة العربية لغة محصورة من ناحية ، مشتّتة من ناحية أخرى . محصورة في المعاجم من حيث معانيها الحقيقية ، مشتتة من حيث المعاني المجازية التي تواردت عليها ، أو الاستعمالات العلمية والفلسفية والتصوفية أو غير ذلك مما نقلت إليه الألفاظ»[1] .

ولكنّ نقد المعاجم والإمعان في التركيز على عيوبها ونقائصها[2] لا يفيد -في نظرنا- صناعة المعجم التاريخي في شيء ، والمعاجم التراثية أدت وتؤدي دورها حتى اليوم ، ولا تمنع أحداً من الإقدام على وضع المعجم التاريخي ، وأحسب أننا حين نبالغ في نقدها لفتح الطريق أمام المعجم التاريخي إنما نسير نهْجاً معوجّاً ، لا يبعد عن طريق من يحاول البحث عن «معجم تاريخي» في لسان العرب أو غيره من الموسوعات المعجمية القديمة .

ويرى علي القاسمي رأياً معتدلاً وهو يذكّر بظهور المعاجم التاريخية في أوروبا «نتيجة لازدهار اللسانيات الحديثة في النصف الثاني من القرن (التاسع عشر) الميلادي ، بحيث أرسيت دراسة اللغة ووصفها على أسس علمية ، ومن أبرز فروع اللسانيات في ذلك القرن علم اللغة التاريخي ، وعلم اللغة المقارن ، اللذان عنيا بوضع قوانين تغير الأصوات اللغوية ، وكذلك علم التأثيل

---

(١) مظهر ، إسماعيل ، اللغة العربية وحاجتها إلى معجم لغوي تاريخي ، المجلة ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، مصر ، ع٤٠ ، إبريل (نيسان) ، ١٩٦٠ ، ص١٤ .

(٢) عدّد عفيف عبد الرحمن كثيراً من هذه العيوب في دراسة مفصلة له : انظر : عبد الرحمن ، عفيف ، من قضايا المعجمية العربية المعاصرة ، في : مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع٣٥ ، السنة ١٢ ، تموز-كانون الأول ١٩٨٨م ، ص١٧-٢٠ .

(الإيتمولوجي) الذي يعنى بدراسة أصول الكلمات واشتقاقها وتطور دلالتها»[1] .

ويبني على هذه الظروف الموضوعية في سياقها الأوروبي نتيجة تتصل بوضع المعجم التاريخي العربي فيقول : «ولم يكن بالإمكان تصنيف معجم تاريخي للغة العربية آنذاك ، لأن النهضة العربية كانت في بدايتها إبان القرن التاسع عشر الميلادي ، ولم تكن الدراسات اللسانية العلمية قد تطوّرت بما يكفي لإعداد معجم تاريخي لغوي ، بل إن المعاجم العربية التي أنجزت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين كانت في حقيقتها مجرد نقل من المعاجم القديمة السابقة مع تهذيب وتنقيح وإعادة ترتيب المواد . أضف إلى أن تصنيف معجم تاريخي عربي يتطلّب حشد عدد من المتخصصين باللغات العربية القديمة (السامية) كالسومرية والبابلية والآشورية والآرامية والمصرية القديمة ، وكذلك باللغات التي تفاعلت معها العربية واقترضت منها كالإغريقية واللاتينية والفارسية والتركية . وهذا يعني أن تقوم بتأليف المعجم التاريخي العربي مؤسسة متكاملة تنكبّ على هذا العمل وحده ، ولا يكفي جهود لغوي أو معجمي واحد بمفرده . فمعجم أكسفورد للغة الإنجليزية ترعاه مؤسسة مستقلة لا همّ لها إلا تطوير المعجم وإخراج طبعة جديدة منه كل ٢٥ سنة تقريباً لمواكبة التطور الدلالي للألفاظ الإنجليزية»[2] .

وثمّ سبب أو عامل آخر من طبيعة ثقافية عقائدية ، رجّحه محمد رشاد الحمزاوي وهو يتأمل غياب إنجاز المعجم التاريخي في تجربة معجمية طويلة رائدة ، فكأنه تصوّر أن العربية تنفر من التاريخ أو تتعالى عليه ، ويختلط ذلك بمسْحة من تقديس اللغة ، والقداسة ضرب من مناهضة التاريخ في جوهرها الأيدولوجي ، يقول : «يبدو أن الأمر يعود إلى ذهنية ثقافية لا تخلو من نظرة عقائدية مركّبة . .ويعزى إلى ذلك عامل آخر وهو النفور من كل ما له صلة بعلم

---

(١) القاسمي ، علي ، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص٧٠٧ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٧٠٧-٧٠٨ .

أصول اللغات وفصائلها وما لها من تعامل وتداخل وأثر وتأثير وسبق وتبعية . فالعربية لغة القرآن ، وهي بالتالي أم اللغات وأشرفها . . .ويظهر هذا النفور من التأريخ من خلال المعركة القديمة الحديثة المتفجرة المتعلقة بالدخيل والمعرب والأعجمي في العربية عموماً ، وفي القرآن بالخصوص . ولقد طغى الطابع العقائدي على المظهر اللغوي . . . والمعرب أو الأعجمي عموماً من أهم مواضيع المعجم التاريخي العربي . . . فالعربية في هذا المنظار تكاد تكون قبل التاريخ ، وفوق التاريخ ، وخارجة عن التاريخ ، لا تاريخ لها إلا انعدام تاريخها»[1] .

ونحسب أن هذا الرأي قد أوغل في التأويل والابتعاد عن المعطيات اللغوية والتاريخية ، ثم إن الطابع العقائدي – أي ارتباط اللغة بالإسلام والقرآن– كان هو المحرّك المؤثّر تاريخياً في نهضة الدراسات العربية ، فكان محفّزاً وعاملاً جوهرياً في تطوير الدرس اللغوي المبكر عند العرب ، ولذلك نقيّم دوره على النقيض مما قيّمه الحمزاوي حين رأى فيه عنصر إعاقة وتأخير ، وكأن العرب كان ينبغي أن يضعوا المعجم التاريخي منذ ألف عام أو يزيد ، وهو الذي لم يُعرف إلا منذ قرنين تقريباً في ظل تطورات لغوية معروفة . أما المؤاخذة النافذة فهي على الأجيال المعاصرة من اللغويين والمعجميين الذين يفيضون في انتقاص المعجمية العربية وفي الوقت نفسه لا يقدمون جهداً في وضع معاجم تاريخية أو غير تاريخية تتجاوز أو تضاهي بعض ما عرفه تراثنا من ثروة معجمية متقدّمة .

وكما يقول د .حلمي خليل فـ«الحقيقة أننا قد نحمّل الحركة المعجمية العربية القديمة أو حتى في مطلع عصر النهضة الحديثة أكثر مما تحتمل إذا نحن ألقينا عليها التبعة في عدم وضع المعجم اللغوي التاريخي للغة العربية حتى الآن ؛ ذلك لأن فكرة هذا المعجم فضلا عن أصول بنائه وطبيعة المادة اللغوية فيه ،لم تكن إلا محصّلة للدراسات اللغوية التاريخية المقارنة التي بدأت في أوروبا مع نهاية القرن الثامن عشر وطوال القرن التاسع عشر وما زالت مستمرة

---

(١) الحمزاوي ، محمد رشاد ، تاريخ المعجم التاريخي العربي في نطاق العربية : المبادرات الرائدة ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص١٤ .

حتى اليوم . . . ونتيجة لهذه الدراسات التاريخية المقارنة للغات ، أخذت صورة المعجم اللغوي التاريخي تتّضح وتكتمل على أسس وأصول علمية»[١] .

ينبغي أن نتذكر إذن هذه الظروف التاريخية والثقافية والعلمية التي سهّلت أمر الوصول إلى المعجم التاريخي ، وإضافته إلى المكتسبات العلمية للغات الطبيعية ، ولكنه – على جليل قدره– ليس الشكل الوحيد للصناعة المعجمية ، كما قد يخيّل إلينا حين نستغرق في دعوته ، وإنما هو نوع أو ضرب من ضروب المعاجم ، له قيمته وضرورته التي لا تُنكر ، كما للأنواع الأخرى قيمتها وضرورتها . وتأسيساً على هذا فإنه حتى في حال وضعه باللغة العربية فليس بديلاً عن أي معجم تراثي ، أو معاصر آخر ، وإنما لكل معجم وظائف وحاجات مختلفة ، والمعاجم التاريخية معاجم ضخمة متخصصة ، تمثل سجلات للغات وليست كتباً مبسّطة لمطالعة الجمهور ، فهو إذن كتاب مرجعي قيم ، ولكنه لا يلغي المعاجم الأخرى القديمة أو الحديثة .

---

(١) خليل ، حلمي ، المعرّب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٩٨-٣٠٠ .

الفصل الثالث

لغة المعجم التاريخي بين الفصاحة والاستعمال

١- المعجم التاريخي واللغة
٢- قضية الفصاحة بين المعجم التراثي والمعجم التاريخي
٣- لحن العامّة ومادة المعجم التاريخي
٤- منزلة المعرّب والدخيل في المعجم التراثي والمعجم التاريخي

(١) المعجم التاريخي واللغة

- ما الألفاظ التي نريد أن يجمعها المعجم التاريخي؟ وهل هي كل الألفاظ فصيحة أم عامية أم أعجمية مستعملة عند الناطقين والكاتبين بالعربية؟ وما معايير ضبط ذلك كلّه؟
- ما موقف المعجم التراثي من قضية «اللغة»؟ وما معايير الفصاحة عند المعجميين الأوائل؟ وما عصر الاحتجاج من منظور المعجم؟
- وما موقفنا نحن اليوم من هذه القضية؟ هل نلتزم بما التزموا أم أن لكل زمان معاييره وفصاحته؟
- ما معايير تطور الألفاظ والإقرار بنمو الثروة اللفظية عند معاجم اللغة العربية؟ وعند علماء العربية المعاصرين؟
- وما مدى الحاجة إلى تعديل شروط الفصاحة القديمة ، لنستبدل بها شروطا جديدة أكثر ملاءمة مع المعجم التاريخي؟ ومع رغبتنا بأن يعكس هذا المعجم حيوية العربية وما جرى في محيطها من حركات وتحولات؟

هذه بعض الأسئلة الجوهرية التي ينبغي التوافق على إجابات حولها ، نظراً لتأثيرها في مادة المعجم وعدد كلماته ونوعيتها ، وسنحاول استئناساً بما جرى من نقاش حولها في بعض الدراسات والأدبيات السابقة الوصول إلى خلاصات من واقع نقاشات المعجميين واللغويين المتخصصين . مع بقاء الباب مفتوحاً للاجتهاد فيها والتعديل في بعض تفاصيلها بما ينسجم مع وضع معجم لغوي عصري تاريخي للغة العربية .

يقوم المعجم اللغوي التاريخي على مبدأ جمع ألفاظ اللغة المكتوبة والمسموعة (الكتابية والشفاهية) ضمن شروط ومعايير متّفق عليها على مستوى الجمع ، ثم تنتظم وفق ترتيب منهجي معيّن على مستوى الوضع ، ويقدّم

شروحات دقيقة حولها تشمل أموراً وعناصر معجمية معروفة ، صارت من أساسيات الصناعة المعجمية ، كهجاء الكلمات ، ونطقها ، واشتقاقها ، واستعمالاتها .

ولكن ما يميز المعجم التاريخي عن بقية أنواع المعاجم اهتمامه بمحورين كبيرين يشكّلان عماد المعجم التاريخي وجوهر هويّته المعجمية : **الأول : تاريخ المعنى أو سيرة الكلمة** : ويُعنى بتتبّع تطوّر معاني الكلمة ، من خلال شواهد مؤرّخة تبين المعاني التي حملتها الكلمة على مدار تاريخها ، المهجور منها والمستعمل ، الحقيقي والمجازي ، الحسي والمعنوي . . . فالمعنى هنا هو العنصر المقصود بالاهتمام أكثر من المبنى .

والثاني : التأثيل : ويشمل ذلك بيان أصل الكلمة وتطوّرها قبل أن تستقرّ في صورتها الأخيرة في اللغة . وكأنه يتناول مرحلة «ما قبل التاريخ» ، أو «قبل الميلاد» بالنسبة للكلمة . ويتركّز التأثيل على مبنى الكلمة . والمعنى هنا يبدو تابعاً لتغيّر المبنى . ويقتضي التأثيل الاعتراف بالاقتراض ، كما يقتضي قدراً من المرونة والاعتدال في مسألة النقاء اللغوي ، ضمن مراجعة مفهوم الفصاحة كما سنرى .

«ومعنى هذا أن المعجم التاريخي يقوم بسرد تاريخ الكلمات أو الوحدات اللغوية في إطار حياة اللغة ، كما يوضح ميلاد المفردات والمعاني الجديدة واختفاء بعض المفردات من الاستعمال ، وزمان كل منها ، كما يقارن بين المفردات من حيث أصلها داخل عائلة لغوية واحدة ، مثل مقارنة العربية بلغات العائلة السامية مثل : الآرامية ، والسريانية ، والعبرية ، والحبشية ، وغيرها من لغات هذه العائلة ، أو مقارنة اللغات الأوروبية الحديثة بلغات العائلة الهندية الأوروبية وذلك من خلال حياة اللغة أو في فترة معينة من مراحل حياتها»[1] .

وتثير مسألة التأثيل في المعجم التاريخي أموراً أساسية ، تقتضي الانطلاق من مسلّمات أو قواعد معترف بها ، يمكن إبراز بعضها فيما يأتي :

---

(١) خليل ، حلمي ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، ص١٥-١٨ .

أ . أن اللغة على ما فيها من عناصر الأصالة والنقاء فإن مسألة صلتها بغيرها من اللغات ، في مستوى الكلمات والألفاظ ، مسألة مقررة مكّررة في شتى اللغات . واللغة العربية ليست بِدْعاً بين اللغات ، وليست منقطعة الصلة بغيرها ، فلها صلات بما يُدعى بـ «اللغات السامية» إذ تنتمي وفق الدراسات اللغوية في القرنين الأخيرين إلى هذه الأسرة ، ويقتضي التأثيل بيان هذه الصلات في مستوى الألفاظ والوحدات المعجمية المشتركة أو المقترضة .

ب . للعربية صلات بلغات أجنبية من غير أسرتها ، من الأسرة الهندية الأوروبية ، كالفارسية ، والهندية ، واليونانية ، بل واللغات الأوروبية الحديثة المتفرّعة عن اللاتينية ، وتدخل هذه الصلة في باب الاقتراض ، ومسألة اللفظ الأعجمي في العربية ، وما سمّاه العرب قديماً بالمعرّب والدّخيل .

ت . في اللغة طاقة للتجدّد والتوليد ، عبر اشتقاق ألفاظ جديدة على أقيسة كلام العرب ، وهذا ما يدخل في باب «المولّد» و«المُحْدَث» ، وهو مختلف عن النوعين السابقين ، ولا بد أن يكون له محلّه في المعجم التاريخي .

ث . وهناك مسألة اللهجات ، والعاميات ، قديماً وحديثاً ، فليس مستوى «الكلام» الذي تتجلّى فيه العامية المنطوقة مماثلاً أو مطابقاً للغة الفصحى المكتوبة أو المنطوقة ، بل من العامي ما هو مكتوب ومطبوع شعراً ونثراً ، فماذا نحن فاعلون إزاءه؟؟ وهناك علائق بين الفصحى والعامية ، وهناك تحويرات وتغييرات متسارعة متغيرة على النطق والبنية والدلالة ، فهل كل ذلك مشمول باهتمام المعجم التاريخي؟ وبتعبير أشد وضوحاً : أهو معجم للفصحى وحدها؟ أم للفصحى والعامية معاً؟ والجواب مهم لأنه يحدّد اتجاه جمع اللغة من مدوّناتها ومواردها وفق الاختيار المنهجي الملائم .

ومن المفيد التدرّج في مناقشة هذه الأمور ، والمقارنة بين صنيع المعاجم العربية تجاهها ، وتقديم رؤية «المعجم التاريخي» المأمول لها ، من منطلق أنه نوع مختلف من المعاجم ، وليس أنه ثورة على المعاجم التراثية ، أو وصفة سحرية لمعالجة عيوبها . فما يعدّه كثيرون عيوباً في تلك المعاجم إنما هي ميزات واختيارات منهجية كان لها أثرها في تاريخ ذخيرة اللغة العربية أو ثروتها من الوحدات المعجمية .

وأبرز ما يقتضي الوقوف عنده وجلاء أمره ، صلة المعجم بثنائية الفصاحة والاستعمال ، وما يتبع ذلك من معايير اللفظ المعجمي ، أي متى يحقّ للفظ أن يدخل المعجم؟ وهل من حقّ الألفاظ جميعاً أن تتوطّن في المعجم؟ أم هناك اختيار وضوابط للاختيار قديماً وحديثاً!! وإذا وصلنا إلى ما هو مرضٍ في هذا الأمر أمكننا أن ننتقل إلى كيفية معالجة الوحدات المعجمية وترتيبها وتعريفها ضمن مداخل المعجم ومادته . وبتعبير آخر لا بد من التفكير في مسألة «الجمع» قبل «الوضع» ، لأنها ما يحدّد مسار المعجم وطبيعة ألفاظه ووحداته .

(٢) قضية الفصاحة بين المعجم التراثي والمعجم التاريخي

لا نعرض لقضايا اللغة العربية إلا ونعرض لقضية الفصاحة ، ذلك أنها تحكّمت بالتفكير اللغوي زمناً طويلاً ، في المستويات اللغوية المختلفة ؛ النحوية والصرفية والصوتية والمعجمية والبلاغية ، مع وجود فروق واعتبارات خاصة في كل مجال من هذه المجالات . وتطلّ هذه القضية برأسها ونحن نفكّر في مسائل المعجم التاريخي ، فهي تدخل في الألفاظ والأبنية والتراكيب والمعاني أو الدلالات ، وأية نظرة متأمّلة في صنيع المعجميين العرب تكشف لنا أنهم التزموا بمعايير صارمة في جمع الألفاظ ، ومعلوم أنهم قصَروا اهتمامهم على الفصيح وحده ، وتركوا ما لا يتوافق مع معايير فصاحة الألفاظ وصحّتها .

وقد بيّن عبد العلي الوغيري علاقة قضية الفصاحة بالمعجم التاريخي ، ذلك أن «البحث في قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي هو في الواقع بحث في صميم مدوّنة هذا القاموس ومادته اللغوية ، وفي كيفية تحديد مصادر هذه المادة ومنابعها واستقرائها ، ورسم إطارها الزماني والمكاني ، وحجمها ومستويات استخدامها . ومعرفة طبيعة المادة اللغوية لهذا القاموس مسألة أساسية جداً ، وضرورية جداً ، ولكنها متوقّفة على معرفة المنهج الذي سوف يُتّبع في تأليفه ، والتصوّر الذي يضعه أصحابه بحسب الأهداف والغايات المتوخّاة منه»[1] .

وبدهي أن وجود معايير لفصاحة الألفاظ تفضي إلى الاختيار والانتقاء ، فما يعد فصيحاً صحيحاً يُقبل بين كلمات المعجم ، وأما الألفاظ التي لم تحقّق تلك الشروط أو بعضها فإنها لا تُقيّد أو تسجّل ، أي لا يُعترف بها بين كلمات اللغة ، ومن هنا اكتسب المعجم العربي جانباً من سلطته ، فهو يحكم ويقضي بين الكلمات ، ولا يكتفي بدور الجمع والتقييد وحده .

---

(١) الودغيري ، عبد العلي ، قضية الفصاحة في القاموس التاريخي العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢١٦ .

«وقد تميزت عمليات التدوين منذ بداياتها بالتشدّد في صفاء العربية من حيث الفصاحة والصحة والنقاء ، فمصنفو المعاجم العرب في الواقع ما كانوا يجمعون كل مفردات العربية بل كانوا يجمعون الفصيح منها فقط . وهم حصروا التدوين زمانياً ومكانياً ؛ زمانياً فيما قيل أو سُمع وحُفظ من أدب الجاهلية وصدر الإسلام ، ومكانياً فيما نطقت به البدو دون الحضر ، وإن كان الخليل صاحب العين قد استشهد أحيانا بالمولّدين الفصحاء فإن معاصريه ومن جاءوا بعده لم يفعلوا ذلك . فالأزهري صاحب تهذيب اللغة يقول : (ولم أودع في كتابي هذا من كلام العرب إلا ما صحّ لي سماعاً منهم أو رواية عن ثقة أو حكاية عن خطّ ذي معرفة اقترنت إليها معرفتي) ، وابن دريد صاحب الجمهرة يقول في فاتحته : (وإنما أعرناه هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور (أي الرفيع السامي الكريم) من كلام العرب) . والجوهري يقول إنه سمّى معجمه الصحاح لأنه ألزم نفسه بما صحّ عنده ، رواية ودراية وسماعاً ومشافهة من أصحاب اللغة الأصلاء . وقد نسجت معاجم المتأخرين منهم حتى في أغناها مثل : لسان العرب والقاموس المحيط بل وتاج العروس على معاجم السابقين متجاهلة الكثير الكثير من ألفاظ المظاهر الحياتية والحضارية والعلمية التي سارت على ألسنة علماء كبار في الطب والنبات والرياضيات والفلك والتاريخ والجغرافيا»[١] .

ومعنى هذا أن مفهوم الفصاحة عند المعجميين القدماء قام أساساً على معايير أو شروط يمكن بيانها لأهميتها فيما يأتي[٢] :

أ. شرط المكان:

فقد رسم المعجميون واللغويون حدوداً بيئية أو جغرافية مرسومة لم

---

(١) الخطيب ، أحمد شفيق ، المعجم التاريخي للغة العربية ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١٠٩ ، مايو (أيار) ، ٢٠٠٧م ، ص١٠٦ .

(٢) الودغيري ، عبد العلي ، قضية الفصاحة في القاموس التاريخي العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٢٣-٢٢٦ .

يجاوزوها ، فأخذوا ألفاظ العربية من هذه البيئة دون غيرها ، وتقصّدوا في تحديد هذه البيئة أن تكون أبعد البيئات عن التأثير الأعجمي ، ومن هنا ندرك سر اختيارهم لوسط الجزيرة العربية دون أطرافها ، وللبادية دون الحضر . وإلى هذه القبائل رحل الرواة الأوائل كالأصمعي وأبي زيد الأنصاري ، أو سمعوا من بعض أبنائها في زيارتهم أو إقامتهم المؤقتة في البصرة خاصة ، واشتهر من بين هؤلاء أعراب رواة وعلماء أُخِذت عنهم ألفاظ اللغة ، أو كان لهم دور في «الإفتاء» فيما يشْكل على علماء اللغة ورواتها الحضريين الأوائل . ولا يخفى أن الانتصار لبداوة اللغة وضبط بيئتها الجغرافية خيار تم على أيدي العلماء الحضريين ، أي أنه كان خياراً علمياً واعياً ، لم يكن لبقايا الأعراب والبدو دور في تقريره ، وإنما وجدوا أنفسهم وقد صاروا هدفاً لعلماء البصرة والكوفة وغيرهما ، ثم تطوّر الأمر إلى أن تغدو هذه اللغة التي يحملونها مادة تصلح للتجارة ، فصار بعضهم يتقاضى أجراً على ما يرويه من اللغة والشعر ومختار النثر .

وقد امتد الأخذ عن هذه البيئات إلى وقت متأخر يصل إلى القرن الرابع الهجري ، ونستدل على ذلك بصنيع أبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ) الذي تبدو سعادته بالغة وهو يعرض لأخذه عن بعض البدو وروايته عنهم ، وأن هذه المرويات هي بعض ما يتميز به معجمه (تهذيب اللغة) . ومن تمام الإيضاح أن نذكر أنّ أبا منصور قد تعرّض للأسر على أيدي القرامطة وكان سهْمه في بدْو من هوازن ، قضى بينهم مدة أسره ، يعيش كواحد منهم ، وقد أنسته هذه الفرصة النادرة معاناة أسْره وتقييد حرّيته ، فتحوّلت قصة أسره إلى مثال من أمثلة الحكمة الذائعة : «ربّ ضارة نافعة» .

وقد كشف بوضوح في مقدّمة معجمه (تهذيب اللغة) عن اعتماده على عنصر الرواية الشفوية عن أولئك البدو وأصالتهم في العربية الصحيحة الفصيحة : «وكنت امتُحنت بالإسار سنةَ عارضتِ القرامطة الحاجّ بالهبير (موضع) ، وكان القوم الذين وقعت في سهمهم عرباً عامّتهم من هوازن ، واختلط بهم أصرام من تميم وأسد بالهبير نُشئوا في البادية يتتبّعون مساقط الغيث أيام

النُّجَع ، ويرجعون إلى أعداد المياه ، ويرعون النَّعَم ويعيشون بألبانها ، ويتكلمون بطباعهم البدوية وقرائحهم التي اعتادوها ، ولا يكاد يقع في منطقهم لحنٌ أو خطأ فاحش . فبقيت في إسارهم دهراً طويلاً . وكنّا نتشتّى الدّهناء ، ونتربّع الصّمّان ، ونتقيظ السِّتارين . واستفدت من مخاطباتهم ومحاورة بعضهم بعضاً ألفاظاً جمّة ونوادر كثيرة ، أوقعت أكثرها في مواقعها من الكتاب»(1) .

ولعل صنيع الأزهري في الامتداد بالرواية الشفوية إلى العقود الأولى من القرن الرابع الهجري من أواخر صور الاعتراف بلغة البدو ، بوصفها اللغة المثال للعربية الفصيحة الصحيحة غير المتأثرة بمؤثرات أعجمية أسهمت في نظر أولئك العلماء في إفساد اللغة وإخراجها عن مسارها النقي القديم . ويمكن أن نذكر مع صنيع الأزهري ما فعله معاصره إسماعيل بن حماد الجوهري مؤلف معجم الصحاح ، وما فعله لغوي مرموق كابن جنّي ، فكلاهما أيضاً أقرّ بمكانة اللغة البدوية ، وأخذها مشافهة عن البدو ورواة الأعراب في القرن الرابع الهجري .

ب. شرط الزمان:

وشرط الزمان هو الشرط الثاني الذي يحكم شروط الفصاحة ، وقد تم بمقتضى هذا الشرط «تحديد إطار الفصاحة زمنياً في العصور الأولى للغة العربية ، فأوقفوا من أجل ذلك الاحتجاج باللغة الأدبية ، وخاصة لغة الشعر في حدود منتصف القرن الثاني الهجري ، وباللغة الشفوية المنقولة عن أعراب البادية مباشرة في حدود القرن الثالث إلى الرابع الهجري . وكل استعمال جاء خارج

---

(1) الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط1 ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر/الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م ، المقدمة ، ٧/١ . ووقعت حادثة مهاجمة القرامطة للحجاج وأسرهم ، وفيهم الأزهري ، سنة ٣١٢هـ ، بزعامة أبو طاهر سليمان بن أبي سعيد الهجري ، وفق هامش المحقق ، ٧/١ .

إطار الأقدمية هذا عُدّ مولّداً أو محدثاً ولم يُلتفت إليه إلا في المجال البلاغي والأسلوبي»[1] .

وإذا كانت اللغة الشفوية البدوية قد نالت فرصة ذهبية بأن امتدّ الاعتراف بها زمنياً حتى القرن الرابع الهجري ، فقد أهملت لغة الحضر في المرحلة نفسها ، ولم يعوّل على ما يجري على ألسنة العامة ، إلا من حيث تصحيح بعض الاستعمالات وإبداء الاعتراض عليها ، بوصفها علامات على الخروج والابتعاد عن النموذج أو المثال الذي حاول العلماء تثبيته بصورة قاطعة ، وفي هذا الباب ظهرت مصنّفات «لحن العامة» و«لحن الخاصة» لردّ اللحون إلى أصولها أو صيغها الصحيحة .

أما اللغة الأدبية المكتوبة ، أو لغة الشعر والنثر فقد استمرت في التطور بعد القرن الثاني ، ولم تعدم العربية بروز أمراء الفصاحة في كل عصر من عصورها ، لكن المعجميين واللغويين لم يلتفتوا إلى استعمالات هؤلاء ما داموا خارج حدود عصر الاحتجاج ، كما أن أولئك البلغاء لم يلتزموا بحدود اللغويين والمعجميين ، ولم يأخذوا ألفاظهم جميعاً من القاموس المعترف به ، بل توسّعوا في الاستعمال ، وكان لبعضهم إضافات معجمية مميزة ، ما زالت تنتظر الإدراج والتعريف في المعجم التاريخي .

ج. شرط الصحة:

ويعني هذا الشرط أن ألفاظ اللغة ليست سواء ، حتى لو جرت كلها على ألسنة الناس ، فالمعجمي معني بالحكم على «صواب» الألفاظ و«صحّتها» ، ويقتضي ذلك «بأن لا يُحكم بالفصاحة للفظ أو استعمال إلا إذا ثبتت نسبته إلى عربي فصيح سواء بالمشافهة أو الرواية الصحيحة . والعربي الفصيح – في هذا المجال–هو الذي نشأ في بيئة وزمن بعيدين عن العجمة والاختلاط . وما

---

(١) الودغيري ، عبد العلي ، قضية الفصاحة في القاموس التاريخي العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥–٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٢٣–٢٢٦ .

شُكّ في نسبته للعرب الأقحاح أصحاب اللغة الأصليين الذين ظلوا محتفظين بسليقتهم دون فساد أو تحريف ، اطّرح جانباً ولم يفصّح . وقد وردت في القواميس ألفاظ كثيرة مقرونة بعبارات التحفظ والاحتياط إن لم نقل الطعن والتجريح . كمثل قولهم : (وفي لغة ، وفي لغيّة ، ولم يثبت ، ولم يصحّ ، ولست منه على ثقة ، وفيه نظر . .إلخ) . وكثيراً ما عابوا كتاب ابن دريد الذي سماه الجمهرة بسبب توسّعه في السماع دون تثبّت واحتياط ، وطارت شهرة كتاب الجوهري الذي سماه (تاج اللغة وصحاح العربية) وفضّله كثير من الناس على غيره لتقيّده بشرط الصحة . وكان ابن الطيب الشرقي الفاسي (ت١١٧٠هـ) يقول : (وليس المدار على كثرة الجمع بل على شرط الصّحة الذي فاق به الصحاح جميع من تقدّمه أو تأخّر عنه)»[١] .

والعبارة الأخيرة هي في الأصل عبارة جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) في كتاب (المزهر) فبعدما قدّم عرضاً جيداً للنشاط المعجمي عند العرب وصل فيه إلى ذكر محكم ابن سيده وعباب الرضي الصغاني وقاموس الفيروزابادي قال : «ولم يصل واحد من هذه الثلاثة في كثرة التداول إلى ما وصل إليه الصحاح ، ولا نقصت رتبة الصحاح ولا شهرته بوجود هذه ، وذلك لالتزامه ما صحّ ، فهو في كتب اللغة نظير صحيح البخاري في كتب الحديث ، وليس المدار في الاعتماد على كثرة الجمع ، بل على شرط الصحّة»[٢] . وفي ذلك كله إيضاح لاهتمامهم بصحّة اللغة ، وفصاحة الألفاظ ، وحرصهم على مبدأ الصواب ، وهو ما يقع في باب الاهتمام النوعي أكثر من الكمّي .

ومعنى الأخذ بمعايير الصحة والفصاحة أن كثيراً من الألفاظ أهملت ولم تسجّل لأنها لم تحقّق تلك الشروط أو لم يجد المعجمي دليلاً على صحّتها ،

---

(١) الودغيري ، عبد العلي ، قضية الفصاحة في القاموس التاريخي العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٢٣-٢٢٦ .

(٣) السيوطي ، جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، شرح وتعليق محمد جاد المولى ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٨٧م ، مج١ ، ص١٠١

ونعني ألفاظاً تنتمي إلى عصر الاحتجاج نفسه ، في مقام أول ، ناهيك عن آلاف الألفاظ التي استجدّت في كتابات العلماء والأدباء والشعراء اللاحقين لعصر الاحتجاج ، فالالتزام بالشروط السابقة أدّى إلى إغلاق دائرة الفصاحة ، وكأن اللغة قد نضجت واكتملت اكتمالاً نهائياً ، ولا مجال أمام اللاحقين إلا إعادة تدويرها ، وتدبير أمرهم في ثروتها المعترف بها .

ولكن في الأجيال المبكّرة من اللغويين ما يمكن أن يدعم الخروج على مقاييس المحافظين والمتشدّدين ، ولا بد أن نلتفت إلى ظهور لغويين متنوّرين كابن جني (ت٣٩٢هـ) على سبيل المثال ، وأن نفقه حديثه عن «شجاعة العربية» وعن إمكانيات تطوّرها ، وتبنّيه مقياساً منها يفيد بأن (ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب) ، وقال عن هذا الباب : «هذا موضع شريف ، وأكثر الناس يضعف عن احتماله ؛ لغموضه ولطفه . والمنفعة به عامة ، والتساند إليه مُقَوٍّ مجْد . وقد نص عليه أبو عثمان (المازني) فقال : ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب ؛ ألا ترى أنك لم تسمع . . .اسم كل فاعل ولا مفعول ، وإنما سمعت البعض فقسْت عليه غيره . . . قال أبو علي (الفارسي) : إذا قلت : طاب الخُشْكنان (دقيق الحنطة) ، فهذا من كلام العرب ؛ لأنك بإعرابك إياه قد أدخلته كلام العرب . ويؤكد هذا عندك أن ما أعرب من أجناس الأعجمية قد أجرته العرب مجرى أصول كلامها ؛ ألا تراهم يصرفون في العلم نحو : آجُرّ ، وإبريسم ، وفِرِند ، وفيروزج ، وجميع ما تدخله لام التعريف . وذلك أنه لما دخلته اللام في نحو : الديباج ، والفرند ، والسهريز ، والآجرّ ؛ أشبه أصول كلام العرب ، أعني النكرات ، فجرى في الصرف ومنعْه مجراها»[1] .

ولكن هذه النظرات لم تجدْ صدى واسعاً عند المعجميين ، ولو أخذوا بها لقاسوا كثيراً من ألفاظ العصور المتأخرة على ما تقدّم منها ، ولسجّلوا قوائم من الكلمات والتعبيرات التي جرى بها استعمال الكتّاب وغير الكتّاب . وفي ضوء

---

(١) ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م ، ١/٣٥٧ .

هذا نتبين أن المعاجم اللاحقة بعد القرن الرابع الهجري ، لم تزد الكثير على ما سبقها ، وأن واضعيها ، خلافاً للمعجميين الأوائل ، لم يعتمدوا على مدوّنات لغوية أو شفوية ، وإنما كان أكثر اعتمادهم على المعاجم السابقة نفسها ، فكأن المعاجم الأولى قد غدت تُعامل على أنها المدوّنات الصائبة المعترف بها . ولذلك لم توسع المعاجم اللاحقة مجالاً للألفاظ التي لم ترد في المعاجم السابقة ، ولم تستشهد بأشعار المتأخّرين وكلامهم إلا قليلاً ، وهذا القليل يكون عادة لتأكيد القديم وتثبيته ، أو في سياق بلاغي بياني كما في (أساس البلاغة) للزمخشري ، أو لبيان المخالفة بقصد المؤاخذة ونقد الاستعمال ، فهو أقرب أن يكون مثالاً توضيحياً من أن يكون شاهداً أو دليلاً .

ويضرب شفيق الخطيب مثلا بلفظة «الجبر» من مصطلحات الرياضيات واسم العلْم المشهور وكيف أخلّت المعاجم القديمة به وبغيره من مصطلحات العلوم ، مع علم صانعي المعاجم بهذه اللفظة وبغيرها : «ألا يفاجئكم مثلاً أن لفظة «الجبر» بمعناها الرياضي التي أخذ الغرب اسم ذلك العلم منها غير واردة بهذا المعنى ، لا في لسان العرب ، ولا في القاموس المحيط ، ولا حتى في تاج العروس ، مع أن كتاب (الجبر والمقابلة) للخوارزمي كان معروفاً أواسط القرن التاسع الميلادي (الرابع الهجري) ، ونقل إلى اللاتينية حوالي القرن الحادي عشر»[(١)] .

وما من شك في أن تلك الشروط - على شدّتها وتحكّمها- قد أسهمت في الحفاظ على اللغة العربية ، وتثبيت هويتها ، ومنعت من تفتتها إلى لغات أو لهجات فرعية ، كما حصل في لغات أخرى ، ولكن ذلك التحدّي مضى وانقضى ، ولم يعد ثمّ خطر على اللغة بعد أن تمكّنت من الثبات والصمود طوال قرون .

أما إذا ربطنا قضية **الفصاحة** بالمعجم التاريخي ، فيصعب الالتزام بحدود

---

(١) الخطيب ، أحمد شفيق ، المعجم التاريخي للغة العربية ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١٠٩ ، مايو (أيار) ، ٢٠٠٧م ، ص١٠٦ .

معياريتها القديمة ، «ولنا أن نقول إن المعجم التاريخي في ضبطه لأفراد هذه اللغة لا يكون محكوماً بل ساعياً إلى البحث عن الصواب والخطأ ، ذلك أن (الصوابية) في كثير من الألفاظ لا تخضع للاعتبار ، إن النظر إلى التطور الصحيح يبعدنا عن الخوض في الخطأ . إننا حين نبحث عن سيرة اللفظة فنراها تكتسي لبوساً خاصاً في كل عصر اتساعاً ومجازاً وتشبيهاً ، ونحن نقبل هذا اللبوس ، بل قل إننا محكوم علينا أن نقبله ، نكون في ذلك غير محصورين في دائرة الضيق ، ونتجاوز بذلك الحدود إلى أبعد من عصر الاحتجاج»[١] .

وهذا الرأي الذي عبّر عنه إبراهيم السامرائي يكاد يكون رأي كثير من اللغويين المعاصرين ، فحلمي خليل يرى أن هذه الفكرة التي آمن بها القدماء وبعض المحدثين حول معايير ثابتة للفصاحة ، تشهد أفولاً في العصر الحديث ، «وأن المناخ السائد الآن في الفكر اللغوي العربي الحديث هو التخلّي عن هذه الفكرة»[٢] . وعبد العلي الودغيري يرى «أن هذا المفهوم قد تجاوزه العصر ، وأنه قد أصبح موضع نقاش ونقد منذ القرن التاسع عشر الميلادي . كما تجاوزته المجامع اللغوية العربية ، والقواميس التي ألفت طيلة المائة والخمسين سنة الماضية»[٣] . ومعنى ذلك أن المزاج اللغوي المعاصر لن يكون مضطرّا لخوض معركة جديدة حول الفصاحة ، وسيكون هناك قدر كبير من المرونة في قبول الألفاظ التي لم تندرج في المعاجم وخصوصاً ما ورد في المصادر النثرية والشعرية وجرى على ألسنة فصحاء وبلغاء مشهود لهم في ماضي العربية وحاضرها .

وإذا كان «المعجم التاريخي هو المعجم العام المثالي الذي يؤرِّخ فيه لولادة

---

(١) السامرائي ، إبراهيم ، من مواد المعجم التاريخي : الجمع في طائفة من الكلم القديم ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص١٨٨ .

(٢) خليل ، حلمي ، المعرّب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٣١٩ .

(٣) الودغيري ، عبد العلي ، قضية الفصاحة في القاموس التاريخي العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٢٨ .

اللفظ وتطوره الدلالي بحسب العصور ، إلا أن تلك المثالية لا تتحقّق إلا إذا حُطّمت القيود المانعة لمفهوم الفصاحة من الاتساع والتطور ، ونُظِر إلى الفصاحة نفسها على أنها ظاهرة متطورة متغيرة لا يختص بها عصر دون عصر ، ولا مصر دون مصر . وكل ما تولّد في لغة ما من ألفاظ قد فرضت الحاجة استعمالها في وقت ما من تاريخها وفي رقعة ما من الفضاء الذي تستعمل فيه ، كان حريّاً بالتدوين ، والألفاظ الأعجمية المولّدة عبر العصور الإسلامية في الأصقاع والأمصار المعرّبة ذات منزلة لا يستهان بها»[(١)] .

ويطالب إبراهيم بن مراد مطالبة واضحة لا لبس فيها بتوسيع مفهوم الفصاحة ، وما يتبعه من تعدّد موارد الاستقراء بحيث تتجاوز ما وقف عنده المعجميون القدماء ، ولا تلتزم بما التزموه ، ولا تكتفي بما اكتفوا به من مصادر ومدونات كتابية وشفاهية ، يقول : «ولا بد من إضافة كل ما عداها من المصادر على اختلاف أصنافها وأنواعها وضروبها حتى يكون الاستقراء شاملاً ، ويكون تتبع تطور الألفاظ الدلالي عبر تاريخها دقيقاً»[(٢)] .

والاستقراء الشامل يفهم منه الاعتماد على كل المصنفات والمدونات العربية في تاريخها الطويل دون استثناء ، وهو بلا شك أمر نافع في المعجم التاريخي ، ولكن الاستقراء الشامل محال أو شبه محال ، لكثرة المصادر وتشعّبها وصعوبة السيطرة عليها ، مما يدفع فريقاً آخر من أهل اللغة إلى الاكتفاء بمبدأ الاستقراء الناقص ، مع اعتماد مدونة كافية ، وملائمة ، وممكنة ، بدلا من مدونة شاملة ، غير ممكنة . وقد يكون هذا الأمر من الناحية العملية أنفع لتنفيذ المعجم التاريخي في مراحله الأولى ، ويمكن مستقبلاً إضافة ملاحق وألفاظ جديدة تتكشف عنها المصادر التي لم تستعمل في المدونة الأساسية الأولى .

---

(١) بن مراد ، إبراهيم ، اللفظ الأعجمي في معجم اللغة العربية التاريخي-ملاحظات حول قضيتي الجمع والوضع ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٨٤ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٢٨٥ .

ولقد تطوّرت الدراسات اللغوية العربية تطوراً محموداً ، وأخذ اللغويون المعاصرون بكثير من مبادئ اللسانيات والمعجمية الحديثة ، وتفاعل المختصون بالمعجمية مع تطور هذا الحقل عالمياً ، بل حتى مجامع اللغة العربية – إذا أردنا الإنصاف– أبدت قدراً راقياً من مواكبة تطور اللغة . ومراجعة أدبياتها وإصداراتها ومعاجمها تدلك على أخذها بالمفهوم الحديث للفصحى ، وباستفادتها من آراء اللغويين المجددين قديماً وحديثاً ، ولكنّ كثيراً مما أقرته ما زال خارج المعاجم ، وكثيراً مما لم تنظر فيه ؛ لجدّته ، يصلح أن يدخل المعاجم بعد التداول فيه ومراجعته وفق معايير الفصحى الحديثة المتطوّرة .

إن جلّ ما يقوله المعجميون واللغويون حول المعجم التاريخي يقتضي أن يكون معجماً وصْفياً بأوسع ما يقتضيه الوصف من نتائج ، وهذا أيضا يتصل بمسألة النقاء أو الفصاحة في مقابل الاستعمال . المبدأ الوصفي يُعنى باللغة استعمالاً ، بينما المعيارية تقيّم الاستعمال أولاً وتدرجه في منزلة من منازل الفصاحة فتقبله أو ترفضه . وقد ذكر فيشر مبكّراً قاعدة تمتاز بها المعاجم التاريخية التي تهدف إلى تسجيل اللغة كلها في أزمنتها كلها ، وأنها معاجم شاملة لا تنتقي جزءاً من الثروة اللغوية وتترك أجزاء كما فعلت المعاجم العربية القديمة . ومع أن فيشر لم يطبق شيئاً من هذه القواعد في نموذج معجمه ، متخلّياً في التطبيق عن «المعجم المثالي» لصالح «المعجم الممكن» ، فإن هذا الأمر لا يغيّر من الحقائق التي وصفها شيئا ، فالمعاجم القديمة بنص أصحابها في مقدماتهم معاجم تتوخّى تثبيت اللغة الصحيحة أو النقيّة ، وهي قد وقفت لأجل تحقيق هدفها عند شروط مكانية وزمانية تمكّنها من تنقية اللغة ونفي ما تعدّه مخالفاً للمستوى الصوابي الذي طمحت إليه . أما التفكير في المعجم التاريخي فتفكير حديث يستند إلى ظروف وأحوال مختلفة في القرن التاسع عشر ، وليس لنا أن نؤاخذهم بمعايير خارجة عن زمانهم ، ولكن ذلك ليس حجة أو ذريعة تمنعنا من وضع المعجم التاريخي للغة العربية . وهو في ظننا لا يلغي جهود السابقين أو اللاحقين ، فلكل معجم هدفه وغايته وجمهوره .

وقد عرض فيشر في حديث طويل لمسألة اختلاف اللغويين وعلماء العربية

في الفصاحة ومعاييرها ، ولكن يبدو لنا أن في حديثه قدراً من التخليط والاضطراب ، وإن كان لا يجور على جوهر فكرة الفصاحة ، ومن ذلك ضعف تمييزه بين اختلاف معايير الفصاحة بين النحويين والبلاغيين والمعجميين ، وكذلك مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف ، فالتشدد فيها كان لدى اتجاه من الاتجاهات ولم يكن شاملاً عاماً ، إلى جانب أن طائفة من المصنفات المعجمية وشبه المعجمية قد فتحت باب التصنيف في مجال «غريب الحديث» بدءاً مما وضعه أبو عبيد القاسم بن سلام في «غريب الحديث» ومرورًا بجهود ابن قتيبة ، والخطّابي والزمخشري ، ووصولا إلى اكتمال هذه السلسلة عند ابن الأثير صاحب «النهاية في غريب الحديث والأثر» ، وكانت هذه المصنفات بما فيها من ألفاظ وشروحات مورداً عذباً من موارد المعاجم العربية القديمة . ونهاية ابن الأثير مثلا استوعبها لسان العرب بتمامها تقريباً ، وأفاد منها إفادة كبيرة في المادة الموسوعية التي أوردها في معجمه الموسوعي ، فلم يكن موقف المعجميين من الاحتجاج بالحديث مطابقاً لموقف بعض النحاة المتشدّدين .

وقد جرّ الأخذ بمبدأ الاستعمال والوصف ، إلى تراجع المبدأ المعياري المرتبط بشروط الفصاحة في العمل المعجمي أو في التهيؤ لوضع المعجم التاريخي ، كما أثار نقاشاً جديداً حول الفصحى والعامية ، فصحيح أن قسماً كبيراً من الفصحى المكتوبة ما زال خارج المعاجم ، ولكن العامية كلها تقريباً خارج اهتمام العمل المعجمي «الرسمي» قديماً وحديثاً ، وأما الاهتمام باللهجات فهو محدود ويكاد يكون مقصوراً على لهجات الفصحى المعترف بها . وقد مال محمد حسن عبد العزيز إلى فكرة جمع اللغة كلها ، فصيحها وعاميّها ، ولكن الرأي الغالب كان الاقتصار على «الفصحى» ، قال : «وأنا أميل إلى هذا الرأي ، بيد أن صناعة معجم تاريخي للغة العربية بهذا الاعتبار يكاد يكون مستحيلاً ؛ لأن الثروة المعجمية في لغة واسعة الانتشار ، ذات مستوى حضاري رفيع ، وتاريخ طويل في الاستعمال ، ومناطق توزيع متباعدة ، ليست كمّاً ثابتاً يمكن حصره والتعامل معه تاريخياً . وبعض الباحثين يفضّل – لعامل قومي– الاقتصار على اللغة العربية الفصحى المكتوبة المشتركة بين جميع الأقطار والأزمان . ومن ثم تستبعد

العاميات تماماً ، وبهذا الاعتبار يعد المعجم معيارياً لا وصفياً ، والمعجمي مؤرخ لا مشرّع . وعلى الرغم من مجافاة هذا الرأي لمبادئ علم اللغة الحديث ، ولأصول الصناعة المعجمية المعاصرة فإنه أقرب التصورات التي يمكن تحقيقها بالفعل»[١] .

ومن المتحمّسين إلى أن يجمع المعجم التاريخي بين الفصحى والعامية ، فيدريكو كورينطي (مستعْرب إسباني) إذ يرى أن المعجم التاريخي يجب «أن يجمع بين ذكر أصول ألفاظ اللغة وبين الإدلاء بالشواهد المؤرخة لاستعمالها الأدبي والحواري اعتماداً على محتويات جميع المؤلفات الباقية إلى يومنا هذا ، وعلى كل ما جرى أو لا يزال يجري على ألسنة الناطقين من كلام فصيح أو عامي وأصيل أو دخيل . وإن لم يكن المعجم العربي التاريخي الذي يُقصد تأليفه على مثل هذا النمط فغنيّ عن القول إنه سيكون معجماً لبعض تاريخ العربية ولبعض العربية فقط ، ناقصاً من حيث كلتا الصفتين ، وأن منفعته مهما عظمت لن تخلو من ثلم خطيرة ، لأن اللغة وحدة لا تتجزأ كيفما أرادت أوهامنا ، أو هي كما يقول اللغويون البنيويون : منهج آلي متكوّن من مناهج متدرجة وعناصر متصلة لا يمس أو لا يهمل بعضها دون بعض»[٢] .

ويمكن أن نميل مع القائلين - كحلّ مرحلي- أن نبدأ بمستوى اللغة الفصحى ، على الأقل في المراحل الأولى للمعجم التاريخي ، مع الإقرار أنه معيار يتعارض مع مبدأ الاستعمال ، ومع المبدأ الوصفي التام في المعجم التاريخي ، ولكنه خيار عملي وعلمي مقبول ، يسمح لنا بأن نقطع مرحلة من التوافق والعمل ، لأن مسألة العاميات واللهجات في العربية ليست مسألة هينة

---

(١) عبد العزيز ، محمد حسن ، المعجم التاريخي للغة العربية-وثائق ونماذج ، ص١٧٨ . (عبارة : المعجمي مؤرخ لا مشرع ، وردت في نص عبد العزيز معكوسة سهواً (المعجمي مشرع لا مؤرخ) ، والصواب كما أثبتناها ، وهي في الأصل عبارة مؤلفي معجم أكسفورد في تسويغ إدخال اللغة كلها ، دون ضوابط للتفريق بين مستويات اللغة ، وإخراج بعض الكلمات من الدائرة المعجمية) .

(٢) كورينطي ، فيدريكو ، دور العامية والساميات في المعجم العربي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٤٠ .

لا على مستوى الاتفاق على موقف موحّد منها ، ولا على جدوى التأريخ لها ، ولا على مستوى جمع ألفاظها وإدراجها في المعجم لاختلاف مصادرها ومواردها عن موارد الفصحى المطبوعة والمكتوبة . فالمستوى الذي ينبغي حسم الأمر في اعتماده هو المستوى الفصيح وحده ، مع قبول المعرّب والدخيل والمولّد وفق ضوابط خاصة . «وغير خاف أن المستوى اللغوي للمادة المجموعة هو المستوى الفصيح ، ولا اعتداد بالعامية لا من قريب أو بعيد إلا بالقدر الذي يخدم الدلالة ويرّد العامي إلى دائرة الفصحى . . . مع الإشارة إلى أنه ينبغي أن يحتفي باللفظ المولد احتفاء بالغاً ، إذ إنّ عليه قوام الملامح التطورية والتغيرات الدلالية والدراسات التاريخية ، وفي ضوء ذلك سلك مجمع اللغة العربية بالقاهرة مسلكه في (فتح باب الوضع للمحدثين بالوسائل المعروفة من اشتقاق وتجوز وارتجال وأطلق القياس ليشمل ما قيس من قبل وما لم يقس ، كما حرّر السماع من قيود الزمان والمكان ، واعتدّ بالألفاظ المولّدة»[1] .

(١) محمد ، عبد المنعم عبد الله ، المعجم العربي التاريخي-مفهومه-وظيفته-محتواه ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية ، تونس ، ص١٧٦ .

(٣) لحْن العامة ومادة المعجم التاريخي

في تراثنا اللغوي سلسلة مصنفات قصدت إلى التصحيح اللغوي تقع في باب يسمى «اللحن» وجعلوه على نوعين ؛ لحن العامة ، ولحن الخاصة ، والمقصود باللحن قديماً وحديثاً «هو مخالفة العربية الفصحى في الأصوات ، أو في الصيغ ، أو في تركيب الجملة ، أو في دلالة الألفاظ»[1] . فهو يجمع ضروباً من التغير والتحول ، ولكنها جميعاً في نظر المعياريين لحون أو أخطاء من الواجب التنبيه عليها واجتنابها ، للمحافظة على سمْت الفصحى ثابتة في كل صغيرة وكبيرة ، وفي مستويات اللغة المختلفة ، صوتاً واشتقاقاً وتركيباً ودلالة . ولكن هذه اللحون مهما يكن انحرافها عن الفصحى تمثل ألواناً من التطور والتغير ، وتلقي أضواء كاشفة على كثير من تحولات اللغة واتجاهات تغيرها ، فلحن العامة يعني وجوهاً من الاستعمال التلقائي للغة في مواقفها الاجتماعية المختلفة ، وهو من منظور لساني يمثل اللغة في بيئتها الحقيقية الطبيعية ، أكثر ربما مما تمثله قواعد النحاة ومقاييسهم اللغوية .

وأما «العامة» و«الخاصة» فقد اختلف بعض المعاصرين في تحديد مدلول كل منهما ، فذهب عبد العزيز الأهواني ورمضان عبد التواب إلى أن «العامة» ليسوا بالمفهوم المعاصر ، وإنما هم طوائف من «المثقفين» و«المتعلمين» الذين تسرّبت إليهم بعض أخطاء عامة الناس . فقال الأهواني فيما نقله عنه عبد العزيز مطر : «إن العامة ليسوا الدهماء ، والسقّاط ، أو ليسوا (رجل الشارع) في اصطلاحنا الحديث ، وإنما هم المثقفون الذين تسرّبت إليهم أخطاء من هؤلاء الدهْماء ، أو من تصحيفات النساخ ، ومن بين هؤلاء شعراء وكتاب»[2] . وقال رمضان عبد التواب كلاماً

(١) عبد التواب ، رمضان ، لحن العامة والتطور اللغوي ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص١٣ .

(٢) الأهواني ، عبد العزيز ، ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة ، في : مجلة معهد المخطوطات العربية ، جامعة الدول العربية ، مج٣ ، ١٩٥٧م ، ص٨ . ونقله : مطر ، عبد العزيز ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ص٣٩ .

مشابهاً يوافق فيه تأويل الأهواني : «وليس المقصود من العامة هنا الدهماء وخشارة الناس ، فما كان يهم اللغويين من أمرهم شيء ، وإنما المقصود بهم عند هؤلاء هم المثقفون الذين تتسرب لغة التخاطب والحياة اليومية إلى لغتهم الفصحى في كتاباتهم أو أحاديثهم في المجالات العلمية والمواقف الجدية»[1] .

وقد دقق عبد العزيز مطر في هذين المصطلحين كما تأمل هذا الرأي ووجد بعد الاستقصاء أن «الخاصة الذين يرد ذكرهم في كتب اللحن هم علماء اللغة والشعراء والكتاب والخطباء ، والفقهاء والقراء والمحدّثون ، ومن في مستواهم . . . والعامة هم ما عدا هؤلاء من طوائف الشعب ، وهم طبقات ، كما أن الخاصة طبقات»[2] .

وقد تنبّه العلماء والدارسون المعاصرون إلى هذه الظاهرة ، وأعادوا درسْها معتمدين على المصنفات التراثية الكثيرة ، وربطها كثيرون بظاهرة التطور والتغير اللغوي أكثر من الخطأ الخالص . وفي ضوء هذا يمكن الإفادة من هذه المصنفات في مادة المعجم التاريخي ، لأن منها جوانب تخصّ الدلالة وتخصّ المعجم ، فهذا التراث إذن لا يعامل معاملة «العامي» وإنما لا بد أن نعطيه بعض السعة ليكون مما يُنظر فيه ضمن مبادئ الفصاحة الجديدة والأخذ بشيء من معايير الاستعمال ، والانطلاق من أن اللغة ظاهرة حيّة حيوية متغيرة ، وليست ثابتة أو جامدة . ولعل «لحن العامة» يمثل «مدوّنة» نادرة من مدوّنات التطور والتغير ، ويمنحنا فرصة حقيقية لمعاينة اللغة الحية .

ولحن العامة يشمل مستويات لغوية متعددة : صوتية ، وصرفية ، ونحوية ، ويشمل «تغيرات» دلالية عبر استعمال ألفاظ لغير ما وُضعت له ، أو التوسع في استعمالها لتلبية الحاجة إلى معان جديدة . ولكن أكثر ما يعنينا صلة هذا النوع من المصنفات بالثروة اللفظية أو الكلمات وهي مادة المعجم الأساسية .

وقد بحث أحمد محمد قدور جانباً حيوياً من هذه المسألة في بحثه «تراث

---

(١) عبد التواب ، رمضان ، لحن العامة والتطور اللغوي ، ص٧٠ .

(٢) مطر ، عبد العزيز ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة ، ص٤٠ .

لحن العامة مصدراً من مصادر المعجم التاريخي» . وهو يرى أن جانباً من المشكلة يتمثّل في تبنّي اللسانيات المعاصرة وأخذ اللغويين العرب بها ، والنظر إلى التراث في ضوئها ، فاللسانيات وصفية بحتة ، كما هو معروف ، تعادي كل ما هو معياري ، ولها العذر في ظل نشأتها وسط لغات غير معيارية ، سريعة التغير والتبدل ، ولكن عندما نُقل هذا الدرس إلى العربية ارتفعت نبرة نقد معيارية القدماء ونقد معاييرهم في الفصاحة واللغة . «ولقد آل هذا حقيقة إلى الهجوم على مناهج العربية الفصيحة وطرق تدوينها ، وعلى مواقف اللغويين الذين وضعوا قواعد وحدوداً لجمع اللغة والاحتجاج بها . فالعربية الفصحى تُتّهم لدى أولئك بأنها معيارية تهتم بالمستوى الصوابيّ ولا تعتد بالاستعمال ، وهو ما أفضى باللغة إلى الجمود والتخلف عن الحياة وتطورها الدائم»(١) . ولكن الاهتمام بلحن العامة في ظل الاهتمام بالمعجم التاريخي لا يهدف إلى تجديد الهجوم على القدماء ونقد صنيعهم ، وإنما محاولة الإفادة من هذا الهامش اللغوي الذي سجّله لغويون مرموقون ، في سياق مؤاخذة الخاصة والعامة على بعض وجوه الاستعمال ، والنظر إليه من ناحية صلته بالتطور وليس بالخطأ أو الصواب .

ومما يدلنا على ثراء هذا التراث ما وثّقه رمضان عبد التواب من قوائم مصنفاته التي سجلها مستشرقون وباحثون عرب ، وقد عرضها في فصل طويل ، وعلق عليها وصوّب بعض المعلومات حولها(٢) . ويربو المطبوع من تراث اللحن حتى أيامنا الراهنة على مائة كتاب تراثي إلى جانب عشرات المؤلفات الحديثة والمعاصرة . وقد عرض رمضان عبد التواب سبعة وخمسين مصنّفاً منها عرضاً مفصّلاً في كتابه ، تبدأ بكتاب «ما تلحن فيه العامة» للكسائي (ت١٨٩هـ) ،

---

(١) قدور ، أحمد محمد ، تراث لحن العامة مصدراً من مصادر المعجم التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٦٢ .

(٢) عبد التواب ، رمضان ، لحن العامة والتطور اللغوي ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ ، ص٧٢-٩٤ ، وكذلك ١٠٥-١٠٨ .

وآخرها «حول الغلط والفصيح على ألسنة الكتاب» لأحمد أبو الخضر منسي عام ١٩٦٣م . ويمكن أن نعدّ كتاب رمضان عبد التواب دليلاً رئيسياً إلى هذه المصنّفات ، إلى جانب ربطه الصريح بين ظاهرة لحن العامة والتطوّر اللغوي مما يظهر في عنوان كتابه ، وفي بيانه قوانين التطوّر اللّغوي التي تفسّر كثيراً من علل هذه الظاهرة في تجلياتها المختلفة .

ونذكر أيضاً ما أبرزه ووثّقه عبد العزيز مطر في كتابه «لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة» وقد عرض فيه أربعة وثلاثين كتاباً مطبوعاً حتى نهاية القرن السادس الهجري[(١)] ، إلى جانب ثلاث مخطوطات (نشرت لاحقاً) هي : لحن العامة لأبي بكر الزبيدي (ت٣٨٩هـ) ، وتثقيف اللسان لابن مكّي الصقلّي (ت٥٠١هـ) ، وتقويم اللسان لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ) . وهي المخطوطات التي قامت دراسته عليها وعلى تحليل مادّتها .

ومما نبّه إليه الدارسون لهذه الظاهرة «ضرورة التفريق بين الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية من جهة ، والجانب الدلالي الذي يضم المعجم من جهة أخرى في ضوء ما عرف عن العربية الفصحى من معيارية . فالمعيارية في الجوانب الأولى كانت ولمّا تزل ذات نفع كبير في المحافظة على كيان العربية ، وحمايتها من أخطار التشتت . إذ لو لم تكن المعيارية ههنا متشدّدة لكان من الطبيعي في ضوء قوانين اللغة استقلال بعض اللهجات وانفصالها عن الفصحى التي قد تتحوّل إلى لغة مقدسة يقتصر استعمالها على الشعائر الدينية . أما دلالة المفردات فقد كان بالإمكان إخراجها من نطاق المعيارية الصارمة دون أن ينطوي ذلك على كبير خطر على وحدة اللغة وأنظمتها . فالدلالة التي تتصل بالمجتمع اتصالاً وثيقاً لا يمكن أن تبقى محصورة في الأنماط البدوية من العيش والفكر وغير ذلك من جوانب الحياة . والجوانب الصوتية والصرفية والنحوية هي في الحقيقة أنظمة قياسية يفترض استقرارها بحسب قواعدها التي تتيح

(١) مطر ، عبد العزيز ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ط١ ، وزارة الثقافة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م ، ص٥٧-٧٠ .

إمكانات التوليد الداخلي . فالقواعد الأساسية في هذه الأنظمة -مع النظر إليها على أنها عامة وليست شاملة-لا تقدم كمّاً محدوداً من الصيغ والاستعمالات كما توهّم بعض الدارسين ، بل تقدّم أساليب متنوعة يجري عليها الصوغ القياسي الذي يتضمن قدرات توليدية تتأبى على الحصر . والأمر في جانب الدلالة مختلف عما سبق ، لأن المفردات لا تستقرّ على حال لأنها تتبع الظروف . فالحياة تشجّع على تغيير الدلالة بصورة مطّردة . ومن المعروف في قياس هذه المقارنة أن ما يفصل لغة عن أخرى ليس المفردات-إذ قد تشترك لغة وأخرى في كثير من المفردات-بل هو ما يتعلق بتلك الجوانب ولا سيما نظام الجملة»[(١)] .

وهذه إذن درجة أخرى من اختلاف مواقف الدارسين من المسألة ، أن نتشدّد في أنظمة اللغة التركيبية والصرفية والصوتية ، وأن نتسامح في مسألة الرصيد المعجمي والمفردات . وهذا يعني أن نكون معياريين في الجانب الأول ، وأميل إلى الوصف في الجانب الثاني ، هذا تقريباً ما يقترحه أحمد محمد قدور ، وفي ضوئه يجد مدخلاً لتراث لحن العامة ، ويدعو للإفادة منه في جمع مفردات المعجم التاريخي .

وقد درس أحمد قدور منذ سنوات طويلة تراث لحن العامة في أطروحته للدكتوراه بجامعة دمشق قبل نشرها (١٩٩٦م) بعنوان : (مصنفات اللحن والتثقيف اللغوي حتى القرن الحادي عشر الهجري) ، تعرّض فيها لثمانية عشر مصدراً مما تبقى لنا من هذا التراث ، وفي ضوئها قدّم بحثه عن تراث لحن العامة بوصفه مصدراً من مصادر معجم اللغة التاريخي . وقد لاحظ قدور من خلال مراجعة أمثلة اللحن في هذه المصنفات ملاحظة جديرة بالانتباه تتمثل في أن «أمثلة اللحن في النحو قليلة ، بل نادرة ، وأن أمثلة اللحن في الأصوات قليلة

(١) قدور ، أحمد محمد ، تراث لحن العامة مصدراً من مصادر المعجم التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٦٢-٢٦٣ .

أيضاً . أما أمثلة اللحن في الصرف فهي التي تمثل القسم الأكبر من الأمثلة . ويليها ما يتصل بالدلالة من أمثلة ومسائل»[١] .

ويرى الطيب البكوش أن «كتب اللحن بنوعيها ، أي لحن الخاصة ولحن العامة تثير قضايا أخرى بالإضافة إلى التطور ، منها قضية تعدد اللهجات وتداخلها ومنها تفاعل العربية واللغات الأعجمية وتأثر العرب بالأعاجم ، وتأثر عربية الأعاجم بلغاتهم الأصلية . . . ويمكن أن نعتبر ما تركه اللغويون العرب في موضوع الغريب من ناحية – وهو يمثل الرصيد المتقادم الذي خرج أو أخذ يخرج من الاستعمال– وفي موضوع اللحن من ناحية أخرى دليلاً على بداية الشعور بالتغير اللساني الذي لم يكن يُنظر إليه بمنظار التطور وإنما بمنظار الفساد المخلّ بالفصاحة وسلامة اللسان ، فهو إذن يوصف ليقاوم ويُجتنب»[٢] .

ومما يتصل بجانب الدلالة والمعنى طبيعة المؤاخذات التي واجه بها العلماء استعمالات العامة ، إذ نلاحظ «أن معظم المصنفات أوردت ما يتصل باللحن في الدلالة تحت عنوان : (مما تضعه العامة في غير موضعه) وهو النقل . . . كما أن كثيراً من المصنفات وزّعت موادها على أقسام ضمت إلى ما ذكر بابين هما : ما جاء لشيئين أو أشياء فقصروه على واحد) وهو التخصيص . و(ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره) وهو التعميم . . . والحق أن تلك المصطلحات التي ذكرناها هي نفسها لدى علماء الدلالة المحدثين ضمن ما سمّوه بقوانين المعنى ، أو سبل التغير الدلالي»[٣] .

ومعنى هذا أننا عندما نوازن بين ظاهرة «التطور اللغوي» وما تتيحه من «تطور الدلالات» ولحن العامة من جهة ثانية ، فسنجد في الجانب الدلالي

---

(١) المرجع نفسه ، ص٢٦٧ .

(٢) البكوش ، الطيب ، بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم العربي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٤٠٤ .

(٣) قدور ، أحمد محمد ، تراث لحن العامة مصدراً من مصادر المعجم التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٦٧-٢٦٨ .

ظواهر كثيرة تدخل في باب التطور ، وقد صنّفها مؤلفو كتب اللحن في هذه الدائرة لأنهم اعتمدوا معايير معينة في تحديد المستوى الصوابي ، ضمن حرصهم على نقاء اللغة وصحتها ، والنقاء فكرة «عرقية» كثيراً ما ترتبط بالثبات والاستمرار بعناصر مستقرة محدودة ، في البشر واللغات والثقافات .

وقد اعترف اللغويون والمعجميّون بالمراحل الأولى للتطور الدلالي ، وخاصة ما يتعلق منها بالألفاظ الإسلامية التي كانت ضرباً من التطوير لألفاظ جاهلية اكتسبت معاني جديدة بمجيء الإسلام ، ولكنهم أوقفوا قبول التطوّر في المراحل التالية ، مع إحساسهم بمخاطر اختلاط العرب بالعجم ، وتكوّن «المدن» و«الحواضر» المختلطة ، أعراقاً ولغات ولهجات ، ومع هذا الإيقاف المسوّغ بالحفاظ على اللغة ، أوقفوا وجوهاً من التطور المقبول بل الطبيعي في حركة اللغة ونموها . وكما يقول عبد العزيز مطر فإن «اللغويين العرب ، بدافع الحرص الشديد على الحفاظ على اللغة ، وقفوا من هذا التطور الدلالي موقفهم من التطور الصوتي ، والنحوي ، والصرفي ، أي أنهم وضعوا حدوداً زمانية ومكانية ينتهي عندها قبول الاستعمال الجديد الذي سمّوه مولّداً لأنه لم يُسمع عن العرب الذين يحتجّ بأقوالهم . . . ولم يكن لهذا الموقف أن يؤثر في الحركة الدائبة لتطور دلالة الألفاظ . . . فانبرى أصحاب حركة تنقية اللغة يصفون الاستعمال الجديد بأنه (لحن) . وضمّنوا كتبهم أبواباً سمّوها : ما وضعوه في غير موضعه ، أو ما جاء لشيئين أو لأشياء فقصروه على واحد ، أو ما جاء لواحد فأدخلوا معه غيره ، أو المزال والمفسَد»[1] .

وهي وجوه يمكن حملها على التطور الدلالي أكثر من الخطأ ، إذا ما نظرنا إليها نظرة متسامحة في ضوء قوانين الاستعمال ، ويمكن بمراجعة هذا التراث إضافة رصيد دلالي يؤرّخ لوجوه مهمة لا يجوز إخراجها من سيرة الكلمات التي يطمح المعجم التاريخي أن يسجّلها ويؤرخ لها تأريخاً قريباً من الشمول والكمال .

إن هذا التراث المسمى «لحن العامة» ليس كله لحناً ، وليس كله خطأ ، إذا

---

(١) مطر ، عبد العزيز ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ص٢٧٩ .

ما حكّمنا منطق التطور الدلالي وتغيرات المعنى ، بل وما يضفيه أحيانا على المبنى ، فكثير من صور الألفاظ في لحن العامة ، تمثل مراحل من التطور في المعنى والمبنى ، والإشارة إليها ضرورية لأنها تمثل مرحلة من مراحل تطور اللغة التي يهدف المعجم اللغوي إلى تسجيلها ، دون أن تحدّه الاستعمالات التي ارتبطت بعصر الاحتجاج ، ونذكر أن أكثر الاعتراضات على الاستعمالات التي رصدها مصنفو كتب لحن العامة تمت بمقارنة تلك العدولات أو التغييرات التي أجراها الاستعمال مع الصورة الأولى المستعملة في «عصر الاحتجاج» .
والتعارض الأساس بين معجم عصور الاحتجاج والمعجم التاريخي ، أن الأول يكاد ينظر للغة نظرة آنية ثابتة ، كأنما ثبتت اللغة للأبد ، في استعمالات مهما تكن غنية فإنها تقف عند حد زمني ولغوي معين ، بينما يؤمن المعجم التاريخي بأن التغير من طبائع اللغة وعناصرها الفارقة الأساسية ، ولذلك فإن إعادة النظر في ذلك التراث تمثل اكتشاف مورد حيوي من موارد المعجم التاريخي .

تتضمن مسألة «الاقتراض» آراء وتلوينات غير هينة ، تتصل باللغة من جوانب كثيرة ، والباحثون في هذه الظاهرة يختلفون في أمر اقتراض الأصوات وقواعد التركيب أو النحو : «أما من حيث الألفاظ فيجمعون على إمكان الاقتراض ، وعلى وقوعه فعلاً قديماً وحديثاً ، ويقْصرون تساؤلاتهم على مداه ومسوّغاته»[1] .

ويرى أكثر اللغويين أن ظاهرة الاقتراض ظاهرة طبيعية بين العربية وغيرها من اللغات ، ما لم تصل حدود التبعية والتقليد مما يمثل خروجاً على الحدود الطبيعية للعلاقة بين اللغات ، و«لا ينبغي للغة الحية أن تعيش في عزلة ، على قومها ، وبين ظهرانيهم ، دون أن يكون لها أبواب ونوافذ مفتوحة – بمقدار– على ما يجري حولها في اللغات الأخرى . . . وعلى هذا ، فإن من الخطأ الجسيم أن نسدل أروقة (الخيمة) في وجه الهواء الطلق الذي قد يحمل معه مضامين لغوية جديدة ، وألفاظاً ، وتعابير ، وأخيلة ، يمكن أن تدخل إلى لغتنا زاداً سائغاً ، تهضمه ، وتتمثله ، وبعدئذ يصبح جزءاً من نسيج لحمتها ، وليس علينا حينئذ أن يكون أصل هذا الطعام مستورداً من هذه اللغة أو تلك . على أن ذلك ينبغي أن يتم بلا إقحام أو إكراه للغة ، وإنما بطريقة تشبه عملية الهضم التي تغذي الجسم وتطّرح الزائد . أما ما يتحسس منه كثير من الناس ، إن كشف لهم عن أن أصل هذه الكلمة أو تلك من هذه اللغة أو هاتيك ، فهو تحسس لا معنى له ، ولا مسوّغ . ففي العربية – في أنقى عصورها– ألفاظ دخيلة الأصل كثيرة ، ولكنها أصبحت ملكاً للعربية ، بل أصبحت عربية خالصة من حيث الاستعمال والاشتقاق ، ولا يشكّك في هذا أنها تنتمي في نسبها إلى أمّ فارسية أو هندية أو تركية أو أوروبية ، وكم من لغة غرفت من وعاء لغتنا ألفاظاً ،

---

(١) أنيس ، إبراهيم ، اللغات يقترض بعضها من بعض ، مجلة العربي ،ع١٣٠ ، سبتمبر ١٩٦٩م ، الكويت ، ص٦٦ .

وتعابير ، ومصطلحات ، فتمثلته في غذائها فأصبح خيوطاً في نسيج رقعتها»[1] .

وقـد وقف حلمي خليل عند المصطلحـات المتكررة في الدلالة على هذه الظاهرة وما جاورها ، واجتهد في ضبطها لتدل على مفاهيم دقيقة في ضوء المعايير اللغوية وفي ضوء الحاجة إليها في المعجم اللغوي التاريخي[2] :

١- **المولّد** : «يمكن أن نستخدم هذا المصطلح في المعجم اللغوي التاريخي للدلالة على الكلمات العربية الأصل التي حدث لها تغير دلالي واشتقت من أصول عربية بدلالة جديدة قبل العصر الحديث» . فالتوليد وفق ذلك «دلالي» أي أنه ضرب من التطور والتغير الدلالي ، وكثير مما ورد في مصنفات اللحن على المستوى الدلالي ينتمي إلى هذا الضرب .

٢- **المحْدَث** : ويرى حلمي خليل أن يُستخدم هذا المصطلح في المعجم اللغوي التاريخي للدلالة على المولّد في نطاق العربية الحديثة ، وبناء على ذلك يكون المُحْدث : هو كل كلمة عربية الأصل استخدمها المتكلّمون بالعربية الحديثة بدلالة جديدة لم يعرفها المتكلّمون بالعربية قبل العصر الحديث أو بالاشتقاق من جذر عربي ودلالة جديدة أيضاً» .

٣- **المعرّب** : «أرى أن يستخدم مصطلح المعرّب في المعجم اللغوي التاريخي في الدلالة على الكلمات التي اقترضتها العربية من اللغات الأخرى سواء قبل عصر الاحتجاج أو بعده ولكنها أخذت صيغاً وأوزاناً عربية أو أقرب ما تكون إلى الصيغ والأوزان العربية .

٤- **الدخيل** : «يمكن استخدام هذا المصطلح للدلالة على الكلمات الأجنبية وحدها التي اقترضتها اللغة العربية من اللغات الأخرى وبقيت على صورتها الأجنبية أو مع تغيّر طفيف في بعض أصواتها

---

(١) عمايرة ، إسماعيل ، دراسات لغوية مقارنة ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٣م ، ص١١٣-١١٤ .

(٢) خليل ، حلمي ، المعرّب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٣٢١-٣٢٣ .

سواء تم ذلك قبل عصر الاحتجاج أو اليوم مثل : سجنجل ، وفردوس ، وفرند ، وتلفزيون ، وأكسجين ، وهيدروجين وغيرها» .

ومع تفهّم هذه المصطلحات والاجتهاد في ضبطها وتحديدها ، فبالإمكان تكثيفها في نوعين أو صنفين رئيسين بَدْلاً من أربعة ، وذلك بإسقاط البعد الزمني (القديم ، الحديث) الذي أدّى إلى تكثيرها ، وبذلك نكتفي بمصطلح «المعرّب» ونعني به ما اقترضته العربية من غيرها قديماً أو حديثاً ، ولا نرى داعياً لتصنيف «الدخيل» فهو في حقيقته ضرب من «المعرّب» ، ما دام أن الاستعمال قد جرى به ، وأن المجامع اللغوية قد أقرّت استعماله . والصنف الثاني هو «المولّد» ليدل على الألفاظ التي تولَّد عبر قوانين الاشتقاق من جذور عربية ، أو عبر التوليد الدلالي بتوسيع دلالة بعض الألفاظ أو تخصيصها ، قديماً وحديثاً ؛ فلفظ «السيارة» مقابل car هو لفظ «مولّد» ولا يفيدنا وصفه بالمُحْدث شيئاً . وبذلك تُترك التفصيلات الزمنية للشروحات المصاحبة التي توضّحها الشواهد المؤرّخة .

وفي ضوء هذا التقسيم الثنائي نخطو خطوة أخرى نحو تأمّل كل صنف على حدة ، وتأمّل الشّروط والمحدّدات التي تخصّ المعرب من جهة ، والمولّد من ناحية ثانية .

ويمكن معاينة موقف المعجم العربي من المعرّب والدخيل كما لاحظته وتأملته بعض الدراسات التفصيلية ، فالمعاجم القديمة العامة تعرّضت لمثل هذه الألفاظ ولم تهملها إهمالاً تاماً ، ولكن يبدو أن سرعة الإدراج والقبول بعربيتها لم تكن بالدرجة المقبولة فضلاً عن وضع شروط لهذا القبول ، منها مثلاً أن ما قُبل منها هو الألفاظ المبكّرة التي استعملها العرب في عصور الاحتجاج ، أما ما استجدّ منها فلم يُقابَل بمعاملة مماثلة ، حتى لو كانت خصائصه اللغوية مماثلة للألفاظ المقبولة . وإلى جانب المعاجم العامة وُضِعت مجموعة من المصنّفات المتخصصة في رصد هذه الألفاظ ، وفي بيان أصولِها وبنيتها ومعانيها ، وبعض تلك المصنفات (كالمعرّب من الكلام الأعجمي للجواليقي) يمكن أن نعدّها معاجم متخصّصة ، نظراً لالتزامها ببنية المعجم من ناحية الترتيب وطريقة التأليف .

أقرّت المعاجم العربية بالمعرّب والدخيل ، ولم تنكرْه ، وحتى الجدل بشأن معرّب القرآن لم يصمدْ طويلاً أمام النظرة اللغوية المدقّقة ، وضمت معظم المعاجم طوائف من هذه الألفاظ المعرّبة والدخيلة ، وحاول أصحاب المعاجم ردّها إلى أصولها ، وبيان اللغات الأصل التي أخذت منها ، أو التنبيه إلى أصلها الأعجمي دون تفصيل . والجدول الآتي يبين صورة إحصائية تظهر جانباً من التفات المعاجم إلى هذه الظاهرة[1] :

المعجم	عدد الألفاظ المعربة والدخيلة
العين (للخليل بن أحمد ، ت١٧٥هـ)	١٩٨
جمهرة اللغة (لابن دريد ، ت٣٢١هـ)	٤٩٦
ديوان الأدب (لإبراهيم الفارابي ، ت٣٥٠هـ)	٢٢
تهذيب اللغة (لأبي منصور الأزهري ، ت٣٧٠هـ)	٣٩٢
المحيط في اللغة (للصاحب بن عباد ، (ت٣٨٥هـ)	٧١
تاج اللغة وصحاح العربية (للجوهري ، ت٣٩٢هـ)	٢٤٣
المجموع	**١٤٢٢**

وهذا المجموع يمثل مجموعاً رقمياً لما ورد في المعاجم المذكورة ، ولكن معظم الألفاظ متكرّرة بين المعاجم ، ولذلك فإن المجموع الحقيقي قد لا يجاوز نصف هذا العدد ، وهو في كل حال عدد قليل ومحدود مقابل الثروة اللغوية الهائلة في

---

(١) البياتي ، صفاء صابر مجيد ، المعرّب والدخيل في تهذيب اللغة للأزهري-دراسة ومعجم ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، العراق ، ٢٠١٠م/١٤٣١هـ ، ص٣٩ . (وقد وثقت الدراسة مصادر الجدول الإحصائي من دراسات وبحوث جامعة درست هذه المعاجم ، وأحصت ما في تهذيب اللغة) .

العربية ، ومقابل اتساع ظاهرة الاقتراض للتعبير عن كثير من المستجدات العلمية والحضارية بعد عصر الاحتجاج . ولكنه -على قلّته- يمثل الإقرار بوجود ظاهرة الاقتراض ، وبأثرها في زيادة الرصيد اللغوي ، أما استكمال هذا الرصيد وتسجيل مكوناته فهو من مهمّات المعجم التاريخي المنشود ، بحيث يدقّق ما أوردته المعاجم اللغوية العامة ، والمصنفات المتخصّصة القديمة والحديثة ، ويضاف أيضاً ما يظهر أو يتكشّف من خلال المدونة اللغوية الشاملة التي سيستعملها المعجم التاريخي .

ولعل أوسع إحصاء - اطلعنا عليه- هو إحصاء الأب رفائيل نخلة اليسوعي فقد ذكر في مقدمة الطبعة الثانية (١٩٥٩م) من معجمه «غرائب اللغة العربية» أنه وسّع كتابه وطوّره ، «وعلى الأخص في الكلمات الدخيلة فقد صار عددها نحو ٢٥١٥ بدلا من ٥٢١ ، وقد جعلنا لها في آخر الكتاب جدولاً أبجدياً ، فيه ، بعد كل كلمة إشارة إلى اللغة التي اقتبست منها ، ورقم الصفحة الحاوية الشرح اللازم للكلمة ولأصلها»[١] .

وفي تمهيد الباب الثالث الذي خصصه لظاهرة «الكلمات الدخيلة في العربية» أشار في تمهيده المقتضب إلى أنه «من الواضح للخبراء أن معالجة هذا الموضوع شديدة الوعورة ، لأن العرب ومن ورثوا لغتهم في العصور الأخيرة لم يدرسوا أصل الكلمات الدخيلة في لسانهم درساً علمياً ، كما فعل معظم شعوب أوروبة ، ولم يعيّنوا مثلهم في القواميس مصدر تلك الكلمات إلا ندرة ، مكتفين في الغالب بقولهم إنها دخيلة . على كل حال قد طالعنا بنظر النقد الدقيق أشهر الكتب المختصّة بالكلمات الدخيلة ، ولم ندرج منها في الجداول

---

(١) اليسوعي ، رفائيل نخلة ، غرائب اللغة العربية ، ط٤ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٥٩م ، ص٥ . (الطبعة الأولى : صدرت في حلب ، ١٩٥٤م ، ط٢ : ١٩٥٩م وعنها صورت الطبعات التالية ، ورجعنا إلى ط٤ مصورة عن الثانية) . وقد خصص الباب الثالث لـ «الكلمات الدخيلة في العربية» . ويمكن الاعتماد على عمله التأصيلي هذا في صناعة المعجم التاريخي إلى جانب المصادر الأخرى المتاحة .

الآتية سوى ما أيقنا مصدره المباشَر أو رجّحنا حقيقته ، بل أضفنا إليها ألفاظاً عديدة مما اكتشفناه»[1] .

وهو عدد قليل مقابل ملايين الكلمات التي تتكوّن منها ذخيرة اللغة العربية . فـ «٢٥٠٠» كلمة إن صحت جميعها نقطة في بحر الكلمات ، لا تكاد تبين ، ونرى أن هذا الإحصاء هو إحصاء ناقص يقتصر على ما ظهر في المصادر والمراجع التي ذكرها ، وكل ذلك يدفعنا أن نرى في مشروع المعجم التاريخي سبيلاً من سبل ضبط هذه الألفاظ ما ظهر منها وما لم يظهر في المعاجم والمصادر ، وتأثيلها تأثيلاً علمياً بعيداً عن الأهواء والتحيّزات القومية ؛ فالاقتراض ظاهرة طبيعية اعتيادية مشتركة بين اللغات ، فليست منقصة وليست ميزة أيضاً .

سجّل القدماء إذن «طرفاً» من المعرّب ، وانتقوا منه ولم يأخذوه كله ، لمجرد استعماله ، وجريانه على الألسنة ، وهذا بدهي في ضوء نظرتهم للغة ، وما آمنوا به من ضرورة التصفية والتنقية ، فليستخدم الناس ما شاءوا لكن اللغويين العرب لا يسيرون وراء استعمال الناس ، وإنما وراء قواعد واضحة ثابتة عندهم ، لها غاية المحافظة على اللغة ومنعها من الانفلات والاضطراب في المستويات النحوية والصرفية والصوتية والمعجمية .

أما المعرّب الذي اعترفوا به وقبلوه ، فهو «المعرّب الأدبي الذي أصبح لا يعتدّ بعُجمته لخضوعه لمقاييس كلام العرب ولسيرورته ولوروده في مصادر مشهود لها بالفصاحة . وقد أسقطت نتيجة هذا الاختيار ألفاظ ومصطلحات أعجمية كثيرة جداً قد دخلت العربية في عصر الاحتجاج نفسه ، فلم تدوّن ولم يعترف بها ، وأكثرها عدداً تلك التي وردت في كتب المولّدين من الأدباء ، مثل عبد الله بن المقفع وأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، وفي كتب العلماء مثل أبي يعقوب بن إسحاق الكندي وإسحاق بن عرمان ، وفي كتب المترجمين الذين نقلوا آثاراً أعجمية إلى العربية وألّفوا أيضاً كتباً علمية ، ومن أهمّهم حُنين بن إسحاق ،

(١) اليسوعي ، غرائب اللغة العربية ، ص١٦٩ .

وقد عاش هؤلاء جميعاً قبل سنة ٢٨٠هـ ، فهم غير خارجين عما سُمّي بعصر الاحتجاج»[١] .

وقد درس إبراهيم بن مراد هذه الظاهرة في معجم «لسان العرب» لابن منظور ، واختار حرف الباء ، نموذجاً أو عينة ، ووجد أن ابن منظور قد أورد ١٠٠ لفظ في ٦٤ جذرا ، منها عشرون لفظاً مشتقّاً ، فيبقى ثمانون لفظاً أصلياً أو فعلياً . وهي تتوزع في حقول : الألفاظ العامة ، ألفاظ الحيوان ، ألفاظ النبات ، ألفاظ الحرب ، ألفاظ الأدوات ، ألفاظ الأوعية والأواني ، ألفاظ اللباس ، ألفاظ الفرش والبسط ، ألفاظ الصنائع والمهن ، ألفاظ الأطعمة والأشربة ، ألفاظ الأمراض ، ألفاظ مظاهر الطبيعة ، ألفاظ المعادن ، ألفاظ الفلك . ولكن تدقيق الباحث أفضى إلى وجود ٨٥ لفظا آخر «أفقدها ابن منظور عجمتها واعتبرها عربية خالصة ، فضيّقت هذه الظاهرة من مجال الاقتراض في كتابه ، وقلّصت من منزلة اللفظ الأعجمي فيه»[٢] . ويدلنا هذا أن ابن منظور والمعجميين العرب الذين نقل مادتهم في كتابه ، رغم رصدهم لطوائف من الألفاظ المقترضة ، فإنهم لم يكونوا معنيين بجمع الألفاظ كلها ، بل لعلهم كانوا يميلون إلى الاعتراف بالظاهرة في حدودها الدنيا ، أي بما لا بد منه ، وما لا يمكن إنكاره ، أما ما يحتمل الردّ وما يحتمل إيجاد أصل عربي ولو على سبيل التأثيل الشعبي ، أو الاشتقاق التعسّفي فقد كانوا يذهبون إلى أنه عربي ويدرجونه تحت الجذور العربية باطمئنان وشجاعة .

وفي رأي بن مراد فإن ابن منظور «اقتصر في مدونته على إثبات ما اعترف به أئمة اللغة من المقترضات ودوّنوه في متونهم ، فكان موقفه من الرصيد المعجمي العربي مثل مواقفهم انتقائياً قائماً على الاختيار والمفاضلة ، وهو موقف

---

(١) بن مراد ، إبراهيم ، اللفظ الأعجمي في معجم اللغة العربية التاريخي- ملاحظات حول قضيتي الجمع والوضع ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٨٣ .

(٢) بن مراد ، إبراهيم ، اللفظ الأعجمي في لسان العرب لابن منظور ، في : دراسات في المعجم العربي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧ ، ص١٧٨ .

تعسّفي محض لأنه قد أدّى إلى إهمال مستويات أخرى للمعرّب غير المستوى الأدبي لم تكن أقل منه حظّاً في الاستعمال»[1] .

ولا شك أن التأثيل المنشود في المعجم التاريخي لا بد أن يكشف عن أصول الألفاظ ويردّها إلى اللغات التي اقترضت منها ، ولا يلتزم بما اعترف به المعجميون القدماء وحده ، فقد كان مذهبهم أن يضيّقوا هذه الظاهرة ما أمكن التضييق ، لأسباب «أيدولوجية-ثقافية» أو لأسباب لغوية تتصل بحدود معرفتهم باللغات الأجنبية التي اقتُرضت منها تلك الألفاظ .

ونتفق مع فكرة بن مراد على أهمية البحث فيما رفضته المعاجم وما أسقطته لعدم تلاؤمه مع معايير الفصاحة عند مصنّفيها ، أو لضعف إلمامهم إلماماً كافياً باللغات الأجنبية ، فتلك الألفاظ المحذوفة جزء «أصيل» من تاريخ اللغة وتاريخ مفرداتها ، ومن الضروري أن يشملها المعجم التاريخي . وإلا فإنه سيكون تكراراً لما وضع من معاجم قديمة مع شيء من اختلاف ترتيب المواد وتحريرها ليس إلا .

وإلى جانب مراجعة تأثيلات القدماء فإن الأبحاث التي دارت حول المعرّب في المعجم القديم تدل على أنها وقفت عند تخوم الظاهرة ولم تتعمّق فيها التعمق الملائم للمعجم التاريخي ، وقد نضيف إلى هذا أن علم التأثيل الذي غدا ركناً ركيناً في الصناعة المعجمية لم يكن قد ولد بعد إلا كإرهاصات وبدايات غير ناضجة ، فلا ننسى أن ولادته كانت في بيئة علم اللغة التاريخي والمقارن في القرن التاسع عشر ، ولذلك فلا نحمّلهم فوق طاقتهم ، ولا نؤاخذهم على أمور لم تكن في زمانهم ، وفي الوقت نفسه نقدّر صنيعهم ، ولا نبالغ في تقديره و«تقديسه» إلى الحد الذي يمنعنا من الإضافة إليه ، وتطويره في ضوء مبادئ المعجمية التاريخية .

---

(١) بن مراد ، إبراهيم ، المرجع نفسه ، ص١٨١ .

الفصل الرابع

قضايا التأثيل في المعجم التاريخي

١- مصطلح التأثيل
٢- عملية التأثيل في المعجم التاريخي
٣- محاذير التأثيل
أ. التأثيل المتحيّز
ب. التأثيل الشعبي
ج. التأثيل الزائف
٤- تأثيل ألفاظ المشترك السامي
أ. المعجم الكبير وتأثيل النظائر السامية
ب. إسماعيل عمايرة: تجربة علميّة في التأثيل السامي

(١) مصطلح التأثيل

التأثيل هو المصطلح العربي المقابل لـ Etymology الإنجليزية ، وEtymologie الفرنسية ، نفضّله من بين عدة مصطلحات استعملها المعجميون واللغويون العرب ، نحو : علم تأصيل الكلمات[١] ، التأصيل[٢] ، علم تاريخ الكلمات[٣] ، الاشتقاقية[٤] . . . أما ورود مصطلح «التأثيل» في المعاجم العربية بهذا المعنى ، فيبدو أن «المعجم العربي الأساسي» ١٩٨٩م أول معجم يُقر إدخال مصطلح «التأثيل» بالمعنى الدالّ على تتبع أصل الكلمات . وجاء فيه : التأثيل : «(في اللغة) دراسة أصل الألفاظ وتاريخ تطورها ويسمّى كذلك : إيتمولوجيا»[٥] .

ووفق قاموس المعجمية فإن «علم التأثيل Etymology يبحث في أصل مفردات اللغة وتاريخها ، وفي التغير الذي يطرأ عليها وعلى معانيها عبر الزمن .

---

(١) ورد في «معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب» لمجدي وهبة وكامل المهندس ، ط٢ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٤م ، ص٢٥٥ .

(٢) ورد عند كثير من اللغويين والمعجميين ، منهم إسماعيل عمايرة ، كما في عنوان دراسته : في سبيل معجم تاريخي للعربية-محاولة في التأصيل ، ضمن : دراسات لغوية مقارنة ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٣م . واستعمله محمود فهمي حجازي في مقالته التي نقتبس منها في هذا الفصل .

(٣) ورد في معجم مصطلحات علم اللغة الحديث لمحمد حسن باكيلا ونخبة من اللغويين ، ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ص٢٤ من القسم الإنجليزي ، وص١٣ من القسم العربي ، وقد ورد إلى جانب مصطلح «تأثيل» .

(٤) هكذا عرّبه حمزة المزيني في ترجمته لفصول من كتاب جون لاينز ، مدخل إلى اللغة واللسانيات ، ضمن : التحيز اللغوي وقضايا أخرى ، ص٣٠٦ .

(٥) مجموعة من المتخصصين ، المعجم العربي الأساسي ، لاروس ، باريس ، ١٩٨٩م ، مادة (أثل) ، ص٧٠ .

وتمتلك الدراسات التأثيلية تقاليد عريقة ، (يحتوي كتاب «Etymologiae» لمؤلفه إيزيدور الإشبيلي Isidorus Hispalensis (مؤرخ أسباني) في القرن السابع الميلادي على قاموس لأصول الكلمات اللاتينية (من مجلد واحد) ، مرتّبة هجائياً ، ومع هذا لا يزال هناك قيود حول مدى صحّتها لا سيما في غياب نصوص لغة العصور القديمة . ولذلك فإنه من الصعب حقاً ومن المستحيل أحياناً تقرير مدى دقة أصل كلمة معينة ، إذ يستخدم مؤلفو المعاجم الحديثة مصادر مبهمة أو غير محدّدة ، لا يمكن التحقّق من صحتها ، عوضاً عن مصادر موثوقة ، فعلى سبيل المثال إن كلمة lexicography الإنجليزية مشتقة من كلمة lexis الإغريقية ، وتعني «كلمة ، خطاب» ومن كلمة graphia وتعني « كتابة» في اللاتينية والفرنسية . ومع ذلك فإنه يمكن تحديد أصل الكلمات الإغريقية بدورها عن طريق التخمين أو إعادة البناء اللغوي باستخدام « الألفاظ القريبة / المشتركة في الأصل . وعلى سبيل المثال إن كلمة bhrater الهندو- أوروبية المشتقّة مأخوذة من الجذر اللاتيني الذي أعيدت صياغته frater واليونانيphrater والسنسكريتي bhrata وكذلك الإنجليزي brother»[(١)] .

وأما المعلومات التأثيلية التي ترد في المعاجم العامة أو المتخصّصة ، فيوضّحها قاموس المعجمية بأنها : تختلف بين القواميس اعتماداً على المعلومات التي توفرها وطريقة طرحها ، ويتحدّد النوع على أساس حاجة المستخدم ، وعلى الرغم من وجود شكوك حول قدرة المعلومات المتوفرة عن أصول الكلمات (المعلومات التأثيلية) على توضيح ما أبهم من معانيها إلا أن كثيراً من المعاجم العامة وجميع المعاجم التاريخية تبذل كل الجهد في تتبع أصل المفردات وصيغها ودلالاتها . تتوفر أحياناً معلومات حول النظائر ، وحول كلمات مستنبطة أُعيدت صياغتها ، ومن الممكن أن ترد المعلومات الاشتقاقية في بداية أو نهاية المداخل بالتفصيل أو بشكل مختصر . . .»[(٢)] .

---

(1) Hartmann, R.R &, James, Gregory, Dictionary of Lexicography, Routledge, London, 1998, p.(52).

(2) Ibid., p.(53).

وتسمّى المعاجم أو القواميس المختصّة بهذا الضرب من التتبع العلمي معاجم تأثيليةEtymological dictionary وقد نشأت قبل المعاجم التاريخية ، ثم تداخلت معها ، فصار المعجم التاريخي في الغالب يتضمن التأثيل وتاريخ المعنى . والمعاجم التأثيلية «نوع من المعاجم ، يتتبع الاستخدام الأولي للكلمات من حيث المبنى والمعنى الذي استخدمت فيه . ترد بعض المعلومات التأثيلية في العديد من القواميس العامة أحادية اللغة ، ولكن يمكن العثور على مزيد من التفاصيل في المعاجم التاريخية المتخصصة . ويكون التركيز في مثل هذه القواميس على جذر الكلمة أو الصياغة الأصلية لها ، وتسمى أيضا «الأثل» أو «الأصل» (ETYMON) ، ولكن في كثير من الأحيان يتم توضيح «سيرتها الذاتية» الكاملة بشكل موثق مدعّم بأدلة من النظائر COGNATES (الكلمات المشتركة في الأصل)»[1] .

ويرى محمود فهمي حجازي أن «مفهوم التأصيل (التأثيل) Etymology على نحو ما استقر في إطار علم اللغة المقارن في أوروبا في القرنين التاسع عشر والعشرين لا يقتصر على بحث الكلمات الدخيلة في لغة ما من لغة أخرى ، بل يستوعب – من حيث المبدأ- كل كلمات اللغة ، ومنها الكلمات الموروثة عن اللغة الأقدم التي نجدها مشتركة في لغات الفرع اللغوي الواحد مع تغيرات صوتية وتغيرات في الصيغة . وهذا المفهوم أخذت به المعجمات العامة والجامعية المؤلّفة للغات الأوروبية ، ولم يدخل التأصيل أكثر المعجمات الصغيرة . وأخذ بهذا المفهوم معجم عربي واحد هو المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ولهذا نجد التأصيل في بداية عدد كبير من المواد الموروثة والمشتركة في الفصيلة اللغوية التي تنتمي إليها العربية إلى جانب تأصيل الكلمات المعرّبة والدخيلة . ولكنه لا يكاد يوجد في المعجمات الأخرى لمجمع اللغة العربية[2]» .

---

(1) Ibid., p.(53)

(٢) حجازي ، محمود فهمي ، اتجاهات معاصرة في صناعة المعجمات العامة ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٩٨ ، مايو ، ٢٠٠٣م ، ص١٤٣-١٤٤ .

ويرى حلمي خليل أن مصطلح التأثيل (إيتومولوجيا Etymology) من مصطلحات «علم اللغة التاريخي Historical Linguistics ويبحث في الأصول المشتقة منها الكلمات داخل عائلة لغوية معينة . وفي مثل هذه الحالات يفرّق علماء المعاجم بين نوعين من الدلالات ، النوع الأول ناتج عن تغير في الصيغة الصرفية وحدها ، أي الجانب الوظيفي من الكلمة ، أما النوع الثاني فهو التغير في المعنى المعجمي الناتج عن الاشتقاق Derivation . وعلى الرغم من صعوبة التفرقة الحاسمة بين هذين النوعين ، إلا أن علماء المعاجم ينظرون إلى ذلك بأهمية خاصة ، لأنهم غالباً ما لا يهتمون بالنوع الأول من التغيرات الناتجة عن الجانب الوظيفي ، طالما أنه لا يؤدي إلى تغير في المعنى المعجمي ، أما النوع الثاني فهو الذي يلتفت إليه علماء اللغة أكثر من غيره ، لأنه يحتاج إلى شرح ومدخل خاص به في المعجم»[١] .

ووفق التدقيق في بدايات دخول هذا المصطلح إلى العربية وجدنا أن أول من عرّبه بمصطلح «تأثيل» في السياق المعجمي هو العراقي عبد الحقّ فاضل ، حين نشرت مجلة اللسان العربي مقاله (لمحات من التأثيل اللغوي) . وهو مقال قصير عرض فيه فكرته حول معجم تأثيلي موعود ، ثم اجتزأ نماذج قليلة حول (الهمزة أم الضمائر) ، (آب) ، (الوزن والوجن) ، (ولفظة سكسون saxon)[٢] .

ونشر عبد الحق فاضل مقالاً آخر بعنوان «علم الترسيس» وعرض فيه

---

(١) خليل ، حلمي ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ط٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨م ، ص٧٣ .

(٢) مقال عبد الحق فاضل في مجلة : اللسان العربي ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب التابع لجامعة الدول العربية ، الرباط ، ص٨-١٧) ، ع٤ ، ١٩٦٦م . وهو استئناف وإيضاح لكلمة سابقة له نشرت موجزة في العدد ٣ ، من المجلة نفسها . ولم يرد في الأولى مصطلح التأثيل وإنما : التأصيل وعلم أصل اللغة . واعداً أنه سيعيد «هذا العلم المطرود من حظيرة العلوم إلى مكانه الصحيح» .

انظر أيضا : بن نابي ، قدور ، التأثيلية في معجم كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، بإشراف عبد الملك مرتاض ، ٢٠١٠-٢٠١١ ، ص٢٩ .

لتعريف مصطلحي «التأثيل» و«الترسيس» Radixation بصورة مباشرة . وكأن فكرته التي عرضها فيما سبق بدأت تتضح وتتطور بشكل أقرب للأغراض المعجمية اللغوية .

ومما قاله في تلك الإيضاحات المبكرة : «التأثيل : العلوم اللغوية التي يشملها فقه اللغة العالمي كثيرة ، أحدها سمّاه الأوروبيون Etymology وترجمه المعاصرون من اللغويين العرب (علم أصول الألفاظ) لأنه يبحث عن الأصل الذي تأتّت منه كل لفظة في المعجم من لفظة أخرى ، من لغة أخرى على الأغلب . والعادة حين يؤصلون الألفاظ في الإنكليزية مثلاً أن يرجعوها إلى السكسونية أو الفرنسية أو بعض اللغات الأخرى ، وقد يعودون بها بعيداً إلى إحدى اللغات القديمة كالسنسكريتية أو اللاتينية ، وفي بعض الأحيان يردّونها إلى الإغريقية . وكثيراً ما تكون اللاتينية هي طريق انتقال الكلمة من الإغريقية إلى الإنكليزية أو غيرها من اللغات الأوروبية الحديثة . وكنا ارتأينا في كلمة سالفة أن نستعمل كلمة (التأثيل) اصطلاحاً مقابل كلمة Etymology الأوروبية هذه بمعنى (التأصيل) لأن لكلمة الأصل ومشتقاتها معاني عامة نستعملها في مختلف الأغراض من حياتنا اليومية ، فلا نريد أن نحمّلها الآن معنى آخر له صبغته العلمية التخصصية ، في حين أن لغتنا العربية قد كنزت لنا ذخيرة طالما تحدثنا عن غزارتها وباهَينا بها الأمم . . . ومهما يكن فإن هذه الكلمة (التأثيل) تفي بالدقة بغرضنا في تسمية علم التأصيل اللغوي . فإن الأثلة في المعجم : الأصل ، وتأثل الشيء وأثل : تأصّل . والكلمة بعد تزخر بطاقة اشتقاقية سخية لا تملكها نظيرتها الأوروبية Etymology التي لا توجد لها عندهم صيغ أخرى فيما يظهر ، ففي وسعنا أن نشتق من كلمتنا العربية هذه : (١) الأثل : بمعنى الأصل اللغوي ، و(٢) الأثلة : الكلمة الأمّ ، و(٣) : التأثيل : علم التأصيل اللغوي ، و(٤) المؤثَّلة : الكلمة المؤصّلة ، و(٥) المؤثِّل : من يؤثّلها ، و(٦) الاستئثال : البحث عن الأثل أو المطالبة به . وتمكن النسبة إلى بعض الصيغ بالياء كالأثلي والتأثيلي . والتأثيل بهذا المعنى علم أوروبي في الواقع وإن كان العرب قد سبقوا إليه . وإنما اهتم الأوروبيون بتأثيل لغاتهم لأن أكثر ألفاظها

مقتبس من لغات أخرى فكان طبيعياً أن يبحثوا عن أثول الكلمات الأجنبية الدخيلة في لغاتهم . ولم يعظم أمر التأثيل عند العرب لأن الكلمات الدخيلة في العربية قليلة نسبياً ، لا تكاد تبلغ الثلاثة في المائة من مجموع الألفاظ العربية »[1] .

وفي هامش مقالته استشهد فاضل بإحصاء الأب رفائيل نخلة اليسوعي مؤلف معجم «غرائب اللغة العربية» ويقول إنه «جمع **٢٥١٥** كلمة قال إنها تتضمن أكثر ما تيسر جمعه من الألفاظ الدخيلة في العربية من مختلف اللغات ، وارتأى أن مجموعها قد يبلغ ثلاثة آلاف كلمة على أكبر الاحتمالات . لكنا نجد أكثر هذه الألفاظ غير مستعملة وغير معروف لدى معظم القراء . كما أننا نخالف جمهرة اللغويين في تأثيلها جميعاً من لغات أجنبية لأننا نعتقد أن عدداً منها أثيل في العربية غير دخيل ، وأن الأعجميات هي التي اقتبسته من العربية »[2] .

واقترح عبد الحق فاضل مصطلحاً آخر هو (الترسيس) اشتقاقاً من لفظة (رسّ) ، وعرّفه على النحو الآتي : « إننا نروم أن نعرف الرسّ البدائي الأول الذي نجمت منه هذه الألفاظ السكسونية واللاتينية والإغريقية التي وقف عندها اللغويون كأنما هي بداية اللغة . . . من حقنا أن نسأل : هذه الأثول ما أثولها؟ كيف نطق بها الناطق الأول فظلّت تتطور وتتنقل على ألسنة الأجيال والشعوب . . .هذا ما يجيب عليه علم الترسيس . وعسى ألا يذعر القارئ الكريم لهذه الكلمة الغريبة ، فإنها لا عيب فيها سوى أنها جديدة عليه . لكنها تجري على قياس معروف معقول ومقبول ومجرب ، ولا تحتاج إلا إلى شيء من التكرار ليصقلها الاستعمال فتغدو مألوفة مأنوسة . فكما قالوا : التأسيس من الأسّ ،

---

(١) فاضل ، عبد الحق ، علم الترسيس ، في : مجلة اللسان العربي ، ع ٥ ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، الرباط ،١٩٦٦/١٩٦٧ ، ص١٨-١٩ .

(٢) المرجع نفسه ، ص١٩ .

نقول الترسيس من الرسّ ، وهي كلمة نقترحها الآن إضافة إلى التأثيل الذي لم يعد معناه الأوروبي يفي بحاجتنا في البحث اللغوي . والذي نعنيه بالترسيس هو إرجاع اللفظة العربية أو الأعجمية إلى رسّها ، أي بدايتها . فإن الرس في المعجم : ابتداء الشيء . وابتداء الكلمة هو بذرتها ، أي الصوت الطبيعي الذي حاكاه الإنسان الأقدم بحروف نطقية عبر بها عن ذلك الصوت ، أو عن الحادثة التي سببت ذلك الصوت أو الشيء الذي أنتجه ، وما إلى ذلك من أمور تتصل به . فالتأثيل إذن رد الكلمة إلى أمها المباشرة أو إلى جدتها المباشرة أو القريبة . أما الترسيس فإعادة اللفظة إلى جدتها الأولى -حواء- في صورتها التي نطق بها أول إنسان نطق بها ، مع تعقيب المراحل التطورية التي قطعتها تلك اللفظة حتى وصلت إلى الصورة التي نعرفها بها الآن في إحدى اللغات»[1] .

ويبدو أن مصطلح التأثيل كان أكثر حظّاً من مصطلح الترسيس ، فتقبل المعجميون المصطلح الأول ، وشاع في كثير من الدراسات حتى كاد يستقر في مقابل «إيتيمولوجيا» ، أما الترسيس فلم يكتب له الشيوع والذيوع والاستقرار ، وإن استعمله بعض الباحثين تأثراً بالمدلول الذي شرحه عبد الحق فاضل .

ومن الجلي أن عبد الحق فاضل شديد التأثر بما تأثر به اللغويون التطوريون الذين تأثروا بنظرية داروين ، وما فيها من حتميات في القرن التاسع عشر ، فها هو يأتي بأمثلة تشي أن تلك النظرية هي التي دفعته إلى اختراع «الترسيس» والتمييز بينه وبين «التأثيل» وكأننا قد فرغنا من التأثيل حتى يمكننا أن نصل إلى أول مرة نُطِقت فيها لفظة من الألفاظ لنصل إلى رسّها وبداءتها .

يقول : «ويمكننا أن نضرب من تطوّر الأحياء مثلا على التطور اللغوي ، فنقول إن التأثيل يشبه البحث عن الأصل المباشر الذي نشأ منه الإنسان أو الكلب أو غيرهما من الأحياء . فأثل الكلب مثلا هو الذئب . وإذا كان أثل الإنسان حيواناً شبيهاً بالقرد فإن رسّ الإنسان هو الخلية المفردة ، على قول

---

(١) المرجع نفسه ، ص١٩ .

التطوريين . ولترسيسه علينا أن نبحث عن جميع حلقات السلسلة حتى نصل من الإنسان إلى (الأميبة) المائيّة الأولى . ونقترح كلمة Radixation للإنكليزية وغيرها من اللغات الأوروبية مقابل كلمتنا العربية الترسيس باعتبار أن radix هو الرس بالانكليزية ، وأثلها من اللاتينية بنفس اللفظ والمعنى»[1] .

(١) المرجع نفسه ، ص١٩ .

(٢) عملية التأثيل في المعجم التاريخي

يراعي «المعجم التأثيلي» تكامل ثلاثة جوانب أساسية[١] :

«الأول : تحديد تاريخ النشأة الأولى للكلمة ، حين دخلت لساناً من الألسن بشكل من الأشكال .

الثاني : تتبع حياتها للوقوف على ميلادها ، وما طرأ عليها من تطور وتغير عبر الزمان من حيث الصوت والبنية والدلالة .

الثالث : إيجاد العلاقات التي تربط الأثل بالسابق واللاحق من الأشكال والدلالات في إطار النظام اللساني ، وبما يشاكلها في الألسن الأخرى .

و«يتضح من هذه المعطيات أن المعلومات التي يمكن أن يوفّرها المعجم التأثيلي ترتكز حول الأصل الأول الذي انحدرت عنه الكلمة الأثل ، والشكل الذي جاءت عليه كتابة ونطقاً ، ثم الدلالات وطبيعة التطورات التي رافقتها خلال علاقتها في النظام اللساني بغيرها عبر الزمان»[٢] .

وفي الدراسات الغربية «تطور هذا العلم (التأثيل) في اتجاهات ثلاثة قائمة على ثلاث منهجيات :

- أ . **المنهجية الصوتية التاريخية** : المتولّدة عن النحو المقارن الذي طبع الدراسات اللسانية في أوروبا في أواسط القرن الماضي (التاسع عشر) . وهي تتميز أساساً بالاعتماد على القوانين الصوتية في درس الظواهر اللسانية .
- ب . **المنهجية المعجمية التاريخية** : التي بدأ تطبيقها بتأثير الهيكلية منذ قرابة نصف قرن في الغرب . وهي لا تقارن صوتيا ظواهر مفردة كالسابقة ، وإنما تقارن جميع الصيغ وجميع الدلالات التي تشترك في صفات تجعل منها مجموعة متميزة . كما تتميز هذه المنهجية

---

(١) الجيلالي ، حلام ، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ، ص٣٢٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٣٢٨ .

بالتركيز على العوامل الخارجية كالزمان والمكان والمرجع وما إليها من ظروف التسمية المتحكّمة في نشأة الكلمة المدروسة .

- ج . **منهجية التحليل الداخلي** : وهي الأخيرة والأحدث ، وهي لا تلغي ما سبق ، وإنما تكمل دراسة العوامل الخارجية أي التاريخية بدراسة الصيغ داخلياً في صلب النظام اللساني وذلك بتحديد مكانة الكلمة وعلاقتها في النظام اللساني في نفس الوقت وكذلك في إطار الظرف التاريخي»[١] .

وقدم محمود فهمي حجازي مجموعة من الخطوات والإجراءات المفيدة في عملية التأثيل ، مستفيداً من تجارب القواميس الأجنبية التي سبقت معاجمنا إلى هذا الجانب من المعلومات المعجمية ، ويمكن الإفادة من هذه الإجراءات بتطبيق الملائم منها على ألفاظ اللغة العربية ، ومن أبرزها بيان ما يأتي :

أ . «اللغة المصدر التي دخلت منها الكلمة ، مثال ذلك قد تكون الكلمة دخلت من الفرنسية القديمة إلى الإنجليزية ، اللغة المصدر هناك هي الفرنسية القديمة .

ب . الصيغ المناظرة في لغات أخرى من الفصيلة نفسها ، وفي تلك الحالة تذكر صيغ أخرى من لغات هذا الفرع اللغوي ، ومثل هذا مطبّق في المعجم الكبير لمجمع اللغة العربية بالقاهرة في تأصيل مواد لغوية كثيرة وأصيلة بذكر النظائر في اللغات السامية المختلفة .

ج . الصيغة الأقدم التي نشأ عنها كل ما سبق ، وفي تلك الحالة تذكر الكلمة اللاتينية بصيغتها ومعناها .

د . يكون التأصيل بطريقة دقيقة مع استخدام رموز محدّدة تجعل نظام التحرير صحيحاً من الناحية العملية ، وواضحاً للقارئ ، واقتصادياً في النفقات . هذه الرموز المحدّدة بدائل لعبارات طويلة تستهلك الوقت والجهد والمال[٢]» .

---

(١) البكوش ، الطيب ، من إشكالات المعجم اللغوي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ع٥-٦ ، ١٩٩٠م ، ص٣٩٢ .

(٣) حجازي ، محمود فهمي ، اتجاهات معاصرة في صناعة المعجمات العامة ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٩٨ ، مايو ، ٢٠٠٣م ، ص١٤٤-١٤٦ .

(٣) محاذير التأثيل

يمكن أن ننبّه إلى بعض المحذورات التي يمكن أن يفسد الوقوع فيها عملية التأثيل ، فيخرجها عن وظيفتها ، ويفرغها من محتواها ، أوّلها ما يمكن تسميته بالتأثيل المتحيّز ، وثانيها التأثيل الشعبي ، وثالثها التأثيل الزائف .

أ. التأثيل المتحيّز:

معلوم أن «اللغة» تتبوأ موقعاً متميزاً ضمن مفهوم الثقافة ، وهو مفهوم يرتبط بالهوية ، وينتقل باللغة من الدائرة العلمية المتخصصة إلى المشاعر القومية المتحمّسة ، ولكن الدراسة العلمية للغة تحذر من هذا الاختلاط ، فإذا كان الدور القومي للغة مقدّراً ومحفوظاً فإن التحيّزات التي تجرّها القومية مرفوضة في التحليل اللغوي العلمي الذي يطلب الحقيقة وحدها دون توجيه أو قسْر[١] .

ومن أوضح أشكال التحيّزات أن ينطلق اللغوي من مبدأ أن العربية أو غير العربية هي أمّ اللغات ، فمثل هذا المبدأ سيتحكّم بنتائجه مسبقاً ، وخصوصاً في بحث شديد الوعورة والغموض مثل البحث التأثيلي .

ومن أشد الأمثلة وضوحاً على التأثيل المتحيّز ما ظهر في دراسات عبد الحق فاضل ، ومن مظاهره نقده الشديد للأوروبيين لأنهم وقفوا عند «التأثيل» ولم يجاوزوه إلى ما دعاه بـ«الترسيس» متناسياً أننا -العرب- مع ارتفاع نبرتنا «القومية» التحيّزية- لم نضع معجمنا اللغوي التاريخي ، ولم نقطع في التأثيل شوطاً مرْضياً ، وكأن مجرد هذه الاقتراحات اللغوية هي كل ما في الأمر ومنتهى الرحلة . يقول : «ولئن وقف اللغويون الأوروبيون عند حدود التأثيل فلأنهم لا يعرفون حدوداً أبعد منها ، وبتعبير آخر لأنهم لا يعرفون اللغة الأم التي انحدرت

---

(١) انظر فصلا مهماً حول قضية التحيز اللغوي-مظاهره وأسبابه ، في كتاب حمزة بن قبلان المزيني ، التحيز اللغوي وقضايا أخرى ، ص١١ وما بعدها .

منها تلك الألفاظ الأثلة ، وبتعبير ثالث لأنهم لم يتعمّقوا في درس العربية التي قلنا غير مرة أن تقليبنا النظر فيها وفي ظروفها القبتاريخية (= قبل التاريخية) ، كشف لنا أنها أم اللغات الآريات ، لا الساميات والحاميات فقط»[1] . وهكذا ينتهي الأمر كله إلى موقف تحيّزي بعيد عن المنطق العلمي في نظرنا . فما دامت هي أم اللغات السامية والحامية بل أم لغات الكون ، فلا بد أن تكون أثول الألفاظ كلها فيها ، ولا بد أن نخترع ضروباً من التوجيه التعسّفي للوصول إلى هذه النتيجة .

وعندما راجع فاضل في مقالته «دخيل أم أثيل»[2] الإحصاء الذي وضعه الأب رفائيل بطة اليسوعي في معجمه «غرائب اللغة العربية» ، ومع أن عدد الألفاظ قليل ولا يتناسب مع حجم الظاهرة في العربية وفي غير العربية ، فقد بذل جهده لإعادة أكثر الألفاظ المعرّبة إلى اللغة العربية ، والزعم بأنها أصيلة غير معرّبة ، وكأنه ينكر «المعرّب» و«الدخيل» ولا يرى أن العربية أخذت من غيرها إلا نادراً ، وهو رأي غريب لا يستقيم مع طبيعة اللغة أية لغة ، ومع ضرورات الاقتراض اللغوي ، ويبدو رأياً محافظاً متشدّداً حتى بالمقارنة مع مواقف اللغويين والمعجميين القدماء الذين أقرّوا بالظاهرة وقطعوا شوطاً حسناً في وصفها ودرْسها .

وكأنه قد وضع شعاره الذي تكرر في مقالته «العربية أم اللغات» نصْب عينيه ، وسعى لإثباته من خلال الزعم بأن العربية لم تقترض من غيرها بل أقرضت وتفضّلت على اللغات الأخرى ، وهو كلام جميل يدغدغ المشاعر القومية ، لكنه من دون سند علمي ، ولا يمثل إلا نبرة تحيّزية لا يقبلها المنطق

---

(١) فاضل ، عبد الحق ، علم الترسيس ، في : مجلة اللسان العربي ، ع ٥ ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، الرباط ، ص١٩ .

(٢) فاضل ، عبد الحق ، دخيل أم أثيل؟ ، مجلة اللسان العربي ، مج٧ ، ج١ ، يناير ١٩٧٠م/ذو القعدة ١٣٨٩هـ ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، الرباط ، ص١٨ .

العلمي[1] ، وهو يتجاوز حدود الاقتراض اللغوي الطبيعي بين اللغات إلى حدود التحيزات القومية المفسدة للعلم[2] . فالطبيعي أن اللغة تقرض وتقترض ، وما من لغة مهما تكن قوّتها بمستغنية عن غيرها ، وقد وضع فاضل عدة نماذج من «ترسيسه» لكنها جميعاً احتكمت إلى نتيجة مسبقة متحكّمة ، ولذلك ففيها - على رأيه- رسّ ألفاظ مثل : الصنج ، والمصادر تتفق على أصله الفارسي ، وأنه من المعرّب القديم ، ولكنه يخالفهم جميعاً ويخترع لها رسّاً عربياً غير مقنع . وكذا صنيعه في بقية الألفاظ ، وإذا كان قد أحسن في اقتراح المصطلحات وبيان حدودها وبدا اطلاعه حسناً على «الإيتومولوجيا» ومحاولة «عوربتها» فقد انتقل بها تطبيقياً إلى وجهة متحيّزة لا تتلاءم مع الاعتدال العلمي في هذه الأمور . وقد أطلنا الوقوف عند تجربة عبد الحق فاضل بقصد التنبيه إلى خطورة مسعاه التأثيلي أو الترسيسي ، وأنه مما لا يتلاءم مع وضع معجم تاريخي مبني على الإقرار بالاقتراض ، وعلى أسس علمية تاريخية في المقارنة والتتبع التأثيلي . ويمكن أن نسلك في هذا الاتجاه التأثيلي المتحيّز بعض إسهامات علي فهمي خشيم الذي أنكر معرّب القرآن في كتابه (هل في القرآن أعجمي؟)[3] بعدما تجاوز البحث اللغوي هذه المسألة التي وقف عندها اللغويون الأوائل ، ومحّصوها بما يغني عن الجدل فيها ، وقريب منه ما كتبه جاسر أبو صفية في (معرّب

---

(١) انظر في نقد هذه الرؤية المتحيزة : المزيني ، حمزة بن قبلان ، التحيز اللغوي وقضايا أخرى ، ص١١ وما بعدها .

(٢) كأن الرجل -رحمه الله- استشعر شيئا من هذا فقال في ختام كلامه السابق : «نرجو ألا يظن القارئ أننا نقول هذا بدافع من وطنية أو قومية أو أي نوع من أنواع العصبية ، فإن البحث العلمي لا يخضع لدوافع من هذا الطراز» . ولكن كل ترسيسه المحكوم سلفا بنتيجة واحدة يشهد على تلك القومية المتحيزة التي لا نحسب أنها تخدم العربية ، فالعربية لغة مهمة وكبرى لكن أهميتها لا تنهض بأن نجعلها أم اللغات وإنما باستمرار خدمتها ورعايتها ، وبوضع «معجمها التاريخي» بعيدا عن العصبيات والتحيزات!!

(٣) خشيم ، علي فهمي ، هل في القرآن أعجمي ، ط١ ، دار الشرق الأوسط ، بيروت ، ١٩٩٧ .

القرآن)[1] فمدار البحث إنكار المعرب وكأنه نقص أو عيب ، وليس مسألة لغوية بحتة موجودة في مختلف اللغات ، وموجودة في مختلف مستويات العربية ، عربية القرآن الكريم وعربية الشعر العربي القديم ، وصولاً إلى عربيتنا اليوم . والقول بالمعرّب هو إقرار بمبدأ لغوي ، يقنع بالاقتراض بين اللغات ، ويتفهّم أن اقتراض الألفاظ ثم إجراء تعديلات عليها ، يجعل منها ألفاظاً معرّبة تنضم إلى الرصيد اللغوي ، دون أن يمسّ ذلك جوهر عروبة اللغة ، فالعروبة ليست متمثلة في أصل اللفظ وحده ولا في مستوى المفردات وحدها ، بل تتجلّى في الأصوات والتراكيب والتصريف ، ومجموع ذلك هو ما نسميه عربيّاً . وهو كذلك في القرآن الكريم ، وفي كلام العرب الفصحاء البلغاء الذين كانوا أكثر ثقة بلغتهم وأقل انفعالاً ببضعة ألفاظ ألجأتهم الحاجة إلى استعمالها منذ القديم ، ثم نزل القرآن بلغتهم وهم يستعملونها فاستعملها ليفهموا خطابه ورسالته . وبمثل هذا فهم كثير من القدماء مسألة المعرّب دون تعصّب أو تشدّد أو مبالغة .

ب. التأثيل الشعبي:

أما التأثيل الشعبي Folk Etymology فلون قديم من التأثيل يشبه ما عمد إليه الإنسان القديم من اختراع الخرافات والأساطير لتقديم تفسير للظواهر الكونية التي كان يعجز عن فهمها وتفسيرها ، فإلى ذلك المناخ الأسطوري تنتمي بعض ألوان التأثيل الشعبي ، وهو كثير في المصادر التاريخية العربية ، وذلك عند تفسير الألفاظ ومحاولة توظيف طبيعة الأصوات والمقاطع في العثور على المعنى . وفي ضوء ذلك يميز «علم اللغة الحديث بين نوعين من التأثيل هما : التأثيل الشعبي أو الفلكلوري وهو : (مجرد حسابات شعبية خاطئة لأصول الألفاظ والجمل . . . ويعالج أية كلمات غير مألوفة أو أجنبية ، وتكييفها لتصبح أكثر مألوفية ، من خلال الاستخدام الشعبي لها . كالقول إن مدينة حلب في سورية سميت هكذا

---

(١) أبو صفية ، جاسر خليل ، معرّب القرآن عربيّ أصيل ، ط١ ، دار أجا ، الرياض ، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م .

لأن سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام (حلب شاته) فيها ، والقول إن مدينة بابل سمّيت هكذا لأن بلبلة الألسن وقعت فيها . . . إلخ . وهو محاولة ردّ كلمة ما لا يُعرف أصلها ، إلى أصل معين وتخريج ذلك تخريجاً ذكياً يكون له ما يسوغه لغوياً أو ثقافياً»[1] .

وهذا الضرب من التأثيل لا يدخل في صناعة المعاجم ، بل هو أحد المحاذير أو المغالطات المتوقّعة ، فهو ليس علمياً ولا لغوياً ، وإن كان ربما يتزيّا بحجج لغوية في ظاهره ، ومن هذا الضرب كثير من الأمثلة في المصنّفات اللغوية والأدبية القديمة .

أما التأثيل العلمي فيستند إلى معطيات لغوية علمية ، ففي مثال بابل يمكن أن يفسر باستعادة اللغة السامية ، وسيظهر أن «مدينة بابل تعني باب الآلهة ، لأن اسمها في البابلية باب إليم ، وإليم جمع إل ، بمعنى إله في اللغات السامية ، وباب هو الباب في جميع الساميات»[2] .

ج. التأثيل الزائف:

وهذا الضرب من المحذورات التي نبّه إليها اللغوي البريطاني جون لاينز ، وذهب إلى أن هناك بيئة صالحة لنشوء الزيف التأثيلي لأسباب متعددة منها طول المراحل الزمنية التي تمرّ على الكلمات حتى تخفى أصولها ، ويضطر المعجمي إلى الافتراض أو التصور أو ترميم الفراغات للوصل بين المعلومات التي يتم التوصل إليها . ومما قاله : «يتعلّق أول هذه المقتضيات بما سأطلق عليه الزيف التأثيلي Etymologicall Fallacy والتأثيلية هي تلك الدراسة التي تعنى بأصول الكلمات وتطوراتها . وتعود أصولها في التقاليد النحوية الغربية التقليدية إلى

---

(١) نور الدين ، غمام عماره ، الجهود التأثيلية في المعاجم القديمة ودورها في إنجاز المعجم التاريخي- مقاييس اللغة لابن فارس أنموذجاً ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، تيزي-وزو ، الجزائر ، ص٤١ .

(٢) المرجع السابق ، ص٤٢ .

تأملات بعض الفلاسفة اليونان . . . وربما قالوا إن هذا الارتباط الطبيعي بين الكلمة وما تعنيه ليس واضحاً لغير المتخصص ؛ لكنه يمكن أن يتضح بقدرة الفيلسوف على التغلغل إلى الحقيقة المختبئة وراء مظاهر الأشياء . لذلك يعني اختراقُ المظاهر - التي قد تخدع أحياناً بالتحليل المتأني للمتغيرات التي حدثت في تطور شكل الكلمة أو معناها- اكتشافَ أصل الكلمة ، ومن ثم اكتشاف معناها الحقيقي الذي يوضّح واحدة من حقائق الطبيعة . ويعني الافتراض بأن الشكل الأصلي للكلمة أو المعنى الأصلي لها بالضرورة هو الشكل الصحيح أو المعنى الصحيح لها ، ما أسميته بالزيف التأثيلي عينه . . . وكثيراً ما تجابه بحجّة مفادها أن المعنى الصحيح لكلمة معينة هو ، حتماً ، معناها في اللغة التي جاءت منها سواء أكانت تلك اللغة هي اليونانية أم اللاتينية أم العربية أم أية لغة أخرى . . . إلا أن زيف هذه الحجّة واضح ؛ ذلك أنه لا يمكن البرهنة على الفرضية الضمنية التي تقوم هذه الفرضية عليها ، والقائلة بصدق العلاقة أو ملاءمتها ، في الأصل ، بين الشكل والمعنى»[1] .

---

(١) لاينز ، جون ، مدخل إلى علم اللغة واللسانيات ، ترجمة حمزة المزيني ، ضمن : التحيز اللغوي وقضايا أخرى ، ص٣٠٦-٣٠٧ . (أثبتنا في الاقتباس مصطلح تأثيل في موضع اشتقاق وفق ترجمة المزيني ، خاصة وأن الاشتقاق يذهب إلى معنى آخر مختلف عن التأثيل) .

(٤) تأثيل ألفاظ المشترك السامي

أ. مصطلح اللغات السامية:

نالت اللغة العربية اهتماماً واضحاً في مجال علم اللغة التاريخي والمقارن في القرن التاسع عشر والقرن العشرين ، على أيدي المستشرقين الذين انطلقوا من الروح التاريخي المقارن للقرن التاسع عشر ، وقد صنّفت العربية ضمن أسرة اللغات «السامية» .

وينسب إسرائيل ولفنسون في كتابه (تاريخ اللغات السامية) أوليّة وضع هذا المصطلح واستعماله إلى «شلوتسر Schlozer في أبحاثه وتحقيقاته في تاريخ الأمم الغابرة سنة ١٧٨١م . وقد استخلص هذه التسمية من الجدول الخاص بأنساب نوح عليه السلام الوارد في التوراة . . . ولقد تسرّب إلى نفوس بعض الباحثين شيء من الشك في صحة ما جاء في هذا الجدول ، بسبب عدم ذكره الكنعانيين بين أبناء سام . . لكن بروكلمان Brockelmann يقول إن بني إسرائيل هم الذين أقصوا الكنعانيين عن جدول بني سام لأسباب سياسية ودينية مع أنهم كانوا يعْلمون حقّ العلم بما بينهم وبين الكنعانيّين من الصّلات العنصرية واللغوية المتينة»[(١)] .

وفي مقدّمة ترجمته لكتاب (كارل بروكلمان) المعنون بـ (فقه اللغات السامية) أشار رمضان عبد التواب إلى أن «اللغات السامية لم تكن مجهولة تماماً بالنسبة للعربية ؛ فقد فطن الخليل بن أحمد في كتابه (العين) إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية فقال (٢٣٢/١) : «وكنعان بن سام بن نوح يُنسب إليه الكنعانيون ، وكانوا يتكلّمون بلغة تُضارع العربية» ، كما فطن ابن حزم الأندلسي إلى العلاقة بين العربية والسريانية والعبرية فقال في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام) (٣٠/١) : «من تدبّر العربية والعبرانية والسريانية ، أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الأزمان ، واختلاف البلدان ، ومجاورة

(١) ولفنسون ، إسرائيل ، تاريخ اللغات السامية ، دار القلم ، بيروت ، د .ت ، ص٩-١٠ .

الأم ، وأنها لغة واحدة في الأصل»[1] . وهو كلام واضح الدلالة على أن بعض العلماء القدامى استشعروا التشابه بين هذه اللغات ، ونص ابن حزم قريب الشبه بما يقوله علماء الساميات عن انتماء لغات هذه الأسرة إلى لغة «أمّ» واحدة ، تفرّعت عنها عدة لغات وظلت خصائص اللغة الأم تطبع اللغات المتطورة مع ما أضيف إليها من عناصر التحول والتطور . ولكنّ هذه الإشارات على أهميتها لم تتحوّل إلى ما يقتضيه القول بوجود تلك الصلات بين العربية وغيرها ، فظلت في حدود الإشارة واللمحة حتى تطورت الاتجاهات التاريخية المقارنة ، وما ترتّب عليها من دراسة الأسر اللغوية .

ومع اتساع مصطلح «اللغات السامية» فلم يسلّم به بعض اللغويين ، ووجه بمحاولات للتعديل ، كالتسمية التي اختارها سامي سعيد الأحمد (العراق) وهي (اللغات الجزْرية) نسبة إلى الجزيرة العربية . وعدّها سمير استيتية تسمية موفقة ، دون شك[2]! واقترح طه باقر مصطلح «اللغات أو اللهجات العروبية» وتابعه علي فهمي خشيم وبهجت قبيسي وغيرهما ، ولكن مصطلح «اللغات السامية» يبدو لنا المصطلح الأكثر شيوعاً بين الدارسين العرب وغير العرب ، ويتبع ذلك أن المقصود منه واضح لا لبس فيه ، ولذلك نستخدمه هنا ، دون أن يمنع ذلك من نقد المصطلح أو مراجعته عند بعض الدارسين .

وتأثيل ألفاظ اللغة العربية إذن يقتضي الاهتمام بالصلة بين العربية وأخواتها من اللغات السامية . مما يقتضي مزيداً من الدراسة التأصيلية للكشف عن المشترك والتأثيرات المتبادلة . ويمكن القول في هذه المرحلة من البحث إن هذه الألفاظ العربية- السامية مدرجة ضمن المعجم العربي القديم ، فهي ألفاظ قديمة انطبقت عليها معايير المعاجم ، وسيكون العمل بخصوصها منصرفاً إلى تأثيلها تأثيلاً علمياً دقيقاً ينأى عن التخمين أو الظن أو حتى دوافع (الأيدولوجيا) اللغوية التي قد تحرف البحث العلمي عن جوهره .

---

(١) عبد التواب ، رمضان ، مقدمة فقه اللغات السامية لكارل بروكلمان ، ط١ ، جامعة الرياض ، السعودية ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م ، ص٦ .

(٢) استيتية ، سمير ، اللسانيات- المجال والوظيفة والمنهج ، ص٥٧٧ .

ب. المعجم الكبير وتأثيل النظائر السامية:

المعجم الكبير من مشاريع المعاجم التي وضعها (مجمع اللغة العربية بالقاهرة) ، ومع أنه لم يتم حتى اليوم ، ووصل في السنوات الأخيرة إلى المجلد العاشر (حرف الراء) ، ويبدو أن المْجمع ماضٍ في إصداره وإتمامه وفق المنهج الذي رسمه في منتصف خمسينات القرن الماضي .

وقد حاول المجمع من خلال هذا «المعجم الكبير» تعويض إخفاق المعجم التاريخي ، وسبق أن عرضنا في الفصل الثاني استقبال المجمع لمحاولة فيشر في إصدار معجم تاريخي للغة العربية ، ولكنه لم يحقّق من خلال تلك المحاولة شيئاً قيّماً ، وإنما شغل المجمع ثم ذهبت خططه ووعوده أدراج الرياح ، فالناتج قليل ولا يتلاءم مع مكانة فيشر وشهرته ولا مع رعاية المجمع لهذا المشروع .

وتظهر محاولة التعويض هذه في أدبيات المْجمع وفي المقدّمات التي كتبها بعض كبار المجمعيين في المعجم نفسه ، وكذلك في المقالة التي كتبها ناصر الدين الأسد ونشرها في مجلة المجمع بعنوان : (المعجم الكبير يغني عن المعجم التاريخي اللغوي)[1] . وهو معجم كبير حقّاً في اتساعه وفي محاولة الارتفاع إلى مستوى عبقرية العربية وامتدادها ، وكثرة تشعّباتها ، ومادتها ، وإذا كان هذا المعجم لم يشتهر ولم يكتمل حتى اليوم ، ونال شقيقه «المعجم الوسيط» حظوة وانتشاراً ، فإن ذلك لا يسوّغ قلة الاهتمام به ، والإفادة مما أنجز ونشر من مادّته ، والحماس إلى استكماله ، بمنهج موحّد ليكون معجماً بارزاً بين المعاجم العربية القديمة والحديثة .

ولم يسمّ المْجمع معجمه هذا معجماً تاريخياً ، وإنما سماه «المعجم الكبير» ربما فراراً من ثقل مشروع التأريخ لألفاظ اللغة ، ومن التزامات المعجم التاريخي ، ولكنه حاول من خلاله معالجة جوانب مهمة من متطلبات المعجم التاريخي ، ومنها ما يتعلق بالتأثيل ، سواء عبر موازنة بعض ألفاظ العربية مع ما يوازيها من

---

(١) الأسد ، ناصر الدين ، المعجم الكبير يغني عن المعجم التاريخي اللغوي ، في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١١٠ ، ٢٠٠٧ ، ص١١٠ .

الألفاظ السامية ، أو عبر تأثيل الألفاظ المعرّبة والدخيلة ، بوضوح منهجي مقصود .

وفي مقدمة الجزء الأول : (الهمزة) تعريف بقصة المعجم وظروف وضعه ، ثم بما أعدّ له من عُدّة علمية ومن المتخصصين الذين تعاونوا في سبيل إنجازه ، وورد في المقدّمة ملاحظات مهمة تتعلّق بالتأثيل : «وقلّ أن يحظى معجم بمثل ما حظي به هذا المعجم الكبير من درس متصل ، ومراجعة دقيقة ، ومتابعة واعية ؛ يعدّ مادته محررون دُرّبوا في كنف المجمع وتحت إشرافه ، ويراجعها خبراء متخصصون لهم قدم راسخة في اللغة وعلومها ، وفي اللغات السامية والفارسية والتركية . ثم تُعرض على لجنة المعجم الكبير ، وأعضاؤها من كبار رجال الأدب واللغة والعلم والفلسفة . .»[١] .

وفي سطور أخرى أشار كاتب المقدمة إلى بعض ما فكّر فيه المجمع : «ولم يكن إخراج المعجم الكبير يسيراً ، ففيه لغات متعددة ، بين سامية و«هندو-أوروبية» ، وكم كنا نود أن تُكتب اللغات السامية بحروفها ، لولا نقص هذه الحروف وقلة الخبيرين فيها . .»[٢] . فإذن فكّر المجمع بإثبات النظائر السامية بكتابتها السامية لكن نقص الحروف في المطابع هو الذي منع من ذلك ، فعوّض عنه بكتابتها برموز لاتينية متعارف عليها في الكتابة الصوتية ، وأثبت الرموز المعتمدة في بداية هذا الجزء والأجزاء الأخرى .

ومن بين نقاط التجديد والرؤية المتقدمة إلى اللغة قول كاتب المقدمة : «واستقر رأي المجمع أن العربية ليست مقصورة على ما جاء في المعجمات وحدها ، بل لها مظان أخرى يجب تتبعها والأخذ عنها ، وفي مقدمتها كتب الأدب والعلم ، ومن الخطأ أن يُرفض لفظ لا لسبب اللهم أنه لم يرد في معجم لغوي . ويرى أيضاً أن اللغة كل متصل الأجزاء يرتبط حاضره بماضيه ، وهما معا يُعِدّان لمستقبله . . . ومن الظلم أن نقف بها عند حدود زمنية معينة . وينبغي أن

(١) المعجم الكبير ، الجزء الأول ، المقدمة-ص (ط) .

(٢) المعجم الكبير ، الجزء الأول ، المقدمة-ص (هـ) .

يعبّر المعجم الحديث عن عصور العربية جميعها ، وأن يُستشهد فيه بالقديم والحديث على السواء . ويذهب المجمع أخيراً إلى أن من حقّنا أن نقيس كما قاس القدماء ، وأن نشتقّ كما اشتقّوا ، وأن نعرّب كما عرّبوا ، فقال بقياسية أمور كانت مقصورة على السماع ، وقرر تكملة المادة اللغوية كلما دعت إليها الحاجة ، وأخذ بالتعريب عند الضرورة»[١] .

وفي بيان منهج المعجم بينت المقدمة صنيع المعجم في النظائر السامية : «ذُكر في صدر المادة نظائرها السامية إن وجدت ، وكُتبت الكلمات السامية بحروف لاتينية متلوّة بالنطق العربي التقريبي ، ورُدّت الكلمات المعرّبة إلى أصولها ، وفيما يلي نظام كتابة الكلمات السامية بحروف لاتينية . . .»[٢] .

أما منهج المعجم في إيراد المعاني ، فشرحته المقدمة باختصار شديد : «المعاني الكلّية : ذُكِرت بعد النظائر السامية ، ورُتّبت متدرّجة من الأصليّ إلى الفرعي ، ومن الحسّي إلى المعنوي ، ومن الحقيقي إلى المجازي ، ومن المألوف إلى الغريب . . . واستؤنس في استنباطها بما ورد في المعجمات القديمة ، وبخاصة في «مقاييس اللغة» لابن فارس ، واستُخلص بعضها من دلالات المادة نفسها»[٣] .

ولا شكّ أن أثر معجم ابن فارس شديد الوضوح في المعجم الكبير ، خاصة أنه المعجم العربي الوحيد الذي حاول الخروج على قائمة المعاني غير المنظّمة مما ألفنا وروده في المعاجم القديمة ، وسعى لتجميع المعاني والدلالات في أصول وفروع مكثّفة ، وللأسف لم تتحوّل طريقة ابن فارس الدلالية إلى مدرسة أو مذهب يتبعه غير واحد من المعجميين ، ولعل التفاتة المعجم الكبير تمثل تنبيهاً لقيمة هذا الأثر النفيس بين المعاجم القديمة .

كما يشير هذا الاستناد أو الاستئناس بابن فارس ومقاييسه أن «المعجم الكبير» رغم وعي أصحابه بأسس المعجم التاريخي ورغم محاولتهم مراعاة

---

(١) المعجم الكبير ، الجزء الأول ، الهمزة ، المقدمة–ص (و–ز) .

(٢) المصدر نفسه ، المقدمة–ص (ي–ك) .

(٣) المصدر نفسه ، المقدمة–ص (ك) .

بعض متطلباته إلا أنهم لم يطوّروا منهجاً جديداً لمعالجة المعاني ، فلم يأخذوا بفكرة الترتيب التاريخي الذي يكشف عن تطور المعنى ، ولم يعمدوا إلى الاستفادة من الشواهد في اكتشاف المعاني ونظام ترتيبها ، واعتمدوا عوضاً عن هذا كله الاتكاء على ابن فارس في مقاييسه ، إلى جانب الاستنباط من دلالات المادة نفسها . وهي أمور لا تفي بما يقتضيه المعجم التاريخي من ناحية منهجية الشواهد ، ومن ناحية استنباط المعاني وترتيبها .

وفي فقرة أخرى يقرّ المجمع بسلوكه مسلك القدماء في الشواهد : «سُلِك فيه مسلك القدماء ، واستشهد ما أمكن على المواد توضيحاً للمعنى وتأييداً للاستعمال ، ورتّبت عند تعدّدها كما يلي : القرآن الكريم -الحديث- النص الأدبي المنثور ، ومنه المثل- الشعر»[1] . وفي لمحة توضيحية بيّن المعجم مراعاة شيء من الترتيب التاريخي في حالة الشعر : «وإذا تواردت الشواهد على دلالة واحدة سيقت مرتبة ترتيباً زمنياً بحسب أصحابها . .» . ولكن ما يقلل من قيمة هذا الترتيب أنه ليس مطّرداً أو ملزماً ، ولذلك فلا يفيدنا كثيراً في مسألة تطور المعنى . فضلاً عن أن ترتيب الشواهد جاء غالباً بحسب قيمتها واعتبارها لا تاريخها : القرآن الكريم- الحديث الشريف- الأدب ، فمن حيث الزمان بدهي أن الشعر الجاهلي أسبق من القرآن الكريم تاريخاً ، ومتابعة المعنى تقتضي أن يتقدم على القرآن ليلاحظ القارئ تطوّر المعنى . ولذلك تبقى مسألة إثبات النظائر السامية هي اللمحة التأثيلية المميزة للمعجم الكبير ، أما في مسألة معالجة المعاني فإنه قد سار على نهج المعاجم القديمة واعتمد عليها اعتماداً بيّناً .

وأهم ما يلاحظ على منهج التأثيل في المعجم الكبير أنه وقف غالباً عند حدود النظائر ، بمعنى إثبات الألفاظ المناظرة أو الموازنة لما في العربية ، ولم يجاوز ذلك لإثبات أو ترجيح أصل للكلمة في إحدى اللغات السامية ، ففي مادة «أبد» مثلا : «(في الحبشية abda أبد : ذهب عقله ، جُنّ ، بلِه . وفي العبرية : abad أبَد : ضلّ طريقه ، ضاع ، فُقِد ، هلك . وفي نقش ميشع المؤابيّ (س٧) أ

---

(١) المعجم الكبير ، الجزء الأول ، الهمزة ، المقدمة-ص . (ف-ص) .

ب د بمعنى هلك . وفي الأوجاريتية abd أ ب د في وزن افتعل بمعنى هلك»[١] . وقد يذهب في بعض المواد إلى تحديد اللغة الأصل التي أخذت منها العربية كما في لفظة «الأتّون» ، فبعد إثبات النظائر السامية وردت عبارة : «وقد انتقلت الكلمة إلى العربية من الآرامية»[٢] . ولكن مثل هذا الملمح قليل بل نادر فيما اطّلعنا عليه من مواد المعجم ، والغالب الأعم هو الاكتفاء بإثبات النظائر السامية دون ترجيح أصل أو لغة أمّ للفظة .

لفظة: اصطفلينة

وردت في تهذيب الأزهري ٢٧٢/١٢ ، والفائق في غريب الحديث للزمخشري ، والمعرب للجواليقي ، (ط .القاهرة ، ص٤٤) ، ونهاية ابن الأثير (أرس ، والهمزة مع الصاد) : وقد أوضح السيد يعقوب بكر تأثيلها بدراسة ما رود عنها في المصادر القديمة ، وموازنتها بنظائرها الساميات ، فانتهى إلى أمر واضح في تأثيلها ، يوافق تقريباً ما أورده الأزهري من رأي ثعلب عن ابن الأعرابي . (التهذيب ٢٧٢/١٢ : ثعلب عن ابن الأعرابي : الإصطفلين : الجزر الذي يؤكل ، وهي لغة شامية ، الواحدة إصطفلينة . . . وقال شمِر : الإصطفلينة كالجزرة ، وليست بعربية محضة ، لأن الصاد والطاء لا تكادان تجتمعان في محض كلام العرب» .

وخلاصة السيد يعقوب بكر : «قول ابن الأعرابي إن الإصطفلين كلمة شامية صحيح ، فقد دخلت العربية من الأرامية ، ففي الأرامية istaflina (إسطفلينا) وistafnina (إسطفنينا) -بقلب اللام نوناً مشابهة للنون الثانية- وistafninita (اسطفنينيتا) . . . وفي السريانية estaflin (إسْطفلين) ؛ والكلمة يونانية الأصل (ستافولينوس)»[٣] .

---

(١) المصدر نفسه ، مادة (أبد) ، ص٢٤ .

(٢) المعجم الكبير ، الجزء الأول ، الهمزة ، مادة (أتن) ، ص٧٢ .

(٣) بكر ، السيد يعقوب ، دراسات مقارنة في المعجم العربي ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ، ١٩٧٠م ، ص٦٤-٤٥ .

وإذا أخذنا بهذا التأثيل فإن اللفظة تعود للغة اليونانية ، ثم انتقلت من اليونانية إلى الأرامية ، ومنها إلى أخواتها الساميات كالسريانية والعربية ، وعبّر القدماء عن بيئتها بقولهم «شامية» لأن الأرامية وابنتها السريانية كانتا في الشام .

ووردت اللفظة مؤثّلة في المعجم الكبير على نحو مرض وكاف يوافق أبحاث السيد يعقوب بكر ، وفيه : «إصطفلين (الأصل يوناني ستفلينوس : الجزر ، ومنه بالمعنى نفسه istaflina إسطفلينا إلخ في الأرامية اليهودية وestafling إسطفلين في السريانية) : الجزر الذي يؤكل ، واحدته إصطفلينة . وفي كتاب معاوية إلى قيصر ملك الروم لما بلغه عزمه على غزو بلاد الشام أيام فتنة صفّين : لئن تممت على ما بلغني من عزمك لأصالحنّ صاحبي ، ولأكونن مقدّمته إليك فلأجعلنّ القسطنطينية البخراء حِممة سوداء ، ولأنتزعنّك انتزاع الإصطفلينة ، ولأردنّك إرّيساً من الأرارسة ترعى الدوابل[1]» .

ج. إسماعيل عمايرة: تجربة علمية في التأثيل السامي:

قام بعض الدارسين بدراسات «ممهّدة» يستفاد منها في مجال العلاقة بين العربية واللغات السامية ، ومنها دراسات إسماعيل عمايرة ، الذي استعمل مصطلح «التأصيل» مقابل (إيتومولوجيا) . وعمايرة أحد المتخصصين القلائل في علم اللغة التاريخي ، ومن ضمنه معرفته باللغات السامية ، وفوق هذا محبّته للعربية ، وخدمته لها بتواضع وعلم . وهو خريج الجامعات الألمانية ذات الاهتمام باللسانيات التاريخية ، ومن هنا تطور اهتمامه بهذا الاختصاص النادر المهم في المعجم التاريخي ، وقد أنجز بحوثاً كثيرة يستفاد منها ومن منهجها في مجال التأثيل ، خاصة أنها مكتوبة بوعي لغوي علمي بعيد عن التحيز مستقيم مع النظرة الموضوعية للظاهرة اللغوية ودراستها الحديثة . وهو لا ينكر التأثر والتأثير

---

(١) المعجم الكبير ، الجزء الأول ، الهمزة ، مادة اصطفلين ، ص٢٣٢-٢٣٣ . (الدوابل : الخنازير) .

بين اللغات . وقد طوّر في بحوثه قواعد كثيرة ذات طابع علمي ، يمكن أن توظّف في الموازنة الموضوعية بين النظائر السامية .

ويتضح لنا من قراءة بحوث عمايرة وإسهاماته المتعددة في هذا المجال ، أنه ركز على الجانب التطبيقي-التأثيلي الذي يتلاءم مع اختصاصه في علم اللغة التاريخي ، ومع أنه لم يكتب كتابات نظرية خالصة في مجال التأثيل (التأصيل) فإن بالإمكان استخراج تلك الأصول النظرية والقواعد الأساسية لرؤيته في هذا المجال من بحوثه ومقالاته التطبيقية ، من مقدّماتها وخواتيمها ، ومن بعض المناقشات والخلاصات التي تَرد أثناء التحليل ، فقد جمعت بحوثه طائفة صالحة من مبادئ التأثيل وقواعده بما يساعد العاملين والباحثين في هذا الحقل للاسترشاد بها ، وخصوصاً في مجال تأثيل الألفاظ السامية المشتركة بين العربية وأخواتها الساميات .

ولا يفرّق عمايرة بين المعجم التاريخي والمعجم التأثيلي ، ونستنتج من ممارساته التحليلية أن التأثيل عنده جزء أو قسيم أساس في صناعة المعجم التاريخي ، وعمله يقع في التأثيل أو المرحلة التأثيلية من صناعة المعجم لا يجاوزها ، ولذلك تبدو مركّزة نافعة في هذا الجانب التمهيدي .

أما الميدان المركزي الذي تعالجه كتاباته فعلاقة العربية بأخواتها الساميات ، ومن هنا قيمته في تأثيل المشترك السامي ، وهو ذو حظ حسن من الظهور في العربية ، وإن كنا حتى اليوم لا نعرف على وجه الإجمال نسبته في المفردات العربية ، مع التذكير بأن أوجه الالتقاء بين العربية واللغات السامية لا تقتصر على هذا الجانب ، وإنما تمتدّ إلى الجوانب التركيبية والصرفية والصوتية .

وفي مقدمة بحثه «خصائص العربية في الأفعال والأسماء : دراسة لغوية مقارنة» أوجز أسباب الموازنة بين العربية واللغات السامية في أمور محدّدة حاسمة ، يمكن أن تنسحب في نظرنا على مفردات المعجم وألفاظه وأهمها :

«أولاً : لأن العربية شقيقة لهذه اللغات ، انحدرت معها من أرومة واحدة ، وترعرعت وإياها في جوّ واحد ، وفي بيئة متقاربة ، فهي بمنزلة غصن من أغصان شجرة واحدة .

ثانياً : لأن العربية تلتقي مع هذه اللغات في خصائص مشتركة ، منها : كثرة الأصول الثلاثية أو المبنية قياساً على تلك الأصول ، ووجود الزمنين الرئيسين لحدوث الفعل ، وتغير الدلالة بتغير الحركات الداخلية . وفيما عدا ذلك نلاحظ المشابهة في بناء الموازين الاسمية والفعلية ، وكذلك اتفاق صيغ الضمائر وطريقة استعمالها . هذا إلى بناء صيغ الفعل ، والمشابهة الكبيرة نوعاً ما في تركيب الكلام وبناء الجمل ، وأخيراً كثرة المترادفات المشتركة بين هذه اللغات . . . فمجال المقابلة بين العربية وشقيقاتها قائم ، بل واسع النطاق على نحو لم تعرفْه كثير من الأسر اللغوية»[1] .

ويقيم عمايرة تشابهاً بين علم اللغة التأثيلي وعلم الجيولوجيا ، وليس علم الأحياء ، وكأنه يفكّر في «علم حفريات اللغة» ، ومن لمحاته في هذا الجانب قوله : «مرّت اللغات السامية - فيما نقدّر- بمراحل متعددة ، وقد احتفظت كل مرحلة ببعض الآثار الدالة عليها . وهذا شأن اللغات عموماً ، والقديمة منها على وجه الخصوص . وأحسب أن من ينظر إلى اللغة نظرة تاريخية مقارنة يكون في وسْعه أن يرى وجه الشبه معقوداً بين اللغة والجيولوجيا ، إذ في الجيولوجيا تظهر طبقات التشكّل الأرضي ، وفي كل طبقة ما يشير إلى زمانها وخصائصها ، وملامح مكانها ، والأسباب الدالّة على ذلك التشكّل . وكذا الأمر في اللغات ، إذ هي الأخرى تحمل من الماضي بعض سماته التي تدلّ عليه . إنها العلاقة المستديمة التي يتواصل فيها الماضي والحاضر ، فالماضي لا يفنى مرة واحدة ، والحاضر لا يظهر مرة واحدة ، وهكذا تتداخل أجيال من عمر اللغة ، لتشكّل طبقات من الجيولوجيا اللغوية»[2] .

ويفيدنا إسماعيل عمايرة بملاحظات ثريّة في التذكير بطوائف من الكلمات المرشّحة للتأثيل ، لأسباب تتصل بوزنها أو اشتقاقها أو بعض خصائصها ، كأن

---

(١) عمايرة ، إسماعيل ، دراسات لغوية مقارنة ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٣م ، ص١٠٢ .

(٢) عمايرة ، إسماعيل ، ظاهرة التأنيث بين العربية واللغات السامية ، ضمن : دراسات لغوية مقارنة ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٣م ، ص٣٣ .

يقول : «وقد ذهب بعض علماء الساميات إلى أن ما جاء على وزن «عِفريت» و«نفْريت» هو من آثار احْتكاك العربيّة باللغات السّامية الشمالية ، وبخاصة الآرامية . وما قيل في عفْريت يمْكن أن يقال نحوه في ما شاكلها ، نحو : صِفْريت ، وعِزّويت ، وسبريت (= سبروت) . .»[1] .

وعرض عمايرة لظاهرة الرباعي في العربية ، وهي تمسّ طائفة واسعة من الكلمات التي جعلتها المعاجم في الأصول الرباعية ، وفي تفسيرها وتعليلها اختلاف ، ولا بد أن التأثيل وتحليل التطور التاريخي قادر على الوصول بها إلى تفسير مقبول في ضوء طبائع العربية ، واتصالها باللغات السامية وغير السامية .

وجوهر ما يقدّمه عمايرة في بحثه عن الجذور الرباعية أنه يربطها بما أسماه «الأقيسة المهجورة» ، دون أن ينكر تأثير عوامل أخرى كالنحت ، والأصول الأجنبية ، والقلب المكاني ، والتخلّص من صعوبة نطقيّة ، والمحاكاة والدلالة على الكثرة ، والتوهّم أو القياس الخاطئ ، والتصحيف . ولكن تأملاته الجوهرية في «الأقيسة المهجورة» تبدو أكثر أهمية لارتباطها بالتأثيل ، وبالمراحل القديمة من عمر اللغة ، فهي بذلك تمسّ مراحل قديمة في اللغة ، اختفت أو كادت ، وبقي منها معالم دارسة ، في كلمات رباعية هنا وهناك ، يصعب تفسيرها دون التنّبه إلى أقيستها المختلفة[2] .

وعرض في بحوثه التاريخية إلى مسألة الأصل : أو الجذر وما يتفرّع عنه ، وإمكانية الربط بين أصول الألفاظ المشتركة التي تباعدت في مراحل لاحقة ، وقال عن بحوثه هذه : «تقوم فكرة البحوث الثلاثة على التتبع التاريخي لتلك المواد المعجمية التي تلتقي ، ولو في بعض معانيها المتعددة ، وفي أصواتها أو بعضها التي يمكن التقريب بينها . فالمعنى- أي المضمون ، والصوت- أي الشكل ركيزتان أساسيتان ، لا يقوم بناء هذا النوع من البحث إلا بهما معاً ، وهما أداتان

---

(١) عمايرة ، إسماعيل ، دراسات لغوية مقارنة ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٣م ، ص٥٥ .

(٢) عمايرة ، إسماعيل ، معالم دارسة في الصرف- الأقيسة الفعلية المهجورة ، ضمن : دراسات لغوية مقارنة ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٣م ، ١٧٧-١٧٩ .

مهمّتان ينبغي أن يتمّ العمل بهما في إثبات أن المواد المتنوعة تعود تاريخياً إلى أصل واحد ، ومادة واحدة . ومع التطور التاريخي واختلاف المكان والزمان وضغط الحاجة لمواجهة أغراض التطوّر أخذت اللغة تميل إلى توظيف الأشكال المتنوعة للنطق التي أسفر عنها التطور . وقد ظل المعنى المشترك بينها أثراً من آثار التقائها في أصل واحد نطقاً ومعنى . وهنا يأتي دور المنهج المقارن في الكشف عن المعنى الأصلي المشترك ، فما التقت عليه اللغات الشقيقات مؤشر إلى أنه الأصل الآصَل ، أي الأقدم ، من بين المعاني المتعدّدة التي تكوّن للمادة الواحدة . كما أن استعمال القوانين الصوتية التي تحْكُم الظواهر المشتركة بين اللغات الشقيقات قد يسعف في معرفة ذلك الأصل الذي كانت عليه المادة . ونمثّل لذلك بمثل يسير : فإن كانت كلمة عربية تنطق بالسين وبالشين ، فإنّ في مقدورنا أن نؤكّد أصالة السين إذا كانت مقابلتها العبرية أو الآرامية بالشين ، وإن كانت كلمة في العربية تنطق بالضاد والصاد ، فإن مقابلها في العبرية يُتوقع أن يكون صاداً ومقابلها الآرامي عيناً ، وفي هذا ما يرجّح أصالة الضاد لا الصاد . فالتقاء مادتين أو أكثر في الشكل الصوتي والمضمون مؤشّر قوي على التقائهما في أصل واحد ، وأما افتراق المادتين أو المواد في بعض المعاني افتراقاً بائناً مع ما يجمع بينهما من جانب آخر- شكلاً صوتياً ومضموناً- فمردّه إلى احتمال من احتمالين :

- احتمال أن تكون كل مادة ، بعد استقلالها عن الأخرى ، قد اكتسبت في مسيرتها الخاصة ، معاني خاصة لم تكتسبها المادة الثانية ، وتكون المادة الثانية قد اكتسبت هي الأخرى معاني خاصة بها . وبهذا تكون كل مادة قد بدأت تبتعد عن الأخرى في مسيرتها الخاصة ، وتكتسب لنفسها معاني مستقلة . وأمثلة ذلك كثيرة كما في : رصّ ، ورضّ ، ورسّ ، ورسا ، ورصا ، ورصف ، ورضف .
- وأما الاحتمال الثاني ، فأن تكون المادَّة الأصلية ذات معنى يبتعد أصلاً عن مادة أخرى ، هي أصلية أيضاً في دلالتها على معناها المغاير ، ولكن إحدى المادتين حين انحرف النطق ببعض أصواتها ، صادفت بذلك الانحراف قرباً من المادة الأخرى ، أو تماثلاً في النطق معها ، وبذا يكون

الشكل الواحد للنطق بالمادتين المتباينتين أصلاً ، قد أدّى إلى أن يُعالج اللغويون المعْنيَيْن الأصليين للمادتين المتباينتين تحت مادة واحدة ، ما دام نطقهما قد توحّد ، ومن أمثلة ذلك : طبن ، وتبن»(١) .

وعمايرة الخبير بتاريخ اللغة نحواً وصرفاً ومعجماً ، يقدّر المعجم العربي التراثي ، ولكنه يعرف أيضاً أنه لا يفي بمقتضيات النظرة التاريخية التطوّرية ، ولذلك يقول بوضوح : «لا شك في أن جهود المعجم التراثي ثرّة في توفير أسباب النظر التاريخي الذي يستهدف ملاحظة التطوّر ، وأثره على الظواهر اللغوية . بيد أن المعجم التراثي لم يكن تاريخياً يسعى إلى رصد التطور وأسبابه ، وإنما هو معياري يبتغي رصْد اللغة في زمن معين ، وبيئات لغوية محدّدة . وهذه الثروة الضخمة من المادة المعجمية المعيارية بما تتضمّنه أحياناً من إشارات تاريخية ، يمكن أن تساعد في إعادة تنظيم المعجم العربي تنظيماً تاريخياً تطوّرياً ، فكثيراً ما أشار المعجم التراثي إلى أن المعنى الحسّي يمكن أن يكون أصلاً للمعنى المعنوي ، فالكفر بمعنى الغطاء أسبق من الكفر الذي هو ضدّ الإيمان ، والملقة بمعنى الصخرة الناعمة القاسية أسبق مما تطوّر عن ذلك من مفهوم التملّق والرياء»(٢) .

ويبني على ما سبق رؤية واقعية علمية ترى إمكانية الإفادة من المقارنة بين اللغات السامية في سبيل بناء جزء أصيل من تاريخ أو ما قبل تاريخ الألفاظ العربية : «وأحسب أن الجهود المعجمية المبذولة في خدمة اللغات شقيقات العربية كالأكادية ، والآرامية ، والعبرية ، والحبشية ، والسبئية وغيرها قد هيأت الفرصة للنظرة المقارنة التي هي من أهم مستلزمات التأصيل اللغوي التاريخي ، وبخاصة أن النصوص العربية القديمة التي وصلت إلينا تعدّ حديثة نسبياً ، إذا ما قورنت بالعمق الزمني للنصوص التي وصلتنا من أخواتها»(٣) .

---

(١) عمايرة ، إسماعيل ، في سبيل معجم تاريخي–محاولة في التأصيل ، ضمن : دراسات لغوية مقارنة ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٣م ، ص٣٨٧–٣٨٨ .

(٢) المرجع نفسه ، ص٣٨٨–٣٨٩ .

(٣) المرجع نفسه ، ص٣٨٩ .

الفصل الخامس

قضايا المعنى في المعجم التاريخي

١- من الكلمة إلى الوحدة المعجمية
٢- تطور المعنى في المعجم التاريخي
٣- المعجم وقوانين التغير الدلالي
٤- مراحل/عصور اللغة العربية

(١) من الكلمة إلى الوحدة المعجمية

تعدّ «الكلمة» أو ما في حكْمها العنصر الأساسي الذي يتعامل معه المعجم، فهو كتاب كلمات، وغايته أن يوضّح أو يشرح معناها، وهنا يتركّز عنصر التعريف الذي يتميز به المعجم بهدف تقديم المعلومات الضرورية حول تلك الكلمات. وللتعريف «تقنيات» وأشكال متنوّعة، لكنها في ذلك التنوّع تخدم غاية أساسية تساعد مستخدم المعجم على تبيّن شكل الكلمة ومعناها أو دلالتها، وطريقة استخدامها.

وقد توقّف اللغويون والمعجميّون عند تعريف «الكلمة» وأقرّوا بصعوبة تعريفها، نظراً لتشعّب علاقاتها وأشكال بنائها، ولكن مع الاعتراف بصعوبة التعريف لأسباب مفهومة، فإن أبناء اللغة يعرفون الكلمة، ويميزونها عن غيرها من العناصر بسهولة، فليست صعوبة تعريفها بعائق أمام معرفتها وتمييزها، ويمكن الإشارة إلى تعريف تمام حسان للكلمة، إذ يتميز بوضوحه، وبمراعاته أكثر خصائص الكلمة الصوتية والصرفية والنحوية والمعجمية فالكلمة وفق تعريفه: «صيغة ذات وظيفة لغوية معينة في تركيب الجملة تقوم بدور وحدة من وحدات المعجم، وتصلح لأن تُفرد، أو تُحذف، أو تُحشى، أو يُغيّر موضعها، أو يُستبدل بها غيرها، في السياق؛ وترجع في مادتها غالباً إلى أصول ثلاثة، وقد تلحق بها زوائد»[١] .

ويمكن التذكير بأن الدراسات اللغوية العربية القديمة قد عنيت بدراسة الكلمة عناية كبيرة، وانطلقت من مبدأ تقسيم الكلام/الكلمات إلى نظام ثلاثي: اسم، وفعل، وحرف. ثم يتشقّق التقسيم إلى فرعيات أخرى، أما اشتقاق الكلمات فيُعنى به علم الصرف، وأما تركيبها مع بعضها وما يترتب

---

(١) حسان، تمام، مناهج البحث في اللغة، ص٢٣٢ .

عليه من أحوال وحركات وعلاقات فهو اختصاص «النحو» ، ويبقى للمعجم بصفة أساسية محاولة الإحاطة بمعاني الكلمات .

وهناك مصطلح آخر هو مصطلح (اللفظ) وجمعه (الألفاظ) يستعمل مرادفاً للكلمة والكلمات ، وهو استعمال قديم ، وليس بعيداً عن الصواب ، لكن ثمة فروقاً بين اللفظ والكلمة بحسب الحدود العربية القديمة ، فاللفظ أعمّ من الكلمة ، وقد تتبّع أحد الدارسين هذه العلاقة فلاحظ أن «النحاة فرّقوا بين اللفظ والكلمة ، فجعلوا اللفظ لعملية النطق وصدور الصوت ، أما الكلمة فأضافوا لها ملمحاً دلالياً يجعلها أخصّ في الدلالة من اللفظ ، فالكلمة عندهم : لفظ دلّ على معنى ، وعليه فالألفاظ أعم من الكلمات عندهم ، واللغويون المْحدَثون يكادون يُجمعون على استخدام مصطلح الألفاظ مرادفاً للكلمات ، ونجد ذلك واضحاً في كتبهم»[1] . ولعلنا في الحقل المعجمي غير محتاجين للتدقيق الطويل في الفروق بين «اللفظ» و«الكلمة» ، إذ إنّنا نتعامل مع الكلمات ، أو مع الألفاظ وهي مقترنة بمعانيها ودلالاتها .

ويشيع في الدراسات المعجمية مصطلح «الوحدة المعجمية» وكأن وضع هذا المصطلح محاولة للخروج من جدل الألفاظ والكلمات إلى مصطلح يتميز بالاتساع والشمول ، ويعبّر عن أنواع الكلمات والتراكيب التي تصلح أن تكون مداخل وموادّ تُدرج في المعجم ، وتصلح للتعريف .

ويمكن القول إن «الوحدة المعجمية» هي اللبنة الأساسية في بناء المعجم ، وهي تتكوّن من عدة صور أو أنماط ، ذلك «أن مفهوم الوحدة المعجمية لا ينحصر في مفهوم المفردة ، بل ليست المفردة إلا صنفاً من أصناف الوحدات المعجمية . فإن للوحدات المعجمية ثلاث خاصيات في المعجم : أولاها هي خاصية الإفراد ، أي أن تكون مفردة ، والمفردة من حيث البنية الصرفية كيان صرفي معجمي تام ، وهي لذلك تكون جذعاً بسيطاً ، أو وحدة معجمية بسيطة ،

---

(١) داوود ، محمد محمد ، الدلالة والكلام- دراسة تأصيلية لألفاظ الكلام في العربية المعاصرة ، ط١ ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٢-١٣ .

ومثالها (ذهب) من مقولة الفعل ، و(مذهب) من مقولة الصفة ، و(ذهَبٌ) من مقولة الاسم ؛ وثانية الخصائص هي التركيب ، وهو يصحب في المعجم ظاهرة التضام Collocation ، والتضام في الوحدة المعجمية هو أن يتجمّع عنصران معجميان – أي مفردتان– أو أكثر من عنصرين تجمّعاً عادياً ، ليحصل من ذلك التجمع أمران : أولهما هو الإحالة إلى تجربة الجماعة اللغوية في الكون ، وثانيهما هو حمل العنصرين المتضامّين أو العناصر المتضامّة وحدةً دلالية قابلة للتحديد . والتركيب إذن هو أن تتكوّن الوحدة المعجمية من مفردتين أو أكثر ، وأن يكون تكوّنها تضامّياً ، ونسمّيها إذا تكونت من مفردتين وحدة معجمية مركّبة ، ومثالها (آذان الأرنب) و(آذان الفأر) وهما اسمان لِنباتَين ؛ ونسمّيها إذا تكونت من ثلاث مفردات أو أكثر وحدة معجمية معقّدة ، ومثالها (الشريان السباتي الباطن) وهو من مصطلحات علم التشريح الحديثة ، و(أم وجع الكبد) وهو من أسماء النبات القديمة ؛ وأما ثالثة الخاصيات فهي التلازم ، أي أن تتلازم العناصر المعجمية –بطول ائتلافها في الاستعمال وكثرة تواترها في تعبير الجماعة اللغوية إما عن ظاهرة عامة وإما عن خصوصية ما في تجربتها في الكون– تلازماً يؤدي إلى تجمّدها أو تكلّسها حتى تتكوّن منها عبارة معجمية . وتسمّى الوحدة المعجمية عندئذ وحدة معجمية عباريّة أو متلازمة لفظية . وأهم ما يستنتج مما تقدّم أن مفهوم الوحدة المعجمية أشمل من مفهوم المفردة ، فإن كل مفردة وحدة معجمية ، ولكن ليست كل وحدة معجميّة مفردة»[١] .

---

(١) بن مراد ، إبراهيم ، المعجم العربي بين التنظير والتطبيق ، نص محاضرة ضمن سلسلة محاضرات (كرسي مارغريت وايرهاوزر جويت للدراسات العربية) ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٥ . وانظر عرض جون لاينز للوحدات المعجمية التي نتوقّع أن تكوّن مداخل معجمية في : اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، مراجعة يوئيل عزيز ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧م ، ص٤٤-٤٥ .

(٢) تطور المعنى في المعجم التاريخي

ستظلّ مشكلة المعنى أكثر ما يؤرّق اللغويين والمعجميين والبلاغيين وغيرهم ، وذلك نظراً لطبيعته المتشعّبة التي يصعب السيطرة عليها وضبطها ووصفها وصفاً علمياً يضاهي وصف العناصر الصوتية أو التركيبية أو الصرفية ، ولذلك فالمعنى يتلوّن بألوان شتى ؛ تبعاً لخلفية العلم الذي يعرض له ، أو يهتم به ، «وتعدّ معالجة المعنى من أصعب القضايا اللغوية ، وأكثرها تعقيداً وتملّصاً ، ويعود ذلك لعدة اعتبارات لعل من أهمها التغيرات الدلالية التي تعْتور الكلمات مفردة كانت أو مركّبة في سياقات مختلفة داخل النص ، وانتقالها من مجال إلى مجال آخر ، وما تكتنزه من حمولة اجتماعية وثقافية ؛ حتى ليكاد يصدق الوصف أن ليس للكلمة معنى ، ولكن لها استعمال وتداول فحسب»[١] . وهذه الالتفاتات إلى مشكلة المعنى تدفعنا إلى التواضع وإلى تخفيف التوقّع من المعجم ، فهو - على أهميته- لا يقدّم حلولاً سحرية لمشكلات المعنى ، ولا يحبس الكلمات في معنى ثابت ، ولكنه خطوة ومرحلة مهمّة من مراحل ملاحقة المعنى أو مطاردة الكلمات .

ومع صعوبة ضبط المعنى ودراسته فإن الاهتمام به في إطار علم اللغة والمعجمية المتفرّعة عنها يمكن أن يسهم في حل بعض مشكلاته ، «ولعل علم اللغة من أكثر العلوم اهتماماً بالمعنى وتعدّ دلالة المعنى جوهرية بالنسبة للغات التي نعرفها ، وربما صحّ القول إن فكرة اللغة من غير فكرة ، غير منطقية في حد ذاتها ، فضلاً عن ذلك لا يمكن مقارنة مجال المعنى وتنوّعه وتعقيداته كما هو معبّر عنه في اللغة بأي سلوك للاتصال عند البشر أو غيره ، مع أن أنواعاً عديدة من السلوك يمكن وصفها بأنها ذات معنى»[٢] .

---

(١) الجيلالي ، حلام ، من نظريات التحليل الدلالي في التراث العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع١٦-١٧ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ٢٠٠١م ، ص٣٠١ .

(٢) لاينز ، جون ، اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، مراجعة يوئيل عزيز ، ص١٦ .

وقـد ذهب حلمي خليل أن «دراســة المعنى المعـجـمي Lexical meaning تتـصل بثلاثة فـروع انبـثـقت من علم اللغـة الحـديث وهي : علم الدلالـة ، علم المفـردات ، علم المعـاجم . أما علم الدلالة فـيعـرّفه علماء اللغة بأنه العلم الذي يدرس المعنى ، سـواء على مسـتوى الكلمـة المفـردة أم التـركـيب . . .أمـا علمـاء المعاجم فيضيّقون من دائرة علم الدلالة ويجعلونه مقصوراً على دراسة المفردات وحدها ، دون النظريات الأخرى المتصلة بالمعنى ، حتى أصبح هذا العلم عندهم يعني دراسـة المعنى المعجمي وحده . وأما علم المفردات فهو علم يعترف ضمناً بالوجود المستقل والمتـميز للكلمـة إلا أن هذا المصطلح قد اسـتقر في علـم اللغة للدلالة على عدد من الموضوعات كلها تتصل بالمفردات وطرق دراستها»[1] .

وهذه العلوم المتصلة بالكلمة تتداخل في ثقافة المعجمي وفي تكوين المعجم وصناعته ، فرغم تعدد أسمائها ورغم وجودها المستقل نظرياً ، فإنها عند التطبيق في صناعة المعجم تبدو متداخلة كأنها علم واحد ، يبدأ بالكلمة أو المفردة في صيغتـهـا البنائيـة وصـولاً إلى المعنى أو المعاني التي تدل عليـهـا . ومن هنا فإن المعـجـمي خـبـيـر في علم المفـردات ، مـثلمـا هو خـبـيـر في علم الدلالات ، لأن صناعته المعجمية لا وجود لها مستقلة دون مفردات ودون معانٍ أو دلالات .

أما حدود المعنى المعجمي فتبدو أول مرحلة من مراحل الدِّلالة ، وأول دائرة من دوائرها ، ولذلك عـدّ كـثـيـرون المعنى المعـجـمي مـحـصـوراً في دائرة الدلالة الأساسية أو المركزية ، قبل أن يتشعب المعنى وتتعدد الدلالات ، ومصدر هذا الضـيق أن المعـجم مـعنيّ بمعنى «الكلمـة» وليس مـعـاني الجـمل والتـراكـيب والسياقات ، فهو وإن كان يلجأ للشواهد والجمل الممثلة فإنه يهدف إلى ضبط الحـد الأدنى الضـروري ، ولا يتطلع إلى الإحـاطة بعـمليـة التـواصل اللغـوي الاجتمـاعي بما فيها من تعقيد ومن تنوّع . ولذلك ذهب تمام حسان أن المعجم «يدور حول الكلمة إيضاحاً وشرحاً ، ليجلو منها ما نسمّيه **المعنى المعجمي** ،

---

(١) خليل ، حلمي ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ط٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨م ، ص١٠٠ .

وهذا المعنى قاصر في حقيقته عن المعنى الاجتماعي أو الدلالي الذي يُعنى بتتبع الجملة ، أو قل الحدث الكلامي وما يحيط به من ماجريّات»[1] . فالمعنى المعجمي إذن لصيق بالكلمة أو المفردة في صورتها اللغوية المفردة ، قبل أن يتوسّع بها الاستعمال الجُمليّ السياقي إلى دلالات أوسع ، وهو قد يكون ضيّقاً أو أساسياً ، ولكنه – على ضيقه– القاعدة الأساسية للمعاني والدلالات اللاحقة . وهذا القصور ليس نقصاً أو عيباً ، وإنما محاولة لتمييز الحدود بين المعنى المعجمي وغير المعجمي .

وفي ضوء ما سبق يمكن للمرء أن يفهم تفريق المعجميين وعلماء الدلالة «بين الدلالة المعجمية للكلمة ، والدلالة الاجتماعية لها ، باعتبار أن الدلالة المعجمية هي دلالة الكلمة داخل المعجم ، أما الدلالة الاجتماعية فهي دلالة الكلمة في الاستعمال . وقد يطلقون على المعنى المعجمي : المعنى اللغوي وهو كل ما يمكن أن تدل به الأصوات والتركيب اللغوي على المعنى . أما المعنى الاجتماعي فهو المعنى الذي يفهمه الفرد في المجتمع من ألفاظ لغته . . . ويتعلمه الأطفال إلى أن يكبروا فيفهموا لغة مجتمعهم»[2] .

ومع وجود تيار يميل إلى هذا التمييز بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية فإن بعض اللغويين طابقوا بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية ، وفي مقدمتهم إبراهيم أنيس الذي تسرّب رأيه إلى كثير من الدارسين ، فالدلالة الاجتماعية عنده هي عينها الدلالة المعجمية في مقابل الدلالات الصرفية أو النحوية . فقد رأى أن «المعاجم قديمها وحديثها تتّخذ من الدلالة الاجتماعية للكلمات هدفاً أساسياً ، وتكاد توجّه إليها كل عنايتها . فلا غرابة إذن ألا يفرق بعض اللغويين بين الدلالة المعجمية والدلالة الاجتماعية ، وهذا هو ما ارتضيناه ، فكلما ذكرنا الدلالة المعجمية لا نعني بها سوى الدلالة

---

(١) حسان ، تمام ، مناهج البحث في اللغة ، ص٢٢٤ .

(٢) خليل ، حلمي ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ص١٠٣ .

الاجتماعية»[1] . وهذا الجدل والاختلاف يدلنا على جانب من جوانب الصعوبة عندما يتعلق الأمر بالمعاني والدلالات ، وهو ما ينعكس على حدود تعريف الكلمات وبيان معانيها في المعجم .

وقد حصر أحمد مختار عمر أنواع المعنى في علم الدلالة ، في خمسة أنواع : المعنى الأساسي ، المعنى الإضافي أو العرضي ، المعنى الأسلوبي ، المعنى النفسي ، المعنى الإيحائي . وأما **المعنى الأساسي** فهو ما تُعنى به المعاجم أكثر من غيره ، وإن كانت لا تنقطع تماماً عن المعاني الأخرى ، وقد عرفه بأنه : «المعنى الأساسي أو الأولي أو المركزي ، ويسمّى أحياناً المعنى التصوّري أو المفهومي أو الإدراكي . . . ويعرّف هذا النوع من المعنى بأنه المعنى المتّصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقل سياق ، أي : حينما ترد منفردة»[2] .

وليست المشكلة في تحديد المفهوم ، وإنما في القدرة على «عزله» عند تناول معاني الكلمات والوحدات المعجمية ، فكيف نعرف بشكل مضبوط حدود هذا المعنى ومتى ينتهي فيبدأ غيره؟ ذلك ما لا تدلنا علوم الدلالة عليه ، فيظل مبنياً على تقدير المعجمي من واقع خبرته في الكلمات ، ومن واقع ألفته للصناعة المعجمية .

وحصر حلام الجيلالي أنواع الدلالة في أربعة أنواع تتقاطع مع ما سبق من تصنيفات[3] :

١- **دلالة معجمية وتسمّى المركزية** ؛ وهي الدلالة التي تفهم من الكلمة المفردة على إطلاقها ، وتمثّل المعنى المتّصل بالوحدة المعجمية حينما ترد في أقل سياق ؛ أي حينما ترد مفردة ، وتحمل بالوضع عدداً من الدلالات العامة . وهذا النوع يلتقي مع ما سماه مختار عمر «المعنى الأساسي» .

---

(١) أنيس ، إبراهيم ، دلالة الألفاظ ، ص٤٦-٤٧ ، وأبو الفرج ، المعاجم اللغوية . . . ، ص٢٠ .

(٢) عمر ، أحمد مختار ، علم الدلالة ، ط٥ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨م ، ص٣٨ .

(٣) الجيلالي ، حلام ، من نظريات التحليل الدلالي في التراث العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع١٦-١٧ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ٢٠٠١م ، ص٣٠٣ .

٢- **دلالة سياقية** ؛ ويقصد بالسياق التركيب وما يضفيه على الكلمة من تغيير في المعنى عن طريق النظم ، أو هو النظم اللفظي للكلمة وموقعها من ذلك النظم ، ويطلق علماء الأصول على الدلالة السياقية (عبارة النص) وتعني لديهم : النظم المعنوي المسوق له الكلام ، سميت عبارة لأن المستدل يعبر من النظم إلى المعنى ، ويعدّ السياق من أكثر الوسائل تحديداً لدلالة الكلمة . ومعلوم أن المعجميين لا يكتبون ولا يعبّرون بلغة علماء الأصول ، أي الفقهاء ، وإن كان لهؤلاء عنايتهم بالمعاجم الفقهية المتخصّصة .

٣- **دلالة اصطلاحية** : وهي الدلالة التي تُنْقَل من المعنى الوضعي إلى معنى اصطلاحي يختصّ بمجال من مجالات العلم والمعرفة .

٤- **دلالة هامشية** : وهي دلالة إيحائية تأويلية تفهم من وراء الدلالة المسوق لها النص ، وتسمّى ظلال المعنى والمعنى الغرضي وإشارة النص . وقد تُسْتَوحى من الموقف والحدث غير الكلامي الذي يُبرِز ملابساته في سياق النص والمحيط الاجتماعي والبعد الثقافي ، وتباين المتكلّمين في العادات والتقاليد ومجالات الاختصاص .

ومع إدراك أن القصد من هذا التقسيم استنتاج الحدود التي يتوقّف عندها المعجمي ، وهي ظاهرياً تبدو محصورة في «الدلالة المعجمية» أو «الدلالة الأساسية» فإن ذلك لا يصمد في التطبيق والصناعة المعجمية إذ تتشعّب المعاني وتتوسّع ضرورات التعريف والتوضيح ، فالمصطلحات -على سبيل المثال- تمثّل مفاتيح العلوم وهي مادة أساسية من مواد المعجم ، ولو على وجه الإيجاز والاختصار ، وهي تتجاوز الدلالة المركزية أو الأساسية إلى ضرب معقّد من الدلالة . وكذلك فقد يرى المعجمي في «ظلال المعنى» ما يغريه بالتوضيح والتعريف ، فبعض «الظلال» -رغم هامشيتها الأصلية- قد توسعت في الاستعمال إلى درجة استلزامها للإدراج في المعجم . والقصد من ذلك كله أن هذا التفريق بين أنواع الدلالات تفريق أوليّ بهدف تبيّنها وتفهّمها ، ولكنه ليس ملزماً ولا كافياً لبيان حدود المعنى المعجمي .

ويرى أحمد مختار عمر أن التحليل الدلالي يغطّي فرعين رئيسيين[1] :

أ . أحدهما يهتم ببيان معاني المفردات ، وذلك حين تعمل الوحدات اللغوية كرموز لأشياء خارج الدائرة اللغوية ، أو حين تكوّن العلاقات بعض الحقائق المعيّنة في الواقع . وقد أطلق عليها بعضهم اسم المعاني المعجمية «lexical meanings» .

ب . والآخر يهتم ببيان معاني الجمل والعبارات ، أو العلاقات بين الوحدات اللغوية مثل (المورفيمات) والكلمات والجمل ، وذلك حين تقوم العناصر اللغوية بدور الرموز لعلاقات بين عناصر لغوية أخرى ، وقد سمّاها بعضهم المعاني النحوية Grammatical meanings .

وفي ضوء ذلك فإن اهتمام المعجميّ ينصرف إلى النوع الأول المتعلق بالمفردات بشكل أساسي ، مع تفهم تعقّد المعنى وصعوبة الفصل بين درجاته ومستوياته في حالة الإفراد وفي حالة التركيب ، ذلك أننا لا نستخدم «الكلمات» إلا مركّبة . فمن الطبيعي في هذه الحال أن يُداخل المعجم بين معاني المفردات/الكلمات وبين معاني التراكيب والجمل والسياقات ، ولعل الشواهد والأمثلة التوضيحية التي تمتلئ بها المعاجم تشهد على أن المعجميين – وإن انطلقوا من الكلمة المفردة – لم ينظروا إليها مستقلّة أو مفردة ، وإنما يتطلّعون إلى الإسهام في الإحاطة ببعض الجوانب المعقّدة للغة بوصفها ظاهرة إنسانية اجتماعية تهدف أولاً وآخراً إلى التواصل بين بني البشر ، والوفاء بحاجاتهم ومعارفهم الثقافية والاجتماعية والعلمية .

---

(١) عمر ، أحمد مختار ، علم الدلالة ، ص٦ .

(٣) المعجم التاريخي وقوانين التطور الدلالي

يُعنى المعجم التاريخي بظاهرة «تغيّر المعنى» التي ترتبط بالدرس التاريخي، وبتحولات اللغة وألفاظها على مرّ الأزمنة والعصور، ومن مهمّات المعجم التاريخي بل في مقدمة غاياته أن يحصر هذه التغيرات وأن يبين علاقات هذا التغير وأزمنته. ومن هنا فإن قوانين التغير الدلالي من القوانين الأساسية التي تُساعد على تصنيف التغيرات وتفسير أسبابها.

وقد حدّد علماء الدلالة وجوه التغير الدلالي ووجدوا «أنها تجري على قواعد معيّنة استنبطوها من علم اللغة التاريخي، وتتلخّص القوانين التي استنبطوها للتغير الدلالي في ثلاثة قوانين:

١. **تخصيص الدلالة**: هو إطلاق الكلمة ذات الدلالة العامة على معنى خاص، كما حدث فيما أسماه القدماء باسم (الألفاظ الإسلامية) التي خصّوها بدراسة دلالية مستقلة حيث بينوا أثر الإسلام في تغير دلالات بعض الألفاظ من الدلالة العامة إلى الدلالة الخاصة.

٢. **تعميم الدلالة**: هو الانتقال بدلالة الكلمة من معناها المعجمي الضيق إلى دلالة أعم وأوسع منه، غير أننا نلاحظ أن تعميم الدلالة أقل شيوعاً في اللغات من تخصيصها.

٣. **نقل الدلالة**: يجري عادة بين الكلمات التي تربط بينها وبين معناها المعجمي علاقة دلالية معينة كأسماء الألوان وأعضاء الجسم وأسماء الحواس، وغير ذلك. ويشمل هذا اللون من التغير الدلالي نوعين:

أ. انتقال مجال الدلالة لعلاقة المشابهة بين المدلولين، أي بسبب الاستعارة.

ب. انتقال مجال الدلالة لعلاقة غير المشابهة بين المدلولين، وهو المجاز المرسل.

وهناك مظاهر أخرى للتغير الدلالي مثل رقيّ الدلالة وانحطاطها، والتحوّل نحو المعاني المضادة.. .ومن ثم تتحول هذه التغيرات إلى معان معجمية جديدة

لا بد للمعجمي أن يتعرض لها ، خاصة إذا كان يرمي إلى وضع معجم تاريخي ، حيث يجب أن يرتّب الدلالات المعجمية المتغيرة ترتيباً تاريخياً ، وفق استعمال كل كلمة ، مع ذكر شواهدها »[1] .

وقد تميزت العربية بتاريخها الطويل فهي أطول اللغات الحيّة عمراً ، وما نعرفه من تاريخها يقارب سبعة عشر قرناً ، وهي مدّة متطاولة من الزّمان ، لا تدانيها حياة لغة أخرى ، ومع أن هذا الزّمان الطويل يجعل مهمة «التأريخ» لمعجمها وملاحقة تطور ألفاظها أمراً شديد الصعوبة ، نظراً للحاجة إلى نصوص ممثلة لكل هذه الحقب وما يستتبع ذلك من دراسة حياة الألفاظ فيها ، فإن طبيعة التطور ونوعيته يخفّفان من طول الزمان ، وهذا ما يشهد به العارفون بأمر هذه اللغة ، فالتطوّر الدلالي الذي أصابها في هذا التاريخ الطويل تطوّر ضئيل قياساً إلى اللغات الأخرى ، التي تبدّلت وتغيرت مرّات ، في مراحل أقصر بكثير ، أي أن الثبات النسبي في العربية يعدّ عاملاً مساعداً يخفّف من أثر الزمان الطويل .

وهناك اجتهادات كثيرة متنوعة في طبيعة المعلومات المقصودة بالتاريخ ، في المعجم التاريخي ، لأن كلمة «التاريخ» متعدّدة متشعّبة ، مفتوحة على الاحتمالات ، ولو اتسعنا فيها دون ضوابط لغدا المعجم كتاباً حول اللغة من جميع جوانبها ، وكأنه الكتاب الوحيد في اللغة ، لا يريد أن يغادر كبيرة أو صغيرة إلا أحصاها ، وهذا غير ممكن ولا ملائم ، فاللغة ظاهرة معقّدة مركّبة لا يكفّ الناس عن دراستها وتأملها ، فما وظيفة المعجم ضمن هذه الدائرة الواسعة بعيداً عن الفكرة المستحيلة التي تقتضي أن يؤرّخ لكل شيء وكل كلمة وكل مدلول وكل معنى؟

يؤرّخ المعجم التاريخي في رأي علي القاسمي «**لتطور الألفاظ** في دلالتها (تعميماً ، وتخصيصاً ، رقيّاً ، وانحطاطاً) وفي استعمالها (شيوعاً ، وندرة ،

---

(١) خليل ، حلمي ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ص١١٧-١١٨ . وانظر عرضاً مفصّلاً لها في كتاب : أنيس ، إبراهيم ، دلالات الألفاظ ، ص١٥٢-١٦٧ .

ومكاناً ، وزماناً ، وموضوعاً) منذ ولادتها في اللغة أو منذ اقتراضها من لغة أخرى حتى سباتها أو مماتها»[1] . وإذا كان ذلك كذلك فإن المقصود بالتتبع التاريخي أن نعتمد على قوانين التغير الدلالي بصورة أساسية لأنها تساعد على تصنيف الدلالات والمعاني وعلى تبيّن علاقاتها بصورة علمية أو شبه علمية ، فالتعميم والتخصيص ورقيّ الدلالة وانحطاطها هي بعض قوانين التغير الدلالي وتقع في مقدمة مباحث علم الدلالة كما مرّ بنا ، وليس من الصعب ترتيب المعاني وفقها ، ذلك أنها قوانين ثبتت جدواها بالاطراد والتكرار أو النمطية في كثير من سلاسل الكلمات .

ويرى محمد حسن عبد العزيز أن معاني الكلمات «لا تبقى على حال واحدة ، بل تتغير باستمرار بمرور الزمن وتعدّد الأماكن ، وفي مختلف المجالات الموضوعية . . . ومدلول الكلمة قد يكون عامّاً فيُخصّص ، أو خاصّاً فيُعمّم ، وهذا التحوّل دائم ، بمعنى أن الكلمة العامة بعد تخصيصها قد تعمّم مرة أخرى ، والكلمة الخاصة بعد تعميمها قد تخصّص وهكذا . وقد لا يتغير مدلول الكلمة تعميماً أو تخصيصاً ، بل قد يُضاف إلى معناه المركزي معان هامشية ناتجة عن استعماله في سياقات اجتماعية خاصة ، أو في نمط لغوي محدّد كلغة الشعر والرواية . وقد يتغير مدلول الكلمة لتغيّر في مواقف المجتمع من سلّم القيم ، فالكلمة التي كانت تدلّ على معنى هابط قد يتغيّر مدلولها فيسمو ، والكلمة التي كانت تدل على معنى سام قد يتغير مدلولها فيهبط . . . وهكذا دواليك . إن الكلمات -كغيرها من العاداتً والتقاليد- تسمو وتهبط ؛ ولهذا تؤْثر المعاجم الحديثة أن تشير إلى تلك المعاني ، فيقال مثلاً : سوقيّ ، مهذّب ، متكلّف ، متأنّق ، مُغالَى فيه ، وعلى اللجان العلمية أن تقضي بذكر هذه الأحكام أو إهمالها ، وبتحديد معناها بدقة إن رئي استخدامها . وهنا أيضاً تجيء عناية المعجم بالانتقال الدلالي من الحقيقة إلى المجاز ، والانتقال من معنى إلى ما يضادّه . وكذلك ينبغي الإشارة إلى المشترك اللفظي ، والمرادف ، وبيان الفروق

---

(١) القاسمي ، علي ، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ص٧٠٥ .

الدلالية المميزة لكل لفظ»[1] .

ونحسب أن الرأي السابق ضمّ قضايا معجمية ودلالية متعدّدة ، يتصل بعضها بمستويات الدلالة بين التخصيص والتعميم ، وأشار إلى ما يُدعى بمستويات الاستعمال ، وإلى تغيّرات الدلالة وانتقالها بين الحقيقة والمجاز ، وكذلك بعض الظواهر الدلالية كالتضاد والمشترك الدلالي . وهذه المسائل على أهميتها يتشعب الاهتمام بها بين علم الدلالة وعلم المعاجم ، فمن الملائم بيان الحدود التي تخصّ كل علم ، وعلاقة المعجم التاريخي بهذه المسائل الدلالية على نحو أكثر انضباطاً ووضوحاً .

ويقول أحد الباحثين : «إن المعجم التاريخي يبحث عن مزية أخرى ، ويبدو ذلك واضحاً من مسمّاه ، فليس مجرّد معجم . . . فهو يعنى **بالتطور التاريخي** . وفي ضوء ذلك تبدو ملامح الحلقة المفقودة تلك التي تدور في فلك التتبع لمدلول الكلمة عبر التاريخ ، بمعنى إنه يعرض للفظ فيبيّن أصل معناه ثم يتدرّج به عبر العصور مراعياً ما يعتريه من تطوّر لفظي ، وتعدّد دلالي ، وتنوّع سياقي مؤيداً حركته تلك بالموفور من الشواهد على اختلاف أنماطها وبيئاتها وعصورها غير معتدّ بقيود زمانية أو مكانية معينة . ومن هذا المنطلق فإن مفهوم المعجم العربي التاريخي ينبغي أن يعتمد على دعامتين : إحداهما البحث عن أصل معنى اللفظ ، والأخرى **مواكبة المعنى عبر العصور**»[2] .

ويرى حلام الجيلالي أن المقصود «بالمعلومات التاريخية في المعجم اللغوي تتبّع التغييرات التي طرأت على دلالة الكلمة عبر مسيرتها الزمنية . . .ويتم هذا التقصّي من زاويتين :

أ . زاوية قصّة تاريخ الكلمة منذ نشأتها ، وما عرفته من استعمالات ، بدلالات مختلفة إلى آخر استعمال لها .

---

(١) عبد العزيز ، محمد حسن ، المعجم التاريخي للغة العربية–وثائق ونماذج ، ص١٨٦ .

(٢) محمد ، عبد المنعم عبد الله ، المعجم العربي التاريخي (مفهومه–وظيفته–محتواه) ، في : مجلة المعجمية ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ع٥-٦ ، ١٩٩٠ ، ص١٦٠ .

ب . زاوية التأريخ لدلالاتها المتلاحقة بالقرون أو السنوات .

فإذا كان المعجم التأثيلي يهتم بالبحث في أصل الكلمة وبنيتها ، واللغة التي انحدرت عنها ، فإن المعجم التاريخي يهتم بالتحليل التطوّري لدلالة الكلمة من أول ظهورها في استعمال أو شاهد ما إلى آخر استعمال لها . فاللسان في حالة تطوّر مستمر ، والتغير الدلالي ظاهرة اجتماعية لا تتخلّف ، ولا يمكن لأي تعريف أن يكون جامعاً ، ما لم يثبت الجانب التاريخي للمدخل (المعجمي) ، ويشمل التحليل التاريخي عادة :

١ . تحديد أول دلالة ظهرت بها الكلمة وضعاً أو توليداً .

٢ . الإشارة إلى طبيعة التغير الذي طرأ على الكلمة .

٣ . تتبع المجالات التي استُعمل فيها اللفظ ، كلفظ عام أو مصطلح .

٤ . تسجيل تاريخ ظهور اللفظ إذا كان أثيلاً ، وتاريخ دخوله المعجم إذا كان مُقترضاً ، ثم تسجيل تواريخ الدلالات التي تضمّنها اللفظ عبر مسيرته الاستعمالية بالقرون أو السنوات»(١) .

ويرى عبد الرحمن الحاج صالح «أن المقصود من المعجم التاريخي العربي هو **التعرف على التحوّل الزماني لمفردات العربية من حيث معناها ودخول مفردات جديدة** كمصطلحات علمية أو حِرَفية أو ألفاظ حضارية وتحديد معناها واختفاء بعض المفردات وغير ذلك»(٢) .

وأما أهم ما يجب إثباته في رأي الحاج صالح فالأمور الآتية :

١ . إثبات العلاقة الدلالية بين المعنى الأساسي والمعاني الفرعية لجذر كل مدخل ، ومعاني الألفاظ للغات السامية التي تحتوي على نفس الجذر أو ما يقاربه .

٢ . إثبات استمرار اللفظ في الاستعمال بنفس المعنى ، أو بتحويل معناه

---

(١) الجيلالي ، حلام ، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ، ص٣٤١-٣٤٢ .

(٢) الحاج صالح ، عبد الرحمن ، المعجم التاريخي وشروط إنجازه ، في : مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ، مج٢-ع٥ ، الجزائر ، جوان ٢٠٠٧ ، ص١٧ .

الأساسي إلى معنى آخر والاستشهاد لذلك بشواهد تؤخذ من المدوّنة .

٣ . تفسير التحويل بإحلاله محلّه من التحويلات التاريخية الاجتماعية والحضارية والثقافية وغيرها .

٤ . إثبات ظهور كلمة لأول مرة كلفظ مولّد على مر العصور (مثل ما أتى به الإسلام) وكذلك ألفاظ الحضارة والدخيل وبيان تاريخ أول نص ظهر فيه . ويميّز في كل ذلك بين اللفظ من اللغة العادية والمصطلح . وبيان ذلك بذكر المراجع ومصدرها ومكان صدورها . ويمكن أن يكون أُحدث بالاشتقاق من كلمة أو أصل عربي على قياس كلام العرب أو أي طريقة أخرى أو اقتبس من لغة أخرى ، ولا بد من ذكر أصله في تلك اللغة ومعناه المعروف فيها وما إذا حصل تحويل لمعناه الأصلي .

٥ . إثبات خروج اللفظ من الاستعمال كلياً أو جزئياً مع ذكر حصول ذلك (العصر غالبا)»[١] .

---

(١) الحاج صالح ، عبد الرحمن ، المرجع نفسه ، ص١٨ .

(٤) مراحل/عصور اللغة العربية:

جرت العادة بتحديد مراحل لأعمار اللغات وحياة آدابها ، ونجري في تعليم اللغة العربية وآدابها وفق تلك التقسيمات التي شاعت مع تمييز مراحل الأدب العربي ، فهي ذاتها في نظرنا مراحل اللغة العربية ، و«لكي نسجّل التغيّر الواقع في مباني ألفاظ العربية ومعانيها عبر السنين –وهي مهمة المعجم التاريخي– ينبغي تقسيم الزمن الذي عاشت فيه اللغة – من بدايتها إلى نهايتها في العصر الحديث– إلى مراحل زمنية محددة . يسجّل مبنى اللفظ في البداية مثلا أو في مرحلة النهاية ، ثم يُقارن مبناه ومعناه في مرحلة تالية أو سابقة لبيان ما حدث له من تغير»(١) .

وقد ميّز بعض الدارسين – من مثل حلمي خليل– مراحل حياة اللغة العربية في خمس مراحل كبرى وهي»(٢) :

١) المرحلة السامية Semitic Period

«وهي المرحلة التي أخذت فيها اللغة العربية تنفصل عن اللغة السامية الأم وتكوّن لنفسها خصائص لغوية تميزها عن اللغات السامية الأخرى ، وفي الوقت نفسه احتفظت بكثير من الخصائص العامة للغات السامية والتي على أساسها وضع علماء الدراسات اللغوية التاريخية اللغة العربية وغيرها من اللغات السامية تحت عائلة لغوية واحدة ، وما زالت العربية تحتفظ بهذه الخصائص السامية حتى اليوم» .

٢) العربية القديمة Classical Arabic

«وهي المرحلة التي استُخدمت فيها اللغة العربية في العصر الجاهلي وحتى

---

(١) عبد العزيز ، محمد حسن ، المعجم التاريخي للغة العربية–وثائق ونماذج ، ص١٧٤–١٧٥

(٢) خليل ، حلمي ، المعرّب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥–٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٣٢٤–٣٢٥ .

انتشار الإسلام في الجزيرة العربية وبعد نزول القرآن الكرييم ، وهو القمة التي بلغتها اللغة العربية في هذه المرحلة . وفي هذه المرحلة تميزت اللغة العربية بخصائص معينة ظلت تحتفظ بها حتى اليوم» .

٣) العربية المولّدة New-classical Arabic

وهي المرحلة التي استُخدمت فيها اللغة العربية بعد انتشار الإسلام خارج الجزيرة العربية على ألسنة العرب وغيرهم من الشعوب التي دخلت الإسلام والتي عبّر بها هؤلاء وهؤلاء عن الحياة الفكرية والاجتماعية والحضارية الجديدة شعراً ونثراً ، كما تتمثّل أيضاً في لغة العلوم والفلسفة وغيرها . وقد استمرّت هذه المرحلة منذ النصف الأول من القرن الثاني للهجرة وبلغت ذروتها مع نهاية القرن الخامس الهجري» .

٤) العربية الوسيطة Middle Arabic

«وهي اللغة التي استخدمت بعد انهيار الحضارة الإسلامية وتولّي الفرس والأتراك والمغول أمر العالم الإسلامي ، وتظهر في شعر الشعراء وكتابات الأدباء والمؤرّخين والعلماء في هذه الفترة التي امتدت حتى العصر الحديث» .

٥) العربية الحديثة Modern Arabic

«وهي المرحلة الخامسة من حياة اللغة العربية والتي بدأت تتخلق مع مطلع عصر النهضة في العالم العربي وما زالت مستمرة حتى اليوم . وهي اللغة التي يستخدمها العرب الآن في الأدب والصحافة والإذاعة والتأليف العلمي» .

ولكن هذا التقسيم الذي يبدو أنه متأثر بتقسيمات تاريخ اللغات الأخرى ، وببعض تقسيمات المستشرقين ، لا يبدو مُرْضياً لفريق آخر ، فاعترضوا عليه بأمرين[١] :

(١) عبد العزيز ، محمد حسن ، المعجم التاريخي للغة العربية–وثائق ونماذج ، ص١٧٤–١٧٥ .

أ . أن العربية في عصرها السامي غير واضحة المعالم لنا ؛ إذ ليس لدينا منها نصوص كافية لبيان مبانيها ومعانيها .

ب . أنه جمع عصرين مختلفين : العصر الجاهلي والعصر الإسلامي الأول ، من ظهور الإسلام حتى منتصف القرن الثاني الهجري في عصر واحد ، والواقع أن نزول القرآن وانتشار الإسلام أحدثا تغيّرات كبيرة في حياة العرب وفي اللغة العربية ، ومن ثم وجب الفصل بينهما .

أما الاعتراض الأول فليس اعتراضاً وجيهاً ، لأن الدراسات والبحوث حول اللغات السامية كثيرة ، وقد دلّت حقّاً على وجود تلك المرحلة ، وما لا يدرك كله لا يترك جلّه ، فليس لنا أن نتجاوزها بحجة أنها غير واضحة تماماً . ووجودها يتلاءم مع مبدأ المعجم التاريخي- التأثيلي الذي يهدف إلى المضيّ أبعد في التاريخ وما قبل التاريخ ليحيط بأثول الكلمات وبداءتها ، فهذه المرحلة السامية إذن مناسبة تماماً في سياق وضع المعجم التاريخي .

أما الاعتراض الثاني بخصوص الجمع بين الجاهلي والإسلامي ، فاعتراض وجيه ، والأفضل الفصل بين هذين العصرين ، نظراً للتغيرات اللغوية التي صاحبت الانتقال من الجاهلية إلى الإسلام ، ومنها تغيرات بارزة في الألفاظ والدلالات التي لا بد أن يتناولها المعجم التاريخي ويبيّن وجوه تغيرّها بوضوح وأناة . وقد اقترح محمد حسن عبد العزيز تقسيماً آخر لعصور اللغة العربية ، لاجتناب الاعتراضات السابقة وفق التقسيم الآتي(١) :

١ . **العصر الجاهلي** : عصر استواء اللغة العربية الفصحى المشتركة بين

---

(١) عبد العزيز ، محمد حسن ، المرجع نفسه ، ص١٧٤-١٧٥ .

وانظر أيضاً : الودغيري ، عبد العلي ، قضية الفصاحة في القاموس التاريخي العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ ، ص٢٣١ .

وكذلك : الخطيب ، أحمد شفيق ، المعجم التاريخي للغة العربية ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١٠٩ ، مايو (أيار) ، ٢٠٠٧م ، ص١٠٧-١٠٨ .

قبائل شبه الجزيرة العربية ، فيما يعرف بلغة الشعر الجاهلي الذي يرجع أقدمه إلى ما قبل الإسلام بنحو قرنين .

٢ . **العصر الإسلامي** : من ظهور الإسلام إلى سقوط دولة بني أمية ١٣٢هـ/٧٥٠م .

٣ . **العصر العباسي** : من بداية دولة بني العباس حتى انهيارها وسقوط بغداد ٦٥٦هـ/١٢٥٨م .

٤ . **عصر الدول والإمارات** ، من نهاية العصر العباسي حتى نهاية الدولة العثمانية ، مع ظهور الاستعمار الأوروبي في القرن التاسع عشر .

٥ . **عصر النهضة الحديثة** من ولاية محمد علي بمصر ١٢٢٠هـ حتى اليوم .

ويمكن أن يُعترض على هذا التقسيم بأنه غيّب المرحلة السامية ، وتجاوز مرحلة النقوش والكتابات القديمة التي تؤرّخ للغة العربية بما هو أقدم من لغة الشعر الجاهلي . وقد وصلت البحوث العربية والأجنبية مراحل متقدمة في دراسة النقوش قبل الإسلام ، ولم تعد الدراسة تتوقف عند بدايات الشعر الجاهلي الذي لا يبعد عن بداية الإسلام بأكثر من قرن ونصف إلى قرنين . وما دمنا في سياق المعجم التاريخي وليس في مجال دراسة عصور الأدب العربي فإن التعمّق في تاريخ ما قبل الإسلام أمر ضروري للكشف عن بدايات اللغة ، وإلا فإننا لن نكون منصفين في الوفاء بمتطلبات المعجم التاريخي- التأثيلي .

ويمكن أيضاً التنبيه إلى طول المرحلة العباسية إذا عددناها عصراً واحدا يجاوز خمسة قرون ، وهي حقبة طويلة من الدهر يحسن تقسيمها إلى عصرين : العصر العباسي الأول ، والعصر العباسي الثاني ، وعادة ما يؤرّخ المؤرخون بداية الثاني باستيلاء الترك على الخلافة وبداية ضعف الخلافة المركزية ، وتشكل الممالك والإمارات شبه المستقلة . أما بدء عصر النهضة الحديثة بولاية محمد علي فقد يصلح للتاريخ المصري ، ولكنه لا يمثل مرحلة العصر الحديث على امتداد الجغرافيا العربية الواسعة ، ولا يمثل بداية لعصر جديد من عصور اللغة العربية .

وأما من أين نبدأ ، في صناعة المعجم ، وفي جمع مواده ، هل نبدأ من اللغة المعاصرة ثم نعود للوراء (وهي طريقة معجم أكسفورد) ، أم نبدأ من العصر الجاهلي حتى العصر الحديث؟ فقد اجتهد المعجميون في ذلك ، وتغلّب - كما يبدو- رأي البدء من العصر الجاهلي ، فاللغة العربية لغة حيّة في ماضيها وحاضرها ، ولا مسوّغ للبدء باللغة الحديثة . ويوضّح ذلك ما رآه شفيق الخطيب وهو يناقش هذه الاجتهادات : «بعض الزملاء ارتأوا بدء التسجيل من عربيّة العصر الحديث عوداً حتى العصر الجاهلي-وما قد يتيسر من سوابقه- كما فعل واضعو معجم أكسفورد . الواقع أن المخطّطين لمعجم أكسفورد محقّون في أسلوبهم لأن الإنجليزية القديمة وحتى المتوسّطة غير مفهومة لعامّة القراء في الإنجليزية اليوم . . . وبالمقارنة فإن العربية بخلاف اللغات الأخرى صامدة لم تتغير عبر الأربعة عشر قرناً السالفة ، وهذه معجزة في عالم اللغات . فنحن نقرأ امرأ القيس اليوم كما نقرأ نزار قباني ، في حين أن الإنجليز والناطقين باللغة الإنجليزية لا يستطيعون قراءة الإنجليزية القديمة Old English (٤٥٠-١١٠٠م) وبالكاد يستطيع المثقّفون منهم قراءة الإنجليزية الوسطى Middle English (١٣٤٢-١٤٠٠م) . والإنجليزية الحديثة Modern English تنامت منذ العام ١٥٠٠م بتوحّد مختلف اللهجات المختلفة التي كانت سائدة قبلاً . وجدير بالذكر أن محرري استلحاق الإضافات إلى ملاحق الإصدارات المتعاقبة من معجم أكسفورد الشامل هذا أخذوا يطبّقون أسلوب البدء بالحديث متلوّاً بالأقدم فالأقدم ، بفضل الفيض الزاخر من المصطلحات والمستجدات اللغوية في مختلف العلوم والمفاهيم الدائمة التدفق»[١] .

والخلاصة أننا محتاجون في جانب صلة المعجم بالتاريخ التوافق في أمور كثيرة من بين الاقتراحات والآراء المتباينة التي قدّمها المعجميون والمهتمّون ومن أبرز ذلك :

---

(١) الخطيب ، أحمد شفيق ، المعجم التاريخي للغة العربية ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١٠٩ ، مايو (أيار) ، ٢٠٠٧م ، ص١١٠ .

- التوافق على تقسيم ملائم لعصور اللغة العربية ، مع مراعاة التناسب بين طول العصر من الناحية الزمانية والمحتوى اللغوي المتقارب الذي يعبّر عنه . وليس بالضرورة أن تتطابق عصور اللغة تطابقاً تاماً مع العصور السياسية ، وإنما يمكن الوصول إلى تقسيم يجمع بين التغير اللغوي والتحول السياسي أو التاريخي .
- الإفادة مما يقدمه علم الدلالة ، وبوجه خاص قوانين التغير الدلالي وتطور المعنى ، إذ ربما تمكّننا من معالجة النقص في الشواهد ، وقد نرمّم عبرها مراحل غائبة أو مماتة أو خفيّة ، لا تكشف عنها الاستعمالات الشائعة ، وكأنها غدت ضرباً من المجاز الممات ، نحو قولنا : على الرغم من ، وأنفه راغم ، وأرغم ، ومشتقات ذلك كله ، مما نستعمله استعمالاً شائعاً ولا نكاد نلتفت إلى المجاز فيه ، ذلك أن هذه الكلمات تعود إلى أصل مادي يتصل بالرغام بمعنى التراب ، «فإذا قيل : وأنفه راغم فكأن أنفه يمس الرغام أي التراب إشارة إلى إذلاله ، ثم فارقت هذا الظرف وهذه الحال ، فصارت تطلق على كل أحوال الاضطرار»[1] .
- ضبط العناصر المقصودة بالتعريف ضمن «المعلومات التاريخية» ، فالمعاجم المنجزة تضم اجتهادات كثيرة ، وعلينا أن نختار ما يوائم العربية منها ، وليس بالضرورة أن نأخذ نموذجاً عالمياً بعينه ، وإنما الأنسب تطوير نموذج جديد يتلاءم مع خصائص اللغة العربية التي نريد أن نؤرّخ لها في معجمنا المنشود .

---

(١) السامرائي ، إبراهيم ، التطور اللغوي التاريخي ، ط٣ ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٨٣م ، ص٤٣ .

خاتمة

حاولت هذه الدراسة الإطلالة على عدد من المسائل والإشكالات المرتبطة بقضية وضع المعجم التاريخي للغة العربية ، فهي اللغة الحيّة الوحيدة التي ما زالت دون معجم تاريخي ، بينما حظيت معظم اللغات الحيّة بمعجم أو أكثر من المعاجم التطورية التاريخية والتأثيلية . وما يثير العُجْب حيال هذا الأمر أنها -أي العربية- رائدة صناعة المعاجم اللغوية منذ القرن الثامن الميلادي ، وقبل أن يبدأ هذا النشاط بعدّة قرون في اللغات الأوروربية المعروفة ، ومن الطريف أن معجم الدكتور صموئيل جونسون مثلاً ، وهو أول معجم معتبر باللغة الإنجليزية ، قد عاصر آخر معجم تراثي عربي وهو معجم «تاج العروس» لمرتضى الزبيدي . ونشطت الصناعة المعجمية في العالم نشاطاً ملحوظاً خلال القرون الأخيرة ، وغدت عملاً من أعمال الجماعات والمؤسسات ، ولكنها في العالم العربي ما زالت بطيئة النموّ ، ولا تتناسب مع مكانة اللغة العربية وحاجتها إلى مصنّفات معجمية متعددة .

وتأمل هذه الدراسة أن تكون عملاً بحثياً تمهيدياً يسهم مع أعمال وبحوث عربية أخرى سابقة ولاحقة في تأكيد الحاجة إلى المعجم التاريخي للغة العربية ، مع التنبيه أنه ليس بديلاً للثروة المعجمية المنجزة في الماضي والحاضر ، أو التي ستنجز في المستقبل ، فعلى أهمية المعجم التاريخي فإنه ليس بديلاً عن غيره من المعاجم ، بل إنه أقرب إلى الأعمال المتخصصة التي تفيد الباحثين والمتخصصين أكثر من الجمهور أو عامة الناس ممن يحتاجون القواميس أحياناً ، ولذلك نطمْئِن من يخشون هذا المعجم أنه معجم إضافي له قيمته وخصوصيته وشخصيته ، ولكنه ليس إصلاحاً للمعاجم السابقة إن كانت محتاجة إلى إصلاح ، وأن وظيفته مختلفة عن وظائف غيره من المعاجم القديمة والحديثة .

وقد تبيّن لنا أن المحاولات السابقة لإنجاز هذا المعجم قد أخفقت بسبب فرديتها ، وعدم تطوير تقاليد جماعية تمثّل أهم عناصر النجاح في إعداده ، واليوم يُحتاج إلى متخصصين في الحاسوب والبرمجيات يعملون إلى جانب اللغويين والمعجميين ، بل لعله يحتاج إلى «أكاديمية» علمية خاصة ، تدرّب فريقاً عربياً متميزاً لتغطية الاختصاصات الكثيرة المتشعّبة التي يحتاجها المعجم ، من معرفة باللغات القديمة والحديثة لغايات الوفاء بمطالب التأثيل وتتبّع ظواهر المعرّب والدخيل والألفاظ السامية ، وتخرّج الأكاديمية المعجمية باحثين مقتدرين في مجال علم المعنى والدلالة لاكتشاف تاريخ المعنى وتتبع سِيَر الألفاظ ، إلى جانب محرّرين أكْفاء يطورّون الرموز والإشارات ، ويضبطون الترتيب بشكل شديد التنظيم ، بعدما غدت «النمذجة» علامة من علامات الصناعة المعجمية المعاصرة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

ملحق

المعجمية العربية (ببلوغرافيا مختارة)

المعاجم العربية التراثية-معاجم الألفاظ (مرتّبة تاريخياً)

١ . الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، (ت حوالي ١٧٥هـ) ، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، ط١ ، وزارة الإعلام- دار الرشيد ، بغداد .

٢ . الشيباني ، أبو عمرو إسحاق بن مرّار ، (ت حوالي ٢٠٦هـ) ، كتاب الجيم ، تحقيق إبراهيم الأبياري ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .

٣ . الخوافي ، أبو الحسن علي بن القاسم ، (نهاية ق ٣ هـ) ، مختصر العين ، تحقيق سوسن بنت عبد الله الهندي ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ١٤١٩/١٤٢٠هـ .

٤ . البندنيجي ، أبو بشر اليمان بن أبي اليمان ، (ت٢٨٤هـ) ، التقفية في اللغة ، تحقيق خليل إبراهيم العطية ، ط١ ، وزارة الأوقاف-مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٧٦م .

٥ . ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ، (ت ٣٢١هـ) ، جمهرة اللغة ، تحقيق رمزي منير البعلبكي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٦ . الفارابي ، أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم ، (ت٣٥٠هـ) ، ديوان الأدب ، تحقيق أحمد مختار عمر ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

٧ . القالي ، أبو علي إسماعيل بن القاسم ، (ت٣٥٦هـ) ، البارع في اللغة ، تحقيق هاشم الطعّان ، ط١ ، مكتبة النهضة ، بغداد ، دار الحضارة العربية ، بيروت ، ١٩٧٥م .

٨ . الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، (ت٣٧٠هـ) ، تهذيب اللغة ، تحقيق مجموعة من المحققين ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٩٦٤-١٩٦٩م .

٩ . الزُّبيدي ، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الإشبيلي ، (ت٣٧٩هـ) ، مختصر العين ، (ج١) ، (حرف العين إلى عضل) : تحقيق علال الفاسي ومحمد بن تاويت الطنجي ، المغرب ، ١٩٦٣م . (ج٢) : تحقيق عبد العزيز

الحميد ، (من بداية العين إلى نهاية القاف) ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤٢١هـ . (ج٣) : تحقيق محمد بن سلمان الرحيلي ، (من الكاف إلى نهاية الكتاب) ، رسالة ماجستير ، جامعة محمد بن سعود الإسلامية ، المدينة المنورة ، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م .

١٠ . الصاحب بن عباد ، كافي الكفاة الصاحب إسماعيل بن عباد ، (ت٣٨٥هـ) ، المحيط في اللغة ، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م .

١١ . الجوهري ، أبو نصر إسماعيل بن حماد ، (ت ٣٩٣هـ) ، الصحاح/تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م . (ط١ ، القاهرة ، ١٣٧٦هـ-١٩٥٦م) .

١٢ . ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، (ت٣٩٥هـ) ، مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، المجمع العلمي العربي ، ودار الفكر ، ١٩٧٩م .

١٣ . ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، (ت٣٩٥هـ) ، مجمل اللغة ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٦م-١٤٠٦هـ .

١٤ . الخطيب الإسكافي ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الإسكافي ، (ت حوالي ٤٢٠ هـ) ، مختصر العين ، تحقيق هادي حسن حمودي ، ط١ ، وزارة التراث القومي والثقافة ، مسقط- سلطنة عمان ، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م .

١٥ . ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ، (ت٤٥٨هـ) ، المُحْكَم والمحيط الأعظم ، تحقيق مجموعة من المحققين ، ط٢ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم-معهد المخطوطات العربية ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .

١٦ . الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، (ت٥٣٨هـ) ، أساس

البلاغة ، ط١ ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٤١هـ -١٩٢٣م .
١٧ . نشوان الحميري ، نشوان بن سعيد الحميري اليمني ، (ت٥٧٣هـ) ، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، تحقيق حسين العمري ومطهر الإرياني ويوسف محمد عبد الله ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٩٩٩ .
١٨ . ابن برّي ، أبو محمد عبد الله بن بَرّي المصري ، (ت٥٨٢هـ) ، التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح ، (حواشي ابن برّي) ، تحقيق مصطفى حجازي ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٠م .
١٩ . الصغاني ، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن ، (ت٦٥٠هـ) ، العباب الزاخر واللباب الفاخر ، تحقيق فير محمد حسن (حرف الهمزة) ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ،١٣٩٨هـ-١٩٧٨م ، وحقق محمد حسين آل ياسين (الطاء/١٩٧٩م ، الغين/١٩٨٠م ، الفاء/١٩٨١م ، السين/١٩٨٧م) .
٢٠ . الصغاني ، رضي الدين الحسن بن محمد بن الحسن ، (ت٦٥٠هـ) ، التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق عبد العليم الطحاوي ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٧٠م .
٢١ . الزنجاني ، محمود بن محمد ، (ت٦٥٦هـ) ، تهذيب الصحاح ، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد عبد الغفور عطار ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٣٧٢هـ-١٩٥٢م .
٢٢ . ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي الإفريقي ، (ت٧١١هـ) ، لسان العرب ، دار صادر ، بيروت .
٢٣ . الرازي ، أبو بكر شمس الدين محمد بن شمس الدين بن عبد القادر ، (ت حوالي٦٦٠هـ) ، مختار الصحاح ، المطبعة الكلّية ، القاهرة ، ١٣٢٩هـ .
٢٤ . الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك ، (ت٧٦٤هـ) ، غوامض الصحاح ، تحقيق عبد الإله نبهان ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٦م .

٢٥ . الصفدي ، صلاح الدين خليل بن أيبك ، (ت٧٦٤هـ) ، نفوذ السهم فيما وقع للجوهري من الوهم ، تحقيق محمد عايش ، ط١ ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
٢٦ . الفيروزابادي ، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الشيرازي ، (ت٨١٧هـ) ، القاموس المحيط (والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماميط) ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، نسخة مصورة عن ط٣ للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ .
٢٧ . ابن معصوم المدني ، السيد علي بن أحمد بن محمد معصوم المدني ، (ت١١٢٠هـ) ، الطراز الأول والكِناز لما عليه من لغة العرب المعوّل ، تحقيق مؤسسة آل البيت لإحياء التراث ، مشهد ، إيران ، ١٤٢٦هـ .
٢٨ . الزَّبيدي ، السيد محمد مرتضى الحسيني ، (ت١٢٠٥هـ) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، تحقيق عبد الستار فراج وآخرون ، وزارة الإرشاد والأنباء والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، (أربعون مجلدا) ، (١٣٨٥ه- ١٤٢٢هـ/ ١٩٦٥م-٢٠٠١م) .
٢٩ . الزَّبيدي ، السيد محمد مرتضى الحسيني ، (ت١٢٠٥هـ) ، التكملة والذيل والصلة لما فات صاحب القاموس من اللغة ، تحقيق مصطفى حجازي ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

معاجم المعاني (الموضوعات) ، ورسائل الثروة اللغوية (مرتّبة تاريخياً)

١ . قطرب ، أبو علي محمد بن المستنير ، (ت٢٠٦هـ) ، كتاب الأضداد ، تحقيق حنا حداد ، ط١ ، دار العلوم ، الرياض ، ١٤٠٥هـ-١٩٨٤م .
٢ . الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب ، (ت٢١٦هـ) ، كتاب الإبل ، تحقيق حاتم الضامن ، ط١ ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م .
٣ . الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب ، (ت٢١٦هـ) ، اشتقاق الأسماء ، تحقيق رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي ، ط٢ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

٤ . الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب ، (ت٢١٦هـ) ، كتاب الوحوش ، تحقيق جليل العطية ، حولية كلية الإنسانيات والعلوم الإنسانية ، جامعة قطر ، ع١٠ ، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م ، ص١٦٣-٢٢٢ .

٥ . الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب ، (ت٢١٦هـ) ، كتاب الخيل ، تحقيق حاتم الضامن ، ط٢ ، دار البشائر ، دمشق ، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .

٦ . الأصمعي ، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب ، (ت٢١٦هـ) ، كتاب النبات ، تحقيق عبد الله يوسف غنيم ، ط١ ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٢م .

٧ . الأنصاري ، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، (ت٢١٦هـ) ، كتاب المطر ، تحقيق لويس شيخو اليسوعي ، ط١ ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٠٥م .

٨ . الأنصاري ، أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري ، (ت٢١٦هـ) ، كتاب الشجر والكلأ ، تحقيق أنور أبو سويلم ومحمد الشوابكة ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع٤٥ ، ذو القعدة١٤١٣هـ-ربيع الآخر ١٤١٤هـ ، س١٧ ، تموز-كانون الأول ١٩٩٣م ، ص١١٩-٢٢٣ .

٩ . أبو عبيد القاسم بن سلام ، (ت٢٢٤هـ) ، الغريب المصنّف ، تحقيق صفوان داوودي ، ط١ ، دار الفيحاء ، دمشق ، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م . (ط . أخرى تحقيق محمد المختار العبيدي ، تونس) .

١٠ . ابن الأعرابي ، أبو عبد الله محمد بن زياد الأعرابي ، (ت٢٣١هـ) ، كتاب البئر ، تحقيق رمضان عبد التواب ، ط١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٠م .

١١ . ابن السكّيت ، أبو يوسف يعقوب بن إسحق ، (ت٢٤٤هـ) ، كتاب الألفاظ ، تحقيق فخر الدين قباوة ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٨ .

١٢ . الدينوري ، أبو حنيفة أحمد بن داود ، (ت٢٨٢هـ) ، كتاب النبات ، تحقيق برنهارد لفين ، ط١ ، سلسلة النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمان ، بيروت ، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م .

١٣ . ابن أبي ثابت ، أبو محمد ثابت بن أبي ثابت ، (ق ٣) ، كتاب خلْق الإنسان ، تحقيق عبد الستار فراج ، ط١ ، وزارة الثقافة والإرشاد ، الكويت ، ١٩٦٥م .
١٤ . كراع النمل ، أبو الحسن علي بن الحسن الهُنائي ، (ت٣١٠هـ) ، المنجّد في اللغة ، تحقيق أحمد مختار عمر وضاحي عبد الباقي ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨م .
١٥ . الزجّاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج ، (ت٣١١هـ) ، كتاب خلْق الإنسان ، تحقيق وليد أحمد الحسين ، ط١ ، منشورات مجلة الحكمة ، مانشستر-بريطانيا ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م .
١٦ . الهمذاني ، عبد الرحمن بن عيسى ، (ت٣٢٧هـ) ، كتاب الألفاظ (الكتابية) ، مكتبة المليجي ، مصر ، ١٩٣١م . (وطبعة أخرى تحقيق البدراوي زهران ، دار المعارف ، القاهرة) .
١٧ . الزاهد ، أبو عمر المطرّز المعروف بالزاهد (غلام ثعلب) ، (ت٣٤٥هـ) ، المُداخَل في اللغة ، تحقيق محمد عبد الجواد ، ط١ ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٥٦م-١٣٧٥هـ .
١٨ . اللغوي ، أبو الطيب عبد الواحد بن علي ، (ت٣٥١هـ) ، الأضداد في كلام العرب ، تحقيق عزة حسن ، ط١ ، المجمع العلمي العربي ، دمشق ، ١٩٦٣ . (ط٢ ، دار طلاس ، دمشق ، ١٩٩٦) .
١٩ . اللغوي ، أبو الطيب عبد الواحد بن علي ، (ت٣٥١هـ) ، شجر الدرّ في تداخل الكلام بالمعاني المختلفة ، تحقيق محمد عبد الجواد ، ط٣ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥م .
٢٠ . اللغوي ، أبو الطيب عبد الواحد بن علي ، (ت٣٥١هـ) ، كتاب الإتباع ، تحقيق عز الدين التنوخي ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، دمشق ، ١٣٨٠هـ-١٩٦١م .
٢١ . ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، (ت٣٩٥هـ) ، متخيَّر الألفاظ ، تحقيق هلال ناجي ، ط١ ، مطبعة المعارف ، بغداد ، ١٣٩٠هـ-١٩٧٠م .

٢٢ . العسكري ، أبو هلال الحسن ين عبد الله بن سهل ، (ت حوالي ٣٩٥ هـ) ، الفروق في اللغة ، تحقيق محمد إبراهيم سليم ، دار العلم في الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٨م .

٢٣ . العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، (ت حوالي ٣٩٥هـ) ، المعجم في بقية الأشياء ، تحقيق أحمد عبد التواب عوض ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ١٩٩٧م .

٢٤ . الخطيب الإسكافي ، أبو عبد الله محمد بن عبد الله ، (ت٤٢١هـ) ، مبادئ اللغة ، تحقيق عبد المجيد دياب ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ٢٠٠٠م .

٢٥ . الثعالبي ، أبو منصور ، عبد الملك بن محمد بن إسماعيل ، (ت٤٢٩هـ) ، فقه اللغة وسر العربية ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي ، ط١ ، مكتبة البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٥٧هـ-١٩٣٨م .

٢٦ . ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي ، (ت٤٥٨هـ) ، المخصّص ، ط١ ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، ١٣١٦هـ .

٢٧ . ابن الأجدابي ، أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد ، (ق ٥) ، كفاية المتحفّظ في اللغة ، تحقيق السائح علي حسين ، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية ، طرابلس ، ليبيا ، ١٩٨٩م .

٢٨ . ابن الشجري ، هبة الله بن علي أبو السعادات العلوي الحسني ، (ت٥٤٣هـ) ، ما اتفق لفظه واختلف معناه ، تحقيق عطية رزق ، سلسلة النشرات الإسلامية لجمعية المستشرقين الألمان ، بيروت ، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م .

٢٩ . الجياني ، ابن مالك الطائي ، (ت٦٧٢هـ) ، كتاب الألفاظ المختلفة في المعاني المؤتلفة ، تحقيق نجاة حسن نولي ، ط١ ، مركز إحياء التراث الإسلامي-جامعة أم القرى ، مكة المكرمة .

معاجم موضوعية (حديثة):

٣٠ . اللبابيدي ، أحمد بن مصطفى الدمشقي ، (ت١٣١٨هـ-١٩٠٠م) ، معجم أسماء الأشياء المسمى : اللطائف في اللغة ، تحقيق أحمد عبد التواب عوض ، دار الفضيلة ، القاهرة .

٣١ . الشدياق ، أحمد فارس ، (١٨٠٤م-١٨٨٧م) ، سر الليال في القلب والإبدال ، ط٢ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

٣٢ . الشرتوني ، سعيد بن عبد الله الخوري ، (١٨٤٧م-١٩١٢م) ، نجدة اليراع (معجم-قاموس مرتّب على أبواب المعاني) ، المطبعة اللبنانية ، بعبدا ، لبنان ، ١٩٠٥م .

٣٣ . اليازجي ، إبراهيم ، (١٨٤٧م-١٩٠٦م) ، نجعة الرائد وشِرْعة الوارد في المترادف والمتوارد ، ط١ ، مطبعة المعارف ، مصر ، ١٩٠٤م .

٣٤ . موسى ، حسين يوسف ، والصعيدي ، عبد الفتاح ، الإفصاح في فقه اللغة ، ط١ ، القاهرة ، ١٣٤٨هـ-١٩٢٩م . (تهذيب لمعجم المخصّص لابن سيده) .

٣٥ . صيني ، محمود إسماعيل وآخرون ، المكنز العربي المعاصر-معجم في المترادفات والمتجانسات للمؤلفين والمترجمين والطلاب ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م .

المعاجم العربية المختصّة (القديمة): في المصطلحات:

١ . الرازي ، أبو حاتم أحمد بن حمْدان ، (ت٣٢٢هـ) ، كتاب الزينة ، (معجم اشتقاقي في المصطلحات الدينية والثقافية) ، تحقيق سعيد الغانمي ، ط١ ، دار الجمل ، بيروت-بغداد ، ٢٠١٥م .

٢ . الفارابي ، أبو نصر محمد بن محمد ، (ت٣٣٩هـ) ، إحصاء العلوم ، قدم له علي بو ملحم ، ط١ ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٦ .

٣ . الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، (ت٣٧٠هـ) ، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ، تحقيق محمد جبر الألفي ، ط١ ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، الكويت ، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م .

٤ . الخوارزمي ، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف الكاتب ، (ت٣٨٧هــ) ، مفاتيح العلوم ، ط١ ، دار المناهل ، بيروت ، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م .
٥ . الصحاري ، أبو محمد عبد الله بن محمد الأزدي ، (ت ق٥هـ) ، كتاب الماء- أول معجم طبي لغوي ، تحقيق هادي حسن حمودي ، ط٢ ، وزارة التراث والثقافة ، مسقط-سلطنة عُمان ، ١٤٣٦هـ-٢٠١٥م .
٦ . الباجي الأندلسي ، الإمام الحافظ أبو الوليد سليمان بن خلف القرطبي المالكي ، (ت٤٧٤هـ) ، كتاب الحدود في الأصول ، تحقيق نزيه حماد ، مؤسسة الزعبي ، بيروت ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م .
٧ . النسفي ، نجم الدين ابن حفص النسفي ، (ت٥٣٧هــ) ، طِلْبة الطلبة في الاصطلاحات الفقهية (على ألفاظ كتب الحنفية) ، دار الطباعة العامرة (بولاق) ، ١٣١١هــ .
٨ . النيسابوري ، قطب الدين أبو جعفر محمد بن الحسن النيسابوري المقري ، (ق ٦هــ) ، الحدود-المعجم الموضوعي للمصطلحات الكلامية ، تحقيق محمود يزدي مطلق ، مؤسسة الإمام الصادق ، قم-إيران . (مصطلحات علم الكلام عند الشيعة) .
٩ . المُطرِّزي ، أبو الفتح ناصر الدين المطرّزي ، (ت٦١٠هـ) ، المُغْرِب في ترتيب المعرِب ، تحقيق محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار ، ط١ ، مكتبة أسامة بن زيد ، حلب-سورية ، ١٩٧٩م-١٣٩٩هـ .
١٠ . ابن البيطار ، ضياء الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد المالقي ، (ت٦٤٦هـ) ، الجامع لمفردات الأدوية والأغذية ، المطبعة العامرة (بولاق) ، القاهرة ، ١٢٩١هـ .
١١ . ابن دقيق العبد ، الحافظ تقي الدين ، (ت٧٠٢هـ) ، الاقتراح في بيان الاصطلاح ، ط١ ، دار المشاريع للطباعة والنشر ، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .
١٢ . القاشاني ، عبد الرزاق بن أحمد بن أبي الغنائم ، (ت نحو ٧٣٠هـ) ، اصطلاحات الصوفيّة ، تحقيق محمد كمال جعفر ، ط٢ ، انتشارات بيدار ، قم-إيران ، ١٣٧٠هــ .

١٣ . الفيّومي ، أحمد بن محمد بن علي المقْري ، (ت٧٧٠هـ) ، المصباح المنير ، تحقيق عبد العظيم الشناوي ، ط٢ ، دار المعارف ، القاهرة .
١٤ . الجرجاني ، علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني ، (ت٨١٦هـ) ، معجم التعريفات ، تحقيق محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ٢٠٠٤م .
١٥ . السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(ت٩١١هـ) ، مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، تحقيق محمد إبراهيم عبادة ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م .
١٦ . الأنصاري ، الشيخ زكريا بن محمد ، (ت٩٢٦هـ) ، الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، تحقيق مازن المبارك ، ط١ ، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث-دار الفكر ، دبي-بيروت ، ١٤١١هـ-١٩٩١م .
١٧ . المنّاوي ، عبد الرؤوف ، (ت١٠٣١هـ) ، التوقيف على مهمات التعاريف ، تحقيق عبد الحميد حمدان ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .
١٨ . الكفوي ، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني ، (ت١٠٩٤هـ-١٦٨٣م) ، الكلّيات-معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري ، ط٢ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٨م-١٤١٩هـ .
١٩ . التهانوي ، محمد علي ، (ت بعد ١١٥٨هـ) ، كشّاف اصطلاحات الفنون ، تحقيق ومراجعة رفيق العجم وآخرون ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٦م .
٢٠ . الأحمد نكري ، القاضي عبد رب النبي ، (ت ق١٢هـ) ، دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
٢١ . الداية ، فايز ، معجم المصطلحات العلمية العربية للكندي والفارابي والخوارزمي وابن سينا والغزالي ، ط١ ، دار الفكر ، دمشق ، ١٤١٠هـ-١٩٩٠م .

(أشباه معاجم ، من موارد المعاجم العربية إلى جانب رسائل الثروة اللغوية) :

١ . أبو عبيد القاسم بن سلام ، (ت : ٢٢٤هـ) ، غريب الحديث ، تحقيق حسين محمد شرف ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ط١ ، الجزء الأول ، والجزء الثاني : ١٩٨٤/ الجزء الثالث : ١٩٨٩/الجزء الرابع : ١٩٩٣/الجزء الخامس : ١٩٩٤/الجزء السادس (فهارس) .

٢ . ابن قتيبة ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري ، (ت٢٧٦هـ) ، غريب الحديث ، تحقيق عبد الله الجبوري ، ط١ ، وزارة الأوقاف ، بغداد ، ١٩٧٧ .

٣ . السجستاني ، أبو بكر محمد بن عزيز ، (ت٣٣٠هـ) ، غريب القرآن ، تحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران ، ط١ ، دار قتيبة ، دمشق ، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م .

٤ . الخطّابي ، أبو سليمان حمْد بن محمد بن إبراهيم الخطابي ، (ت٣٨٨هـ) ، غريب الحديث ، تحقيق عبد الكريم العزباوي ، ط١ ، جامعة أم القرى- مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي ، الجزء الأول (١٩٨٢) ، الجزء الثاني (١٩٨٢) ، الجزء الثالث (١٩٨٣) .

٥ . الراغب الأصفهاني ، أبو القاسم حسين بن محمد ، (ت٥٠٢هـ) ، المفردات في غريب القرآن ، تحقيق وضبط محمد سيد كيلاني ، ط١ ، دار المعرفة ، بيروت ، د .ت .

٦ . الزمخشري ، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر ، (ت٥٣٨هـ) ، الفائق في غريب الحديث ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي ، ط٢ ، عيسى البابي الحلبي وشركاه ، القاهرة ، ١٩٧١ . (٤ مجلدات مع الفهارس) .

٧ . ابن الأثير ، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ، (ت٦٠٦هـ) ، النهاية في غريب الحديث والأثر ، تحقيق أحمد بن محمد الخراط ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، دولة قطر ، د .ت .

من المعاجم الحديثة (اللغوية، العامة)

١ . الباشا ، محمد خليل ، الكافي معجم عربي حديث ، شركة المطبوعات ، بيروت ، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م .

٢ . البستاني ، بطرس ، (١٨٢٩-١٨٨٣م) ، محيط المحيط ، بيروت ، ١٨٧٠م .

٣ . الجر ، خليل ، لاروس-المعجم العربي الحديث ، مكتبة لاروس ، باريس ، ١٩٧٣م .

٤ . دوزي ، رينهارت ، (مستشرق هولندي ١٨٢٠-١٨٨٣م) ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، وزارة الثقافة والإعلام ، العراق ، ١٩٨٠ .

٥ . رضا ، الشيخ أحمد ، (١٨٧٢-١٩٥٣م) ، معجم متن اللغة ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٣٧٧هـ-١٩٥٨م .

٦ . الزاوي ، الطاهر أحمد ، (١٨٨٠-١٩٨٦م) ، مختار القاموس ، الدار العربية للكتاب ، ليبيا-تونس .

٧ . الشدياق ، أحمد فارس ، (١٨٠٤م-١٨٨٧م)) ، الجاسوس على القاموس ، ط١ ، مطبعة الجوائب ، قسطنطينية ، ١٢٩٩هـ .

٨ . الشرتوني ، سعيد الخوري ، (١٨٤٧-١٩١٢م) ، أقرب المَوارد في فُصَح العربية والشوارد .

٩ . الشيرازي ، ميرزا محمد علي بن محمد صادق (ت أواخر ق١٣هـ) ، معيار اللغة ، طهران ، ١٣١١هـ-١٨٩٦م .

١٠ . أبو العزم ، عبد الغني ، (ولد ١٩٤١م) ، معجم الغني الزاهر ، مؤسسة الغني ، الرباط- المغرب ، ٢٠١٣م .

١١ . العلايلي ، عبد الله ، (١٩١٤م-١٩٩٦م) ، المرجع-معجم وسيط علمي ، لغوي ، فنّي ، ط١ ، دار المعجم العربي ، بيروت ، ١٩٦٣م . (حتى مادة جدي) .

١٢ . عمر ، أحمد مختار ، معجم اللغة العربية المعاصرة ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .

١٣ . فيشر ، أوجست ، (مستشرق ألماني ١٨٦٥-١٩٤٨م) ، المعجم التاريخي

(القسم الأول-من أول حرف الهمزة إلى أبد) ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٧م .
١٤ . الكرملي ، أنستاس ماري ، (١٨٦٦-١٩٤٧م) ، المساعد ، ج٢ ، حققه كوركيس عواد وعبد الحميد العلوجي ، ط١ ، دار الحرية ، بغداد ، ١٩٧٦م .
١٥ . مجمع اللغة العربية ، المعجم الوسيط ، القاهرة .
١٦ . مجمع اللغة العربية ، المعجم الوجيز ، القاهرة .
١٧ . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الكبير ، (صدر منه ٨ مجلدات من ١٩٧٠-٢٠٠٨) .
١٨ . مجموعة مؤلفين ، المعجم العربي الأساسي للناطقين بالعربية ومتعلّميها ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، بالتعاون مع (لاروس) باريس ، ١٩٨٩م-١٤٠٨هـ .
١٩ . مسعود ، جبران ، (ولد ١٩٣٠م) ، الرائد الصغير معجم أبجدي للمبتدئين ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٢ .
٢٠ . معلوف ، لويس ، (١٨٦٧-١٩٤٦م) ، المنجد في اللغة ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، ١٩٠٨م .

من المعاجم الحديثة (المختصّة):

١ . إبراهيم ، رجب عبد الجواد ، المعجم العربي لأسماء الملابس ، ط١ ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م .
٢ . الأشقر ، محمد سليمان عبد الله ، معجم علوم اللغة العربية ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٥هـ-١٩٩٥م .
٣ . الخولي ، محمد علي ، معجم علم الأصوات ، ط١ ، ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م .
٤ . زيتوني ، لطيف ، معجم مصطلحات نقد الرواية ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ودار النهار للنشر ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
٥ . الشايع ، ندى ، معجم لغة دواوين شعراء المعلقات العشر ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٣ .

٦ . أبو شعر ، منذر سعيد ، معجم محمود محمد شاكر ، ط٢ ، المكتب الإسلامي ، بيروت–عمان ، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٨م .
٧ . العبيدي ، رشيد عبد الرحمن ، (ت٢٠٠٧م) ، معجم الصوتيات ، ط١ ، ديوان الوقف السني ، بغداد ، ١٤٢٨م–٢٠٠٧م .
٨ . العدناني ، محمد ، (١٩٠٣–١٩٨١) ، معجم الأخطاء الشائعة ، ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٣ .
٩ . العدناني ، محمد ، (١٩٠٣–١٩٨١) ، معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة ، ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٤ .
١٠ . القاسمي ، علي ، معجم الاستشهادات ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠١م .
١١ . القاضي ، محمد ، وآخرون ، معجم السرديات ، ط١ ، دار محمد علي الحامي ، صفاقس–تونس ، ٢٠١٠ .
١٢ . كمال الدين ، حازم علي ، معجم المشترك السامي في اللغة العربية ، ط١ ، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ–٢٠٠٨م .
١٣ . مطلوب ، أحمد ، معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها ، ط٢ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٧م .
١٤ . مطلوب ، أحمد ، معجم النقد العربي القديم ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٩ .
١٥ . مجمع اللغة العربية–القاهرة ، مجموعة المصطلحات العلمية والفنية التي أقرها المجمع ، مج١٩ ، ١٩٧٧/مج٢١ ، ١٩٧٩/ مج٤٢ ، ٢٠٠٢ .
١٦ . مجمع اللغة العربية–القاهرة ، معجم ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون ، القاهرة ، ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م .
١٧ . مجمع اللغة العربية–القاهرة ، معجم مصطلحات الأدب ، القاهرة ، ١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م .
١٨ . مجمع اللغة العربية الأردني ، معجم ألفاظ الحياة العامة في الأردن ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٦ .

١٩ . المسدي ، عبد السلام ، قاموس اللسانيات (مع مقدمة في علم المصطلح) ، ط١ ، الدار العربية للكتاب ، تونس-ليبيا .
٢٠ . المصري ، عبد الرؤوف ، معجم القرآن-قاموس مفردات القرآن وغريبه ، ط٢ ، مطبعة حجازي ، القاهرة ، ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م .
٢١ . معلوف ، أمين ، معجم الحيوان ، دار الرائد العربي ، بيروت .
٢٢ . وهبة ، مجدي ، والمهندس ، كامل ، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، ط٢ ، مكتبة لبنان ، بيروت ،٢٠٠٨ .

مصنفات في التراكيب والتعبيرات الاصطلاحية:

١ . ابن الأنباري ، أبو بكر محمد بن القاسم ، (ت٣٢٨هـ) ، الزاهر في معاني كلمات الناس ، تحقيق حاتم الضّامن ، ط٢ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧ .
٢ . الثعالبي ، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي النيسابوري ، (ت٤٢٩هـ) ، ثمار القلوب في المضاف والمنسوب ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
٣ . ابن الأثير ، مجد الدين المبارك بن محمد الجزري ، (ت٦٠٦هـ) ، المرصّع في الآباء والأمّهات والبنين والبنات والأذواء والذّوات ، تحقيق د .إبراهيم السامرائي ، ط١ ، دار الجيل ودار عمّار ، بيروت-عمان ، ١٩٩١ .
٤ . المحبّي ، محمد الأمين بن فضل الله ، (ت١١١١هـ) ، ما يعوّل عليه في المضاف والمضاف إليه ، تحقيق سعود بن عبد الله آل حسين (ج١-٣) ، عبد العزيز بن صالح العقيل (ج٤-٦) ، ط١ ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ١٤٣١هـ-٢٠١٠م .
٥ . جمران ، محمد أديب عبد الواحد ، المعجم في الأساليب الإسلامية والعربية ، ط١ ، مكتبة العبيكان ، الرياض-السعودية ، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩ .
٦ . الخطيب ، مصطفى عبد الكريم ، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م .

معاجم المعرّب والدخيل

١ . الجواليقي ، أبو منصور موهوب بن أحمد بن محمد بن الخضر ، (ت٥٤٠هـ) ، المعرّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، ط٢ ، مطبعة دار الكتب ، القاهرة ، ١٩٦٩ .

٢ . السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر السيوطي ، (ت٩١١هـ) ، المهذّب فيما وقع في القرآن من المعرّب ، تحقيق عبد الله الجبوري ، مجلة المورد ، مج١ ، ع١-٢ ، بغداد .

٣ . الخفاجي ، شهاب الدين الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل ، تصحيح نصر الهوريني ، المطبعة الوهبية ، القاهرة ، ١٢٨٢ هـ .

٤ . أدي شير ، الألفاظ الفارسية المعرّبة ، ط١ ، المطبعة الكاثوليكية للآباء اليسوعيين ، بيروت ، ١٩٠٨ .

٥ . أفرام الأول ، البطريرك مار اغناطيوس ، (ت ١٩٥٧م) ، الألفاظ السريانية في المعاجم العربية ، رسالة معجمية نشرت مجزأة في : مجلة المجمع العلمي العربي ، دمشق ، مج٢٣-مج٢٥ ، ١٩٤٨-١٩٥٠ .

٦ . المنجّد ، صلاح الدين ، المفصّل في الألفاظ الفارسية المعرّبة ، ط١ ، اتشارات بنياد فربنك إيران ، ١٩٧٨ .

مراجع حديثة في المُعْجميّة والمصطلح:

١ . إقبال ، أحمد الشرقاوي ، معجم المعاجم ، ط٢ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣م .

٢ . البوشيخي ، عز الدين ، والوادي ، محمد (إعداد) ، قضايا المصطلح في الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة مولاي إسماعيل وجامعة سيدي محمد بن عبد الله ، المغرب ، ٢٠٠٠ .

٣ . بيجوان ، هنري ، وتوارون ، فيليب ، المعنى في علم المصطلحات ، ترجمة ريتا خاطر ، ط١ ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، ٢٠٠٩ .

٤ . جمعية المعجمية العربية بتونس ، في المعجمية العربية المعاصرة ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧ .
٥ . جمعية المعجمية العربية بتونس ، المعجم العلمي المختص (وقائع الندوة الدولية الثالثة لجمعية المعجمية العربية بتونس) ، دار الغرب الإسلامي ، ١٩٩٦ .
٦ . الجيلالي ، حلام ، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق .
٧ . حجازي ، محمود فهمي ، الأسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب ، القاهرة .
٨ . الحمزاوي ، محمد رشاد ، من قضايا المعجم العربي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٦ .
٩ . الحمزاوي ، محمد رشاد ، المعجمية-مقدمة نظرية ومطبّقة ، ط١ ، مركز النشر الجامعي ، تونس ، ٢٠٠٤ .
١٠ . خطابي ، محمد ، المصطلح والمفهوم والمعجم المختص-دراسة تحليلية نقدية في المعاجم الأدبية العربية الحديثة (١٩٧٤-١٩٩٦) ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ٢٠١٥ .
١١ . الخطيب ، عدنان ، المعجم العربي بين الماضي والحاضر ، ط٢ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٤ .
١٢ . الدومنكي ، الأب أ .س .مرمرجي ، المعجمية العربية على ضوء الثنائية والألسنية السامية ، ط١ ، مطبعة الآباء الفرنسيسين ، القدس ، ١٩٣٧ .
١٣ . الرازحي ، علي أحمد ، المدخل إلى علم المصطلح ، ط١ ، دار الآثار ، صنعاء ، ٢٠٠٧ .
١٤ . السامرائي ، إبراهيم ، معجميات ، ط١ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩١ .
١٥ . السامرائي ، إبراهيم ، في الصناعة المعجمية ، ط١ ، دار الفكر ، ١٩٩٨ .
١٦ . سقال ، ديزيره ، نشأة المعاجم العربية وتطورها ، ط١ ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ .

١٧ . سلامي ، عبد القادر ، علم الدلالة في المعجم العربي ، ط١ ، دار ابن بطوطة ، عمان ، ٢٠٠٧ .
١٨ . أبو شعر ، عادل إبراهيم ، المصطلحات الصوتية في التراث اللغوي عند العرب–دراسة تاريخية تأصيلية من القرن الأول إلى القرن السادس الهجري ، ط١ ، مركز تفسير للدراسات القرآنية ، الرياض ، ١٤٣٦هـ–٢٠١٥م .
١٩ . بن طالب ، عثمان وآخرون ، تأسيس القضية الاصطلاحية ، ط١ ، بيت الحكمة ، تونس ، ١٩٨٩ .
٢٠ . عباس ، عباس عبد الحليم ، المصطلح النقدي والصناعة المعجمية–دراسة في المعاجم المصطلحية وإشكالاتها المنهجية ، ط١ ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ٢٠١٥ .
٢١ . عبد الرزاق ، علي أبو لاجي ، إشكالية التعريف في المعاجم العربية الحديثة ، رسالة ماجستير ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، ١٤٣١–١٤٣٢هـ .
٢٢ . عبد العزيز ، محمد حسن ، المعجم التاريخي للغة العربية–وثائق ونماذج ، ط١ ، دار السلام ، القاهرة ، ٢٠٠٨ .
٢٣ . عبد العزيز ، محمد حسن ، المصطلح العلمي العربي ، دار الهاني للطباعة ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٢٤ . عبد الله ، يسري عبد الغني ، معجم المعاجم العربية ، ط١ ، دار الجيل ، بيروت ،١٤١١هـ–١٩٩١م .
٢٥ . عبدو ، أنطوان ، مصطلح المعجمية العربية ، ط١ ، الشركة العالمية للكتاب ، بيروت ، ١٩٩١ .
٢٦ . العثماني ، يوسف ، دراسات في اللغة والمصطلح ، د .ط ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، سوسة ، تونس ، ٢٠٠٨ .
٢٧ . العلايلي ، عبد الله ، مقدمة لدرْس لغة العرب وكيف نضع المعجم الجديد ، المطبعة العصرية ، القاهرة .

٢٨ . عمر ، أحمد مختار ، المعاجم العربية في ضوء الدراسات المعجمية الحديثة ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
٢٩ . عمر ، أحمد مختار ، صناعة المعجم الحديث ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
٣٠ . القاسمي ، علي ، علم اللغة وصناعة المعجم ، ط٢ ، عمادة شؤون المكتبات ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، السعودية ، ١٩٩١ .
٣١ . القاسمي ، علي ، المعجمية العربية بين النظرية والتطبيق ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٢ .
٣٢ . القاسمي ، علي ، علم المصطلح : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ٢٠٠٨ .
٣٣ . كونسيساو ، مانويل سيليو ، المفاهيم والمصطلحات وإعادة الصياغة ، ترجمة محمد أمطوش ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ٢٠١٢ .
٣٤ . ماطوري ، جورج ، منهج المعجمية ، ترجمة عبد العلي الودغيري ، ط١ ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة محمد الخامس ، الرباط-المغرب ، ١٩٩٣ .
٣٥ . مجموعة مؤلفين ، نحو معجم تاريخي للغة العربية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة ، قطر ، ٢٠١٤ .
٣٦ . مجموعة مؤلفين ، المعجمية العربية قضايا وآفاق ، دار كنوز المعرفة ، عمان ، ٢٠١٤ .
٣٧ . مخبر الممارسات اللغوية ، الملتقى الوطني حول المصطلح والمصطلحية ، ط١ ، كلية الآداب واللغات ، جامعة مولود معمري ، تيزي-وزو ، الجزائر ، ٢٠١٤ .
٣٨ . بن مراد ، إبراهيم ، المعجم العلمي العربي المختصّ حتى منتصف القرن الحادي عشر الهجري ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٣ .
٣٩ . بن مراد ، إبراهيم ، دراسات في المعجم العربي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧ .

٤٠ . بن مراد ، إبراهيم ، مسائل في المعجم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٧ .

٤١ . بن مراد ، إبراهيم ، مقدمة لنظرية المعجم ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٧ .

٤٢ . بن مراد ، إبراهيم ، من المعجم إلى القاموس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ٢٠١٠ .

٤٣ . مرداوي ، عبد الكريم مجاهد ، مناهج التأليف المعجمي عند العرب ، ط١ ، دار الثقافة ، عمان ، ٢٠١٠م-١٤٣١هـ .

٤٤ . مطلوب ، أحمد ، بحوث مصطلحية ، ط١ ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٦ .

٤٥ . نصار ، حسين ، المعجم العربي نشأته وتطوّره ، ط٢ ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٦٨ .

٤٦ . نعجة ، سهى فتحي ، خطاب المرأة في المعجم العربي-مقاربة سوسيولغوية ، ط١ ، عالم الكتب الحديث ، إربد-الأردن ، ٢٠١٥ .

٤٧ . الهابط ، فوزي يوسف ، المعاجم العربية موضوعات وألفاظاً ، ط١ ، الولاء للطبع والتوزيع ، شبين الكوم-مصر ، ١٩٩٢ .

٤٨ . هايوود ، جون ، المعجمية العربية نشأتها ومكانتها في تاريخ المعجميات العام ، ترجمة عناد غزوان ، ط١ ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ٢٠٠٤م .

٤٩ . هدنة ، خالد ، المعجم العربي في ضوء النقد اللغوي ، رؤية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

٥٠ . الودغيري ، عبد العلي ، المعجم العربي بالأندلس ، ط١ ، مكتبة المعارف ، الرباط-المغرب ، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م .

٥١ . ياقوت ، محمود سليمان ، معاجم الموضوعات في ضوء علم اللغة الحديث ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠٠٢ .

دوريات:

- مجلة اللسانيات ، مركز البحث العلمي والتقني ، العددان ١٩-٢٠ ، ٢٠١٣-٢٠١٤ ، الجزائر ، عدد مزدوج خاص بأعمال الملتقى العلمي الدولي الثامن للقاموسية ، بنية النص القاموسي .
- مجلة اللسان العربي ، المغرب
- مجلة دراسات مصطلحية ، المغرب
- مجلة المعجمية ، تونس
- المجلة الأردنية للغة العربية وآدابها
- مجلة مجمع اللغة العربية الأردني
- مجلة مجمع اللغة العربية-دمشق
- مجلة مجمع اللغة العربية-بغداد
- مجلة مجمع اللغة العربية-القاهرة
- أرشيف (صخر) للدوريات العربية (على شبكة الإنترنت)

قائمة المصادر والمراجع

١ . الأزهري ، أبو منصور محمد بن أحمد ، تهذيب اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، ط١ ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر/الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة ، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م .

٢ . الأسد ، ناصر الدين ، المعجم الكبير يغني عن المعجم التاريخي اللغوي ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١١٠ ، ٢٠٠٧ .

٣ . استيتية ، سمير شريف ، اللسانيات-المجال ، والوظيفة ، والمنهج ، ط٢ ، جدارا للكتاب العالمي ، عالم الكتب الحديث ، عمان ، ٢٠٠٨ .

٤ . أنيس ، إبراهيم ، اللغات يقترض بعضها من بعض ، مجلة العربي ،ع١٣٠ ، سبتمبر ١٩٦٩م ، الكويت .

٥ . الأهواني ، عبد العزيز ، ألفاظ مغربية من كتاب ابن هشام اللخمي في لحن العامة ، في : مجلة معهد المخطوطات العربية ، جامعة الدول العربية ، مج٣ ، ١٩٥٧م .

٦ . باكيلا ، محمد حسن ، وآخرون ، معجم مصطلحات علم اللغة الحديث ، ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٣م .

٧ . البستاني ، بطرس ، محيط المحيط-قاموس مطول للغة العربية ، طبعة جديدة ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٧م . (طبع المجلد الأول منه لأول مرة عام ١٨٦٧م) .

٨ . بروكلمان ، كارل ، فقه اللغات السامية ، ترجمة رمضان عبد التواب ، جامعة الرياض (الملك سعود) ، الرياض ، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م .

٩ . البعلبكي ، رمزي منير ، فقه العربية المقارن ، دار العلم للملايين ، بيروت .

١٠ . بكر ، السيد يعقوب ، دراسات مقارنة في المعجم العربي ، جامعة بيروت العربية ، بيروت ، ١٩٧٠م .

١١ . البكوش ، الطيب ، بعض الإشكالات المنهجية الخاصة بالمعجم التاريخي العربي ، في : مجلة المعجمية ،ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ .

١٢ . بلعيد ، صالح ، المعجم التاريخي إجراءات منهجية ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١١٤ .

١٣ . البنداري ، محمد امبارك الشاذلي محمد ، المعجم التاريخي بين الواقع والمأمول ، أوراق المؤتمر العلمي الدولي الثاني-معالم التلاقي بين علوم اللغة العربية والعلوم الإسلامية ، كلية اللغة العربية بالزقازيق ، جامعة الأزهر ، مصر ، إبريل (نيسان) ، ٢٠١٠ .

١٤ . البوشيخي ، عز الدين ، وبلحبيب ، رشيد ، والعبيدي ، محمد ، الأطار التصوري والمنهجي لمشروع المعجم التاريخي للغة العربية ، في : نحو معجم تاريخي للغة العربية ، ط١ ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات ، الدوحة-بيروت ، ٢٠١٤ .

١٥ . البياتي ، صفاء صابر مجيد ، المعرّب والدخيل في تهذيب اللغة للأزهري- دراسة ومعجم ، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة الموصل ، العراق ، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م .

١٦ . التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، تحقيق علي دحروج ، تقديم وإشراف رفيق العجم ، ط١ ،مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ١٩٩٦م .

١٧ . ابن جني ، أبو الفتح عثمان بن جنّي ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، ١٣٧١هـ/ ١٩٥٢م .

١٨ . الجوهري ، إسماعيل بن حماد ، تاج اللغة وصحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٠م .

١٩ . الجيلالي ، حلام ، تقنيات التعريف في المعاجم العربية المعاصرة ، ط١ ، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٩ .

٢٠ . الجيلالي ، حلام ، المعجم العربي بين المدارسية والنظرياتية ، في : مجلة المعجمية ، ع٩-١٠ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٤م .

٢١ . الجيلالي ، حلام ، من نظريات التحليل الدلالي في التراث العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع١٦-١٧ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ٢٠٠١م .

٢٢ . الحاج صالح ، عبد الرحمن ، المعجم التاريخي وشروط إنجازه ، في : مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ، مج٢-ع٥ ، الجزائر ، جوان ٢٠٠٧ .
٢٣ . حجازي ، محمود فهمي ، الاتجاهات الحديثة في صناعة المعجمات ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٤٠ ، القاهرة ، ١٩٧٧م .
٢٤ . حجازي ، محمود فهمي ، اتجاهات معاصرة في صناعة المعجمات العامة ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع٩٨ ، القاهرة ، ٢٠٠٣م .
٢٥ . حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، دار الثقافة ، الدار البيضاء ، المغرب ، ١٩٩٤م .
٢٦ . حسان ، تمام ، مقالات في اللغة والأدب ، ط١ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ/ ٢٠٠٦م .
٢٧ . الحمد ، علي توفيق ، المعجم التاريخي العربي (مفهومه- وظيفته- محتواه) ، مجلّة المعجمية ، ع ٥-٦ ، تونس ، ١٩٩٠ .
٢٨ . الحمزاوي ، محمد رشاد ، تاريخ المعجم التاريخي العربي في نطاق العربية : المبادرات الرائدة ، في : مجلة المعجمية ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ع٥-٦ ، ١٩٩٠ .
٢٩ . الحمزاوي ، محمد رشاد ، المعجم اللغوي التاريخي : قضاياه وآفاقه ، في : محاضرات المجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون-بيت الحكمة ، ٢٠١٤م .
٣٠ . الحميد ، عبد العزيز ، منهج أوغست فيشر في المعجم التاريخي ، في : نحو معجم تاريخي للغة العربية ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، الدوحة-بيروت ، ٢٠١٤ .
٣١ . الحميد ، عبد العزيز بن حميد بن محمد ، أعمال المستشرقين العربية في المعجم العربي ، منشورات جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية ، السعودية ، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م
٣٢ . الخطيب ، أحمد شفيق ، المعجم التاريخي للغة العربية ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١٠٩ ، مايو (أيار) ، ٢٠٠٧م .
٣٣ . أبو خضر ، سعيد ، في إشكالية تعريف مصطلح المعجميات ، في : المجلة

الأردنية في اللغة العربية وآدابها ، مج٣ ، ع١ ، ذو الحجة ١٤٢٧هـ/كانون الثاني ٢٠٠٧م .
٣٤ . خليل ، حلمي ، مقدمة لدراسة التراث المعجمي العربي ، ط١ ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٩٧م .
٣٥ . خليل ، حلمي ، الكلمة دراسة لغوية معجمية ، ط٢ ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨م .
٣٦ . خليل ، حلمي ، المعرّب والدخيل في المعجم اللغوي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ .
٣٧ . الخليل بن أحمد الفراهيدي ، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، ط١ ، وزارة الثقافة والإعلام-دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢م .
٣٨ . داوود ، محمد محمد ، الدلالة والكلام-دراسة تأصيلية لألفاظ الكلام في العربية المعاصرة ، ط١ ، دار غريب ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
٣٩ . ابن دريد ، أبو بكر محمد بن الحسن ، جمهرة اللغة ، تحقيق رمزي منير البعلبكي ، ط١ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٨٧م .
٤٠ . دوزي ، رينهارت ، المعجم المفصّل بأسماء الملابس عند العرب ، ترجمة أكرم فاضل ، مجلة اللسان العربي ، مج٨ ، ج٣ ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، جامعة الدول العربية ، الرباط .
٤١ . دوزي ، رينهارت ، تكملة المعاجم العربية ، ترجمة محمد سليم النعيمي ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٠م .
٤٢ . الدومنكي ، مرمرجي ، المعجمية العربية ، مطبعة الآباء الفرنسيسيين ، القدس ، ١٩٣٧ .
٤٣ . الذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان ، (ت٧٤٨هـ) ، سير أعلام النبلاء ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م .
٤٤ . راشد ، رشدي ، المعجم العلمي للغة العلمية العربية ، باريس ، ٢٠١٨ . (صفحة الناشر :
http://www.olms.de/search/Detail.aspx?pr=2009227

٤٥ . روبنز ، ر .هـ ، موجز تاريخ علم اللغة ، ترجمة أحمد عوض ، سلسلة عالم المعرفة (٢٢٧) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، نوفمبر ١٩٩٧م .
٤٦ . السامرائي ، إبراهيم ، التطور اللغوي التاريخي ، ط٣ ، دار الأندلس ، بيروت ، ١٩٨٣م .
٤٧ . السامرائي ، إبراهيم ، من مواد المعجم التاريخي : الجمع في طائفة من الكلِم القديم ، مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ .
٤٨ . السعران ، محمود ، علم اللغة-مقدمة للقارئ العربي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د .ت .
٤٩ . أبو سليمان ، صادق عبد الله ، معجم اللغة العربية التاريخي : بين آمال الإعداد ومقدمات الإنجاز ، في : مجلة المجمع الجزائري للغة العربية ، مج٩-ع١٧ ، الجزائر ، جوان ٢٠١٣ .
٥٠ . السيد ، داود حلمي ، المعجم الإنجليزي بين الماضي والحاضر-دراسة في منهج معجمة اللغة الإنجليزية ، ط١ ، جامعة الكويت ، الكويت ، ١٩٧٨ .
٥١ . ابن سيده ، علي بن أحمد ، المحكم والمحيط الأعظم ، الجزء الأول ، تحقيق مصطفى السقا وحسين نصار ، معهد المخطوطات العربية/المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، القاهرة ، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٣م .
٥٢ . السيوطي ، جلال الدين ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، تحقيق محمد جاد المولى بك ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، وعلى محمد البجاوي ، المكتبة العصرية ، بيروت-صيدا ، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧ .
٥٣ . شباني ، بانا بلال ، في إشكالية ضبط المصطلح المعجمي ، في : مجلة دراسات في اللغة العربية وآدابها ، س٨ ، ع٢٥ ، طهران ، ٢٠١٧م .
٥٤ . الشرتوني ، سعيد الخوري ، أقرب الموارد في فصح العربية والشوارد ، مطبعة مرسلي اليسوعية ، بيروت ، ١٨٩٩م .

٥٥ . ضيف ، شوقي ، مجمع اللغة العربية في خمسين عاماً ، ط١ ، مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م .
٥٦ . ضيف ، شوقي ، صعوبات الاستشهاد الشعري في المعجم العربي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ .
٥٧ . عبد التواب ، رمضان ، التطور اللغوي- مظاهره وعلله وقوانينه ، ط٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م .
٥٨ . عبد التواب ، رمضان ، لحن العامة والتطور اللغوي ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٥٩ . عبد الرحمن ، عفيف ، من قضايا المعجمية العربية المعاصرة ، في : مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، ع٣٥ ، السنة ١٢ ، تموز-كانون الأول ١٩٨٨م .
٦٠ . عبد الدايم ، محمد عبد العزيز ، جهات النظرية المعجمية في التراث العربي-قراءة في نظريات الجمع والتصنيف والتحليل الدلالي والبناء العام للمعجم ، في : مجلة الدراسات المعجمية ، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية ، ع٦ ، يناير ٢٠٠٧ .
٦١ . عبد العزيز ، محمد حسن ، المعجم التاريخي للغة العربية-وثائق ونماذج ، ط١ ، دار السلام ، القاهرة ، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م .
٦٢ . العسكري ، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل ، المعجم في بقية الأشياء ، تحقيق أحمد عبد التواب عوض ، ط١ ، دار الفضيلة ، القاهرة ، ١٩٩٧م ، ص٦٣ .
٦٣ . أبو العزم ، عبد الغني ، تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة ، مجلة دراسات معجمية ، الجمعية المغربية للدراسات المعجمية ، ع١ ، ١٩٩٨م .
٦٤ . عطار ، أحمد عبد الغفور ، مقدمة الصحاح/تاج اللغة وصحاح العربية ، المجلد السابع ، ط٤ ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٩٠م .

٦٥ . عمايرة ، إسماعيل ، دراسات لغوية مقارنة ، ط١ ، دار وائل ، عمان ، ٢٠٠٣م .
٦٦ . عمر ، أحمد مختار ، صناعة المعجم الحديث ، ط٢ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩م .
٦٧ . عمر ، أحمد مختار ، علم الدلالة ، ط٥ ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٩٨م .
٦٨ . ابن فارس ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام هارون ، ط٢ ، مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م .
٦٩ . الفارابي ، أبو نصر (ت٣٣٩هـ) ، إحصاء العلوم ، شرحه علي بوملحم ، ط١ ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٩٦م .
٧٠ . فاضل ، عبد الحق ، علم الترسيس ، في : مجلة اللسان العربي ، ع ٥ ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، الرباط ،١٩٦٦/١٩٦٧م .
٧١ . فاضل ، عبد الحق ، دخيل أم أثيل؟ ، مجلة اللسان العربي ، مج٧ ، ج١ ، يناير ١٩٧٠م/ذو القعدة ١٣٨٩هـ ، المكتب الدائم لتنسيق التعريب ، الرباط .
٧٢ . الفيروزابادي ، مجد الدين محمد بن يعقوب ، القاموس المحيط ، مصورة طبعة الأميرية ١٣٠١هـ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م .
٧٣ . فيشر ، أوجست ، المعجم اللغوي التاريخي ، القسم الأول-من أول «حرف الهمزة» إلى «أبد» ، مجمع اللغة العربية ، ط١ ، القاهرة ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م .
٧٤ . القاسمي ، علي ، علم اللغة وصناعة المعجم ، ط٢ ، جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .
٧٥ . القاسمي ، علي ، علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، ط١ ، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت ، ٢٠٠٨ ،
٧٦ . القاسمي ، علي ، الشواهد في المعجم التاريخي : تاريخها أغراضها

خصائصها ضوابطها ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع١١٠ ، مايو ٢٠٠٧م .

٧٧ . القاسمي ، علي ، المعجم والقاموس-دراسة تطبيقية في علم المصطلح ، مجلة اللغة العربية ، الجزائر ، مج ٤ ، ع١ .
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/14081

٧٨ . قدور ، أحمد محمد ، تراث لحن العامة مصدراً من مصادر المعجم التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠م .

٧٩ . كورينطي ، فيديركو ، دور العامية والساميات في المعجم العربي التاريخي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠م .

٨٠ . لاينز ، جون ، اللغة والمعنى والسياق ، ترجمة عباس صادق الوهاب ، مراجعة يوئيل عزيز ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٨٧م .

٨١ . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الوسيط ، ط١ ، القاهرة ، ١٩٦٠م .

٨٢ . مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المعجم الكبير ، القاهرة ، د .ت .

٨٣ . مجموعة من المتخصصين ، المعجم العربي الأساسي ، لاروس ، باريس ، ١٩٨٩م .

٨٤ . محمد ، عبد المنعم عبد الله ، المعجم العربي التاريخي-مفهومه-وظيفته-محتواه ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية ، تونس ، ١٩٩٠م .

٨٥ . بن مراد ، إبراهيم ، مقدمة لنظرية المعجم ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٩٧ .

٨٦ . بن مراد ، إبراهيم ، المعجم التاريخي للغة العربية-مسوّغات المشروع ، نص وثيقة أعدّت لاتحاد المجامع اللغوية العربية ، في : مجلة المعجمية ، تونس ، ع٢٣ ، ٢٠٠٧ .

٨٧ . بن مراد ، إبراهيم ، دراسات في المعجم العربي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧م

٨٨ . بن مراد ، إبراهيم ، اللفظ الأعجمي في معجم اللغة العربية التاريخي- ملاحظات حول قضيتي الجمع والوضع ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية ، تونس ، ١٩٩٠ .
٨٩ . بن مراد ، إبراهيم ، دراسات في المعجم العربي ، ط١ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، ١٩٨٧ .
٩٠ . بن مراد ، إبراهيم ، المعجم العربي بين التنظير والتطبيق ، نص محاضرة ضمن سلسلة محاضرات (كرسي مارغريت وايرهاوزر جويت للدراسات العربية) ، الجامعة الأمريكية ، بيروت ، ٢٠٠٩ .
٩١ . مرداوي ، عبد الكريم مجاهد ، مناهج التأليف المعجمي عند العرب- معاجم المعاني والمفردات ، ط١ ، دار الثقافة ، عمان ، ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م .
٩٢ . المزيني ، حمزة بن قبلان ، التحيز اللغوي وقضايا أخرى ، ط١ ، كتاب الرياض ، مؤسسة اليمامة الصحفية ، الرياض ، ١٤٢٥هـ/ ٢٠٠٤م .
٩٣ . مطر ، عبد العزيز ، لحن العامة في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة ، ط١ ، وزارة الثقافة ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م .
٩٤ . مظهر ، إسماعيل ، اللغة العربية وحاجتها إلى معجم لغوي تاريخي ، مجلة (المجلة) ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، مصر ، ع٤٠ ، إبريل (نيسان) ، ١٩٦٠م .
٩٥ . منسية ، منجية ، منزلة (المستدرك) و(معجم الملابس) لدوزي من التأريخ للفظ العربي ، في : مجلة المعجمية ، ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ،١٩٩٠م .
٩٦ . بن نابي ، قدور ، التأثيلية في معجم كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي ، رسالة ماجستير ، جامعة وهران ، بإشراف عبد الملك مرتاض ، ٢٠١٠-٢٠١١م .
٩٧ . ابن النديم ، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحاق ، الفهرست ، ضبطه وشرحه يوسف علي طويل ، ط٢ ، منشورات دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٢م .

٩٨ . نصار ، حسين ، المعجم العربي نشأته وتطوره ، ط١ ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦م .
٩٩ . النص ، إحسان ، مشروع المعجم التاريخي للغة العربية : مسيرة وتاريخ ، في : مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، مج٨٢ ،ج١ ، دمشق ، يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٧م .
١٠٠ . نهر ، هادي ، تاريخ الكلمة العربية وتطورها في الدرس اللغوي عند العرب مع دراسة وصفية تطبيقية من خلال لسان العرب لابن منظور ، في : مجلة المعجمية ،ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠ .
١٠١ . نور الدين ، غمام عماره ، الجهود التأثيلية في المعاجم القديمة ودورها في إنجاز المعجم التاريخي-مقاييس اللغة لابن فارس أنموذجاً ، رسالة ماجستير ، جامعة مولود معمري ، تيزي-وزو ، الجزائر .
١٠٢ . الودغيري ، عبد العلي ، قضية الفصاحة في القاموس التاريخي العربي ، في : مجلة المعجمية ،ع٥-٦ ، جمعية المعجمية العربية ، تونس ، ١٩٩٠م .
١٠٣ . الودغيري ، عبد العلي ، نحو خطة لإنجاز القاموس العربي التاريخي في ضوء التجربة الفرنسية ، في كتاب : نحو معجم تاريخي للغة العربية ، ط١ ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، قطر-بيروت ، نيسان ٢٠١٤م .
١٠٤ . ولفنسون ، إسرائيل ، تاريخ اللغات السامية ، دار القلم ، بيروت ، د .ت .
١٠٥ . وهبة ، مجدي ، وكامل المهندس ، معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ، ط٢ ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٨٤م .
١٠٦ . اليسوعي ، الأب لويس معلوف ، المنجد في اللغة ، ط١٩ ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت .

مراجع باللغة الإنجليزية:

1. Lexicography: Critical Concepts , Reference works across time, space and languages, edited by R. R. K. Hartmann,First published 2003 by Routledge, London.
2. Arabic lexicography; by John A.Haywood,Second Edition, LEIDEN, E.J.BRILL,1965.
3. Dictionaries : the art and craft of lexicography / Sidney I. Landau, 2001.
4. Dictionary of Lexicography, by R.R.K.Hartmann and Gregory James, ROUTLEDGE, London, 1998.

مواقع إلكترونية:

http://www.alashj.ae مجمع اللغة العربية بالشارقة

https://www.dohadictionary.org معجم الدوحة التاريخي للغة العربية

www. OED.com موقع قاموس أكسفورد للغة الإنجليزية

المؤلّف

الأستاذ الدكتور محمد عبيد الله

أستاذ اللغة العربية وآدابها/جامعة فيلادلفيا/الأردن

- مواليد السلط/الأردن في ١٩٦٩/٩/٥م .
- درس في الجامعة الأردنية وأتم فيها مراحل تعليمه العالي حتى حصل على درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها عام ١٩٩٨م .
- عمل في التعليم الجامعي ، في جامعة فيلادلفيا منذ عام ١٩٩٦م ، وترقّى إلى درجة أستاذ في الأدب والنقد عام ٢٠١٥م .
- له نشاط ثقافي ونقابي في إطار رابطة الكتاب الأردنيين ، وقد انتخب نائبا لرئيس الرابطة ، وأمينا للعلاقات الخارجية وعضوا في الهيئة الإدارية خلال عدة دورات . وأسس ملتقى السرد العربي في الرابطة عام (٢٠٠٨) .
- عضو جمعية النقاد الأردنيين .
- نشر قرابة ثلاثين بحثا علميا في الدوريات المحكّمة الأردنية والعربية . إلى جانب نشاطه الثقافي والكتابي في الصحف والدوريات الثقافية .
- شارك في مؤتمرات وندوات ثقافية وعلمية متعددة في العالم العربي حول قضايا الأدب والثقافة .
- شارك في تحكيم البحوث العلمية للنشر وللترقيات في بعض الجامعات العربية ، كما شارك في لجان التحكيم لبعض الجوائز الأردنية والعربية .

المؤلفات النقدية والعلمية (كتب):

١- القوس والحنين (القصة القصيرة في مجلة الأفق الجديد المقدسية) ، وزارة الثقافة ، رام الله ، ٢٠٠٠م .

٢- القصة القصيرة في فلسطين والأردن ، سلسلة كتاب الشهر رقم (٢٣) ، وزارة الثقافة ، عمان ، ٢٠٠٢ .

٣- فلسطين في القصة القصيرة الأردنية ، منشورات دار أزمنة واللجنة الوطنية

العليا لعمان عاصمة للثقافة العربية ، عمان ، ٢٠٠٢ ، طبعة ثانية : مكتبة الأسرة ، وزارة الثقافة ، ٢٠١٨م .

٤- فن المقالة ، مشترك مع أ .د صالح أبو اصبع ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٢ .

٥- بلاغة السرد (قراءات مختارة في القصة القصيرة الأردنية) ، وزارة الثقافة الأردنية ،عمان ، ٢٠٠٥/٢٠٠٦ .

٦- بنية الرواية القصيرة (الرواية القصيرة في الأردن وفلسطين) ، دار أزمنة للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٧ .

٧- جماليات القصة القصيرة-قراءة في تجربة إلياس فركوح ، دار أزمنة ، عمان ، ٢٠٠٩ .

٨- معالم الحياة الأدبية في فلسطين والأردن ١٩٥٠-٢٠٠٠ ، (فصل : القصة القصيرة) ، مؤسسة شومان والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٩

٩- أساطير الأولين : الجنس الأدبي الضائع في السرد العربي القديم ، دار أزمنة ، عمان ، ٢٠١٣ .

١٠- تحولات القصة القصيرة في تجربة محمود شقير ، بدعم من جامعة فيلادلفيا ، دار أزمنة ، عمان ، ٢٠١٤ .

١١- الوعي بالشفاهية والكتابية عند العرب-قراءة في مصنفات الجاحظ ، جامعة الكويت ، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ، ٢٠١٤ .

١٢- الرواية العربية واللغة-تأملات في لغة السرد عند نجيب محفوظ ، دار أزمنة ، عمان ، ٢٠١٩ .

أعمال إبداعية:

١ . مطعوناً بالغياب (شعر) ، دار آرام ، عمان ، ١٩٩٣ .

٢ . سحب خرساء(شعر) ، دار مجدلاوي ، عمان ، ٢٠٠٥ .

عنوان المؤلف : mobaidallah1969@gmail.com